

IJPPE



مجلس الوزراء المصري
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر

المجلد ٣ (٢٠٢٤) - السنة الثالثة - العدد الأول



يناير ٢٠٢٤

الترقيم الدولي المطبوع: ٢٨١٢-٤٧٥٨
الترقيم الدولي الإلكتروني: ٢٨١٢-٤٧٦٦

مجلة علمية ربع سنوية مُحكمة
(يناير- أبريل- يوليو- أكتوبر).
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري



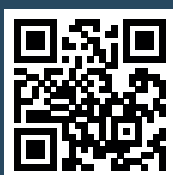
IJPPE



مجلس الوزراء المصري
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر

السنة الثالثة – العدد الأول (يناير ٢٠٢٤)



الترقيم الدولي المطبوع: ٢٨١٢-٤٧٥٨

الترقيم الدولي الإلكتروني: ٢٨١٢-٤٧٦٦

هيئة التحرير المحلية *

أ.د. أحمد زايد	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة القاهرة، وعضو مجلس الشيوخ
أ.د. أحمد وهبان	عميد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية
أ.د. خالد السقطي	عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات (فرع الشيراتون) الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
د. خديجة عرفة	رئيس محور التواصل المجتمعي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
أ.د. سارة الجزار	عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
أ.د. سعيد المصري	أستاذ علم الاجتماع - جامعة القاهرة، ومستشار وزير الثقافة لتطوير المنظومة الثقافية
أ.د. سميرة عبد المولى	أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان
د. الشيماء عبد السلام	مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف، ومدرّب معتمد للتحوّل الرقمي من المجلس الأعلى للجامعات
د. عبدالوهاب غنيم	نائب رئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ومستشار كلية كامبريدج الدولية البريطانية
أ.د. فريد النجار	أستاذ إدارة الأعمال الدولية - جامعة بنها، ومستشار سابق في البنك الدولي وجامعة الدول العربية
أ.د. فخري الفقي	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب
أ. محمد حسان فلفل	مدير وحدة دراسات مخاطر التغيرات المناخية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
د. محمد باغة	أستاذ إدارة الأعمال والتمويل المساعد بكلية التجارة- جامعة قناة السويس
السفير محمد توفيق	سفير مصر الأسبق بواشنطن
أ.د. محمد كمال	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة
د. محمود فتح الله	وزير مفوض اقتصادي - مدير إدارة شؤون البيئة، ورئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب
أ.د. منى الجرف	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
أ.د. هاني الشامي	أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة- جامعة طنطا
د. يسري نصر أحمد	مدرس الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة

هيئة التحرير الدولية *

أستاذ بالهيئة الألمانية للتبادل الثقافي بمدينة بون الألمانية، DADD
أستاذ زائر طويل الأجل في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي الدولي
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة،
أستاذ زائر في القانون التجاري وقانون العمل الدولي والأخلاق القانونية
بكلية إدارة الأعمال - جامعة إسكسكا مصر

أ. د. أليكساندر نيدرير

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة،
وكبير الاقتصاديين بالمعهد الألماني للتنمية

أ. د. أميرة الحداد

رئيس قسم العلوم السياسية - الجامعة الأردنية

أ. د. أيمن البراسنة

حاصل على دكتوراه من جامعة كامبريدج، وأستاذ متفرغ في الاقتصاد،
وزميل في مرصد السياسة التجارية في المملكة المتحدة
بجامعة ساسكس بالمملكة المتحدة

أ. د. بيتر هولمز

مستشار رئيس بـ JAFCON Consultants for Productivity Improvements - البحرين

د. جلال ناصر

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات أنوفيشن
وشركة حاتم زغلول أكاديمي

أ. د. حاتم زغلول

زميل أول بجامعة هيرتي للحكومة - ألمانيا

أ. د. رولف ألتر

أستاذ الاقتصاد والتنمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة،
وكلية إدارة الأعمال - جامعة زايد - الإمارات

أ. د. سوزانا المساح

مدرس إدارة الأعمال، ومدير مركز التميز في تمكين المرأة
الجامعة الملكية للبنات - البحرين

د. نهال النجار

كبير اقتصاديين بالبنك الدولي

د. هدى يوسف

الهيئة التنفيذية

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أ. أسامة الجوهري

مساعد رئيس الوزراء

رئيس تحرير المجلة

د. أسعد الصادق

رئيس محور دعم القرار بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

وعضو اللجنة التنفيذية

نائب رئيس تحرير المجلة

د. ياسمين غريب

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة،
خبير اقتصادي ومنسق أكاديمي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مديرو التحرير

د. مي محسن

مدير الإدارة العامة للمكتب الفني للسيد رئيس المركز

أ. رجاء الوكيل

خبير بالإدارة المركزية لدعم القرار بالمركز

سكرتير التحرير

أ. مونيكا وليام

رئيس قسم بمكتب رئيس المركز

كاتبة وباحثة في العلاقات الدولية

مساعد تنفيذي

أ. آية النويهي

باحث سياسي واقتصادي بالإدارة المركزية لدعم القرار



قواعد النشر

- ١- مراعاة قواعد النشر العلمي الموجودة في دليل المؤلفين.
- ٢- مراعاة قواعد الأمانة العلمية ونسبة الاقتباس العلمي.
- ٣- مراعاة الرد على أي استفسارات خلال عملية النشر.
- ٤- مراعاة إجراء التعديلات المطلوبة من قبل هيئة التحكيم.
- ٥- مراعاة عدم إجراء أي تعديلات جوهرية على البحث بعد الموافقة عليه.
- ٦- لا يجوز للباحث تقديم المستخلص في أي مجلة أو دورية أو مؤتمر آخر حتى الحصول على قرار القبول أو الرفض من المجلة.
- ٧- في حالة قبول البحث للنشر، تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي مجلة أو دورية أو مؤتمر سواء ورقياً أو إلكترونياً.
- ٨- يتم ترتيب عملية نشر المقالات وفقاً لأولوية ورودها إلى هيئة التحرير بعد إجازتها من قبل المحكمين، ووفقاً أيضاً لاعتبارات علمية وفنية قد تراها هيئة التحرير.
- ٩- يتم نشر جميع الأعداد الخاصة بالمجلة على الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلة على بنك المعرفة المصري.
- ١٠- يمكن للباحث مراجعة حالة البحث الخاص به من على الموقع الإلكتروني للمجلة (بحث تحت المراجعة - بحث في مرحلة النشر - بحث منشور).

وللمزيد من التفاصيل حول قواعد وأخلاقيات النشر، يرجى الدخول على الموقع الإلكتروني للمجلة:



العملية التحكيمية

تمر عملية النشر في المجلة عبر مجموعة من الخطوات على النحو التالي:

1. تقديم البحوث

- تقبل المجلة البحوث والدراسات من مختلف تخصصات النشر على موقع المجلة في بنك المعرفة المصري: ijppe.journals.ekb.eg.
- يقوم الباحث بتقديم الورقة البحثية "كاملة" ضمن رؤية المجلة، في حدود (5000-7000) كلمة، ويتم منح استثناءات للبحوث ذات الطبيعة التحليلية الخاصة، كما يقدم الباحث مستخلصاً عن الورقة البحثية باللغة العربية وabstract باللغة الإنجليزية (150-250) كلمة لكل منهما.
- يجب أن تتضمن البحوث والدراسات المقدمة للنشر أداة تحليلية -كمية أو نوعية-، كما يجب أن يقدم البحث إضافة علمية في مجال التخصص.
- يلتزم الباحث بقواعد النشر العلمي والتنسيق المنصوص عليها في دليل المؤلفين.
- يلتزم الباحث بقواعد النزاهة العلمية، ومراعاة ألا تزيد نسبة الاقتباس عن 10%.
- في حالة استخدام المسوح أو أي أداة تحليلية يجب تقديم نسخة كاملة إذا لم تكن متضمنة في البحث.

2. المراجعة

- يخضع البحث لعملية مراجعة ثنائية غير معلومة الهوية Double-Blind Review إعمالاً لمبادئ الحيادية، والشفافية، والكفاءة، وعليه، يتم تقييم البحث من قبل لجنة مراجعة خارجية يرشحها رئيس التحرير تتكون من اثنين من المراجعين من ذوي الخبرة العلمية والأكاديمية الكافية في مجال البحث.
- تقوم لجنة المراجعة الخارجية بتقييم صلاحية البحث تمهيداً لنشره بناءً على نموذج التقييم المرسل إلى اللجنة مع البحث. ويقوم المراجعون بتقدير درجات التقييم استناداً إلى المعايير المحددة في نموذج التقييم؛ بهدف تقييم البحث من جوانب مختلفة. ويتوجب على المراجعين كتابة تقرير مفصل عن البحث.
- تستغرق عملية المراجعة الخارجية من خمسة إلى ستة أسابيع.

3. التعديلات

- تُرسل تقارير المراجعين إلى اللجنة التنفيذية للمجلة لاتخاذ قرار النشر وفقاً لعدة سيناريوهات:

1. قبول المراجعين للبحث دون إجراء أي تعديل

ترسل اللجنة التنفيذية للمجلة خطاب القبول النهائي للباحث، موقعاً من رئيس التحرير أو من ينيبه.

2. قبول المراجعين للبحث مع عمل بعض التعديلات

ترسل اللجنة التنفيذية للمجلة التعديلات إلى الباحث لعملها وتحميلها، بعد أسبوع من تاريخ إرسالها إلى المجلة على الموقع الإلكتروني للمجلة <https://ijppe.journals.ekb.eg/journal/process?lang=en>.

في حالة عمل جميع التعديلات، ترسل اللجنة التنفيذية للمجلة إلى الباحث خطاب القبول النهائي موقعاً من رئيس التحرير.

إذا لم يتم إجراء جميع التعديلات، يُمنح الباحث أسبوعاً إضافياً واحداً. خلاف ذلك، سيتم رفض البحث.

3. حال قبول البحث من أحد المراجعين ورفضه من المراجع الآخر
في هذه الحالة يفصل رئيس التحرير في قرار قبول البحث بشكل نهائي أو رفضه. في كلتا الحالتين، يقوم رئيس التحرير بإخطار الباحث بالقرار.

4. رفض المراجعين للبحث
في هذه الحالة يتم إرسال خطاب اعتذار للباحث يفيد برفض نشر البحث.

4. إجراءات النشر

- يجب أن يقر المراجعان الخارجيان بصحة وصلاحيّة البحث للنشر بعد قيام الباحث بعمل التعديلات المطلوبة خلال الموعد النهائي (أسبوع واحد من تاريخ استلام التعديلات، بالإضافة إلى أسبوع آخر لتنفيذ التعديلات).
- يحصل الباحث على نسخة PDF رقمية من البحث بعد نشره.
- تُنشر الأوراق البحثية المقبولة، المتوافقة مع الإطار الزمني المحدد، وتُصدر المجلة في شكلها النهائي بعد خضوعها للعمليات الفنية التالية:

- التحرير، والتدقيق اللغوي، وتنسيق الأوراق البحثية المقبولة، ويتم قبول التعديلات الطفيفة.

- إضافة بيانات المجلة حسب سياسة المجلة وتعليمات النشر، ومنها: صفحة العنوان، وتعليمات النشر، وأسماء الجهات المعنية بالمجلة، ورقم المجلد، ورقم الإصدار، وسنة ومكان النشر.

عن المجلة

- تعتبر المجلات العلمية الأكاديمية مصدرًا رئيسًا للمعلومات الحديثة في مختلف التخصصات.

وبناءً على إسهامات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الكبيرة في مجال البحث العلمي، يسعدنا إصدار المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر (IJPPE). فهي مجلة دورية علمية ربع سنوية، تنشر أوراقًا بحثية متخصصة للباحثين من جميع أنحاء العالم في مجال السياسات العامة للاستفادة من الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية.

- تعد عملية المراجعة ضرورية لضمان جودة البحوث العلمية المنشورة والتحقق من المعلومات المذكورة. وتتبع المجلة عملية مراجعة مزدوجة غير معلومة الهوية، وذلك لضمان مبادئ الحيادية، والشفافية، والنزاهة والكفاءة العلمية في مراجعة الأوراق البحثية المقدمة، إذ إنه من الضروري للباحثين إنشاء قاعدة بحثية للتقدم في مجالات السياسات العامة. كما أنها تراعي أخلاقيات النشر العلمي، سواء من قبل المجلة أو الباحث.

- تهدف المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر إلى إثراء المكتبة المصرية والعربية والدولية ببحوث علمية تتناول السياسات العامة؛ من أجل تقييمها من وجهات نظر مبتكرة واستراتيجية وعملية. وتهدف إلى الاستفادة من البدائل والحلول القائمة على الأدلة لعملية صنع السياسة. وبالتالي، سيتم تعزيز القرارات التنموية والاستراتيجية، وإدارة الموارد والقدرات بحكمة. كما تعمل المجلة على تطوير قاعدة واسعة من العلماء والباحثين للتعاون المحتمل مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مختلف المجالات والتخصصات. علاوة على ذلك، تلبى المجلة احتياجات الباحثين محليًا وإقليميًا وعالميًا لنشر الأوراق البحثية باللغتين العربية والإنجليزية، وتسهم في إنشاء قاعدة مرجعية علمية في مجال البحوث والدراسات في جميع أنحاء العالم، لتحقيق الاستفادة من الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية، كما تتكيف المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر مع احتياجات المجتمع العلمي والأكاديمي وتعمق في نظام البحث العلمي.

- تهتم المجلة بالسياسات العامة، سواء أكانت اقتصادية، أم استراتيجية، أم اجتماعية، أم إدارية، أم تكنولوجية، أم تعليمية، أم بيئية، أم ثقافية، أم صحية.

- تضم هيئة تحرير المجلة أعضاء مصريين وأجانب للاستفادة من خبراتهم العلمية المتميزة، والحصول على الاعتماد من قواعد البيانات الدولية في المستقبل. كما انضمت إلى بنك المعرفة المصري (EKB) الذي يوفر نظامًا إلكترونيًا للتقديم والمراجعة.

د. أسعد الصادق

رئيس تحرير المجلة



محتويات العدد

الصفحة	الموضوع
	أولاً: القسم العربي
١٢	محددات ميزان السياحة في مصر (٢٠٢٢-١٩٧٧) أحمد محمد حسين
٤١	الاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية: تحليل سوسيولوجي لمبادرة حياة كريمة أسماء مجدي علي حسين
٧٨	قراءة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٣): مقترح إطار عمل للحكومة لتحسين أداء القطاع عصام محمد الجوهري، ريهام أنسي عبد العزيز، غادة عاطف الشبراوي
١٢٢	التحالفات الخطابية حول سياسة حزب الليكود تجاه النظام القضائي في إسرائيل (من فبراير إلى ديسمبر ٢٠٢٣) شيماء ماجد
	ثانياً: القسم الإنجليزي
١٥٣	أثر الأبعاد المتعددة للعولمة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر (١٩٧٠-٢٠٢٠) نهى ناجي البغدادلي
١٧٩	سياسات معالجة تغيُّر المناخ وتداعياتها على إفريقيا: منظور السياسات المصرية آية بدر

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير إلى:
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء
الحي الحكومي - العاصمة الإدارية الجديدة
جمهورية مصر العربية، رقم بريدي: 11582
هاتف: 27929292 (202)
البريد الإلكتروني: IJPPE@idsc.net.eg
الموقع الإلكتروني: ijppe.journals.ekb.eg

تنويه

- جميع الآراء المطروحة في البحوث العلمية المنشورة بالمجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمجلة غير مسؤولة عنها.
- جميع حقوق النشر محفوظة للمجلة.

محددات ميزان السياحة في مصر (1977-2022)

أحمد محمد حسين

مدرس الاقتصاد، معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية، مصر
eg.eco.2050@gmail.com

Determinants of Tourism Balance in Egypt (1977-2022)

Ahmed Mohamed Hussien

Lecturer of Economics, Abbassia Institute for Computer & Commercial Science, Egypt
eg.eco.2050@gmail.com

DOI: 10.21608/ijppe.2024.338771

URL: [http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.338771](http://doi.org/10.21608/ijppe.2024.338771) ■

تاريخ استلام البحث: 2023/9/13، وتاريخ قبوله: 2023/10/25 ■

توثيق البحث: حسين، أحمد. (2024). محدّدات ميزان السياحة في مصر (1977-2022). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، 3(1)، 12-40. ■

محددات ميزان السياحة في مصر (1977-2022)

المستخلص

لا تقتصر السياحة الدولية على السياحة الوافدة، وإنما تشمل أيضاً السياحة الخارجية، لذلك يصبح من الضروري معرفة الأثر على ميزان المدفوعات من السياحة الوافدة والسياحة الخارجية، وهو ما يُعرف بميزان السياحة. ومن ثمّ، فإن الهدف الأساسي من الدراسة الحالية يتمثل في: تحديد أهم العوامل المؤثرة في ميزان السياحة في مصر خلال الفترة من 1977 إلى 2022، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج NARDL. وانتهت إلى عدد من النتائج؛ أهمها: أن ميزان السياحة في مصر يتأثر في "الأجل الطويل" إيجابياً بسعر الصرف الحقيقي الفعّال، ونصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية، ويتأثر سلباً بنصيب الفرد من الدخل في مصر، حيث تباطأ بفترة واحدة. كما أنه يتأثر في "الأجل القصير" إيجابياً بنصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية، غير أنه يتأثر سلباً بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مصر، وبقرار تحرير سعر الصرف عام 2016، كما توصلت إلى أن فرضية "منحنى J" تنطبق على ميزان السياحة المصري، وأخيراً توصلت إلى أنه في الأجل القصير يتأثر بشكل "غير متناظر" بالتغيرات السلبية والإيجابية في نصيب الفرد في مصر. أما بالإضافة الأساسية التي تقدمها الدراسة الحالية لصناع القرار، فتظهر في التركيز على دراسة تأثير كل من السياحة الوافدة والسياحة الخارجية على ميزان المدفوعات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات؛ أهمها: اتباع سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في علاج مشكلة تراجع معدل نمو الفائض في ميزان السياحة، مع مراعاة الآثار السلبية لهذه السياسة، كما أوصت بمواجهة الآثار السلبية قصيرة الأجل التي تتعرض لها شركات السياحة المصرية نتيجة تحقق فرضية منحنى J، وأخيراً أوصت بالحد من السياحة الخارجية.

الكلمات الدالة: شرط مارشال-ليزنر، منحنى J، المدخل النقدي، ميزان السياحة، نموذج NARDL

المقدمة

لم تعد السياحة في القرن الحادي والعشرين مجرد أداة لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكنها أصبحت من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وليس أدل على ذلك من تضمينها في ثلاثة من الأهداف الأممية السبعة عشر للتنمية المستدامة، وهي: الهدف الثامن، الذي يتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف الثاني عشر، الذي يهتم بالإنتاج والاستهلاك المسؤولين، والهدف الرابع عشر، الموجه نحو الحياة تحت الماء. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2023).

وينبغي النظر إلى السياحة نظرة متكاملة؛ أي ينبغي مراعاة أنها مصدر إيراد للنقد الأجنبي مثلما هي مصدر إنفاق له. فالعبرة ليست بمجمل الإيرادات، ولكن العبرة بالحصيلة الصافية من النقد الأجنبي لهذا القطاع في مجمله، لذلك يصبح من الضروري معرفة الأثر على ميزان المدفوعات من "السياحة الوافدة" و"السياحة الخارجية" أو ما يُسمى بـ: "ميزان السياحة" (زيتون، 2002؛ العيسوي، 2007).

وفي رحاب هذه النظرة المتكاملة، تجدر الإشارة إلى ثلاثة أمور؛ أولها: أن "متحصلات السياحة في مصر" خلال الفترة 1977-2022 قد نمت من 15% في المتوسط خلال ثمانينيات القرن العشرين إلى ما يزيد عن 18% في المتوسط في تسعينيات ذلك القرن، ولكنها أخذت في الانخفاض منذ بداية الألفية الثالثة، فقد انخفضت من حوالي 11% في المتوسط في العقد الأول منها إلى حوالي 8.2% في المتوسط في العقد الثاني منها (IMF, 2023).

والأمر الثاني: أن "مدفوعات السياحة في مصر" قد امتصت ما يقرب من ثلث هذه المتحصلات في المتوسط خلال تلك الفترة. فقد ارتفعت نسبتها إلى تلك المتحصلات من حوالي 29% في المتوسط في ثمانينيات القرن العشرين إلى ما يقرب من 38% في المتوسط في تسعينيات ذلك القرن، ولكنها انخفضت إلى ما يزيد عن 16% في المتوسط في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم عاودت الزيادة في العقد الثاني، إذ وصلت إلى ما يتعدى 33% في المتوسط (IMF, 2023).

أما الأمر الثالث، فهو أن "ميزان السياحة في مصر" يمتاز بتحقيق الفائض، غير أن معدل نمو هذا الفائض قد أخذ في الهبوط خلال الفترة المذكورة، فقد انخفض من حوالي 24% في المتوسط خلال ثمانينيات القرن العشرين إلى حوالي 18.5% في المتوسط في التسعينيات، ثم انخفض إلى حوالي 12.7% في المتوسط في العقد الأول

من القرن الحادي والعشرين، أما في العقد الثاني، فقد انخفض -بشكل كبير- إلى ما يقترب من -10.4% في المتوسط (IMF, 2023).

وعليه، يمكن القول: إنه في الوقت الذي تسعى فيه مصر إلى تدبير موارد النقد الأجنبي اللازمة لسد العجز في الميزان التجاري، يتراجع فائض ميزان السياحة بشكل مستمر؛ مما يتطلب البحث عن العوامل المسببة لهذا التراجع، والتعرف عليها.

ويُعزى التحسن أو التدهور في ميزان السياحة -كما سيأتي تفصيله- إلى عوامل عديدة؛ منها: الدخل في دولة المقصد السياحي، والدخل في الدول المصدرة للسياحة، وسعر الصرف الحقيقي.

بناءً على ما سبق، يمكن صياغة "إشكالية الدراسة" في سؤال رئيس مفاده:

ما أهم العوامل المحددة لميزان السياحة في مصر خلال الفترة (1977-2022)؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس أربعة أسئلة فرعية، وهي: ما أهم محددات ميزان السياحة في مصر في الأجل الطويل؟ وما أبرز محددات ميزان السياحة في مصر في الأجل القصير؟ وهل تنطبق فرضية "منحنى J" على ميزان السياحة المصري؟ وما طبيعة العلاقة بين ميزان السياحة في مصر والمتغيرات المستقلة المحددة له في الأجلين الطويل والقصير من حيث التناظر واللاتناظر؟

وفي ضوء ما سبق، تهدف الدراسة الحالية إلى:

- تحديد أهم العوامل المؤثرة في ميزان السياحة المصري في الأجل الطويل.
- الكشف عن أهم العوامل المؤثرة في ميزان السياحة المصري في الأجل القصير.
- التحقق من مدى انطباق فرضية "منحنى J" على ميزان السياحة المصري.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين ميزان السياحة المصري والمتغيرات المحددة له، وذلك في الأجلين الطويل والقصير، من حيث كونها متناظرة أو غير متناظرة.

وتنقسم الدراسة بعد هذه المقدمة إلى خمسة أقسام رئيسة؛ الأول: محددات ميزان السياحة في الفكر الاقتصادي، والثاني: الدراسات السابقة، والقسم الثالث: السياحة في مصر ودور الدولة في تعزيزها (خلفية عامة)، أما القسم الرابع فيعرض منهجية الدراسة، والقسم الخامس يعرض النتائج التجريبية ومناقشتها، واختتمت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

محددات ميزان السياحة في الفكر الاقتصادي

أشار Socher (1986) إلى أن السياحة لم تُذكر بشكل صريح في نظرية التجارة الدولية، ومن ثمَّ يمكن مناقشة ما يتصل بها من موضوعات اقتصادية في إطار نظريات التجارة الدولية ذات الصلة، على ذلك يمكن مناقشة "محددات ميزان السياحة" في سياق "محددات الميزان التجاري". ولقد استقر الفكر الاقتصادي على مناقشة محددات الميزان التجاري من خلال ثلاثة مداخل، هي: مدخل المرونة، ومدخل الاستيعاب، والمدخل النقدي. وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المداخل:

مدخل المرونة

يُعدُّ سعر الصرف -وفق هذا المدخل- المحدد الرئيس للميزان التجاري، ويمكن فهم كيفية تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال مفهومين اقتصاديين، هما: شرط "مارشال - ليرنر" Marshall - Lerner Condition، وفرضية "منحنى J" J-Curve.

أما شرط "مارشال - ليرنر"، فينص على أنه إذا كان مجموع القيم المطلقة لمرونتي الطلب المحلي على الواردات، والطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح، فإن انخفاض (تخفيض) قيمة العملة يؤدي تحسين الميزان التجاري.

ويوضح Bahmani-Oskooee et al. (2013) هذا الشرط بما ملخصه: يتكون الميزان التجاري لدولة ما من قيمة صادراتها مطروحاً منها قيمة وارداتها. وتقاس هذه القيم بالسعر مضروباً في الكمية، وعند انخفاض (تخفيض) قيمة عملة تلك البلد، ينبغي أن يؤدي انخفاض السعر إلى زيادة كمية الصادرات، وانخفاض كمية الواردات، لكن الميزان التجاري يتحسن فقط في حالة استجابة كميات الصادرات والواردات بالشكل الكافي الذي يعوض انخفاض الأسعار. وعلى ذلك ينبغي زيادة كمية الصادرات، أو تخفيض كمية الواردات حتى يحدث التوازن المنشود في الميزان التجاري.

وأما فرضية "منحنى J"، فتشير إلى أن التخفيض الحقيقي في قيمة العملة، يؤدي إلى تراجع الميزان التجاري للدولة في الأجل القصير، قبل أن يعمل على تحسينه في الأجل الطويل، فيما يشبه الحرف اللاتيني (J) (Magee, 1973). ويُفسر ذلك التراجع في الأجل القصير بوجود فجوات إبطاء، وهي عبارة فجوات زمنية تمر بين تعديل أسعار التعاقدات ما قبل وما بعد التخفيض، تُسمى "فجوات تعديل الأسعار"، وفجوات زمنية تستمر فترة من الزمن حتى تعديل الكميات المعروضة، تُسمى "فجوات تعديل الكميات".

وقد جاءت هذه الفرضية نتيجة الملاحظة العلمية لواقع الميزان التجاري الأمريكي، وذلك في أعقاب التخفيضات التي أجريت للدولار خلال عام 1971، وأسفرت عن زيادة العجز في الميزان التجاري في العام التالي على تلك التخفيضات؛ إذ وصل إلى 6.8 مليارات دولار، بعد أن كان العجز 2.7 مليار عام 1971 (Magee, 1973).

مدخل الاستيعاب

يُعتبر الإنفاق -حسب هذا المدخل- المحدد الرئيس للميزان التجاري. والسؤال المطروح هنا هو: كيف يؤثر الإنفاق على الميزان التجاري؟ والإجابة هي: أنه بفرض أن هناك اقتصادًا يقوم فقط بالإنتاج والاستهلاك والتجارة في البضائع، وأن طرفا المعادلة: $Y - A = X - M$ أو $A - Y = M - X$ متساويين في كل الفترات، وأن الفرق بين ما ينتج من سلع في الاقتصاد Y وما يتم استيعابه محلياً (من قبل المستخدمين المحليين) A مساوياً للفرق بين الصادرات X والواردات M . فعندما يكون الاستيعاب أكبر من الناتج، يجب أن يكون الفرق بينهما مساوياً للزيادة في الواردات عن الصادرات. وعندما يكون الإنتاج أكبر من الاستيعاب المحلي، فإن الفرق بينهما يجب أن يساوي الزيادة في الصادرات عن الواردات (موردخاي، 2007).

المدخل النقدي

تُعدُّ النقود -في إطار هذا المدخل- المحدد الرئيس للميزان التجاري، ونظراً لأن أنصار هذا المدخل ينظرون إلى ميزان المدفوعات نظرة إجمالية، فإنهم يفترضون أن التغيرات في الاحتياطات الدولية -بوصفها مقياساً لاختلال ميزان المدفوعات- تعتبر دالة في عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها؛ إذ يؤدي فائض العرض النقدي إلى النقص في الاحتياطات الدولية، ويؤدي فائض الطلب على النقود إلى زيادة الاحتياطات الدولية؛ وعلى هذا تعتبر التغيرات في مستوى الاحتياطات الدولية الآلية التي بموجبها يتحقق التوازن بين العرض والطلب على النقود (عبيد، 2010).

الدراسات السابقة

على الرغم من أن الأدب الاقتصادي التطبيقي يزخر بدراسات عديدة عن "محددات الميزان التجاري"، فإن الدراسات التي تتعلق بـ: "محددات ميزان السياحة" قليلة نسبياً. وفيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات التي ركزت على محدثات ميزان السياحة، مع الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت محدثات الميزان التجاري. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين: دراسات تبنت مدخل المرونات، ودراسات جمعت بين أكثر من مدخل.

دراسات تبنت مدخل المرونات

يتعلق بالميزان التجاري كثير من الدراسات التي تتبنى هذا المدخل، ومن أمثلتها دراسات كل من: Bahmani-Oskooee and Fariditavana (2016)، وخضير (2018)، وشحاتة ومعن (2020)، وعبد القادر (2022)، وعبد ربه (2022).

أما الدراسات التي تتعلق بميزان السياحة، فهي قليلة نسبياً. ومنها: دراسة كل من Lamsso and Masoomzadeh (2017) اللذين سعيا إلى الكشف عن تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزان السياحة في مجموعتين من دول الجذب السياحي الرئيسة، الأولى: دول ذات دخل مرتفع، والثانية: دول ذات دخل متوسط منخفض، وذلك خلال الفترة 1995-2013، وتشمل هذه الدول: السويد والنرويج وبلغاريا وجنوب إفريقيا واليابان وإيران وجورجيا والصين ومصر وماليزيا. ولتحقيق هدف الدراسة استخدموا نموذج Vector Error Correctoin Model (VECM) ودالة الاستجابة النبضية، وتوصلا إلى أن فرضية "منحنى J" تنطبق على السويد وجنوب إفريقيا وبلغاريا وإيران ومصر، ولكنها لم تنطبق على اليابان والنرويج وماليزيا وجورجيا والصين، وأن التغيرات التي تحدث في ميزان السياحة في كل من اليابان والسويد وجنوب إفريقيا ومصر وماليزيا والصين تعود -بشكل أساسي- إلى التغيرات في سعر الصرف، أما التغيرات التي تحدث ميزان السياحة في كل من النرويج وبلغاريا، فتعود إلى الدخل الأجنبي، وأما التغيرات التي تحدث في ميزان السياحة في كل من جورجيا وإيران، فتعود إلى التغيرات في الدخل المحلي.

كما سعى Ongan et al. (2018) إلى التعرف على تأثير تغيرات أسعار الصرف الحقيقية بين الدولار الأمريكي والبيزو المكسيكي، وكذلك بين الدولار الأمريكي والدولار الكندي على ميزان السياحة الأمريكي في الفترة من الشهر الأول من عام 1996 إلى الشهر السادس من عام 2016. وباستخدام نموذج Autoregressive Distributed Lag (ARDL) غير الخطي، تم الانتهاء إلى أن السائحين المكسيكيين والكنديين يستجيبون بشكل إيجابي لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات بلادهم، ومن ثمَّ يتحسن ميزان السياحة الأمريكي على المستوى الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية وهاتين الدولتين، وأن الانخفاضات والارتفاعات في قيمة الدولار الأمريكي لها تأثيرات غير متماثلة على ميزان السياحة مع المكسيك، ولها تأثيرات متماثلة على ميزان السياحة مع كندا.

واستهدف Citak (2018) تحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان السياحة بين تركيا وثمان دول أوروبية مختارة خلال الفترة 1970-2016. وللوصول إلى هذا الهدف؛ اعتمد على نموذج Vector Autoregressive (VAR)، وتوصل إلى أن ميزان السياحة يستجيب لصدمة 1% في سعر الصرف استجابة سلبية وذات دلالة إحصائية، وهو ما يعني انطباق فرضية "منحنى J" على ميزان السياحة بين تركيا وتلك الدول.

كما استهدف Dogru et al. (2019) التحقق من تأثير انخفاض سعر الصرف، وارتفاع قيمته على ميزان السياحة بين الولايات المتحدة وكل من كندا والمملكة المتحدة والمكسيك للفترة من شهر يناير عام 1996 إلى شهر يونيو عام 2017. ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نموذج ARDL -الخطي وغير الخطي- وتم التوصل إلى أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يؤدي إلى تحسن ميزان السياحة مع الشركاء الثلاثة، وأن ارتفاع قيمته يؤدي إلى تدهوره مع كندا والمملكة المتحدة، وليس لها تأثير عليه مع المكسيك، وأن هذه النتائج تتعارض مع فرضية "منحنى J"، وتدعم شرط "مارشال-ليرنر".

وحاول Işık et al. (2019) دراسة تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزان السياحة بين إسبانيا وتركيا، ولتحقيق هذا الغرض استخدموا نموذج ARDL غير الخطي، وتوصلوا إلى أن انخفاض قيمة اليورو يدعم ميزان السياحة الإسباني مع تركيا، أما ارتفاع قيمته، فليس له تأثير على ميزان السياحة بين البلدين.

كما حاول Maulana et al. (2021) تحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان السياحة لإندونيسيا -بشكل ثنائي- مع أستراليا والصين واليابان وماليزيا وسنغافورة. وللوصول إلى ذلك الهدف استخدموا نموذج ARDL الخطي وغير الخطي، وتوصلوا إلى أن السائحين الصينيين واليابانيين يستجيبون -بشكل إيجابي- لانخفاض سعر الصرف الحقيقي لعملة إندونيسيا مع بلادهم، وهو ما يدعم ميزان السياحة الإندونيسي، وأن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري بين إندونيسيا والصين واليابان غير متماثلة، في حين أنها متماثلة في حالة ميزان السياحة بين إندونيسيا وأستراليا وماليزيا وسنغافورة، وأن هناك دلائل على حدوث فرضية "منحنى J" في حالة ميزان السياحة بين إندونيسيا والصين، وكذلك بين إندونيسيا واليابان.

ويتضح مما سبق، أن هذه الدراسات لم تتفق على إثبات أو نفي فرضية "J-Curve"، ذلك على الرغم من أنها أجريت في دول عديدة، وفي فترات متنوعة، وباستخدام سلاسل زمنية شهرية أحياناً وسنوية أحياناً أخرى، وباعتماد على أساليب إحصائية مختلفة، وهذا يدل على أن هذه الفرضية لا تزال في حاجة إلى مزيد من الاختبار، كما أنها لم تتناول ميزان السياحة المصري، فيما عدا دراسة Lamsso and Masoomzadeh (2017) التي تناولت حالة مصر ضمن مجموعة من الدول.

دراسات جمعت بين أكثر من مدخل

يرتبط بالميزان التجاري دراسات عديدة من هذا النوع، كدراسات كل من شهاب (2016)، و Ditta et al. (2020)، و Fufa (2022)، ونجا (2023).

أما الدراسات التي ترتبط بميزان السياحة، فهي قليلة، ومنها دراسة Cheng et al. (2013) الذين سعوا إلى بحث تأثير سعر الصرف الحقيقي والدخل على إيرادات ومدفوعات السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال بيانات فصلية للفترة 1973-2010. ومن أجل ذلك اعتمدوا على نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي Structural VAR (SVAR)، وتوصلوا إلى أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يؤدي إلى زيادة عائدات السياحة، ولكنه لا يؤثر على مدفوعاتها، وأن السائحين الأمريكيين في الخارج يتأثرون بالتغيرات في الدخل، وأن السائحين الوافدين إلى الولايات المتحدة لا يتأثرون بالتغيرات في الدخل.

كما استهدف Chi (2015) بحث الآثار قصيرة وطويلة المدى للدخل، وأسعار الصرف على مدفوعات ومتحصلات السياحة الأمريكية، وذلك للتعرف على المحددات الديناميكية لميزان السياحة الأمريكي للفترة 1960-2011، وتوصل من خلال استخدام نموذج ARDL الخطي إلى أن مدفوعات ومتحصلات السياحة الأمريكية تستجيب على الأمد الطويل -بشكل كبير- للتغيرات في الدخل الحقيقي، وهو ما يعني -ضمنًا- أن النمو النسبي للدخل الأجنبي إلى الدخل المحلي هو المحدد الرئيس لميزان السياحة الأمريكي، وأن سعر الصرف الحقيقي يُعدُّ عاملاً مهمًا على المدى الطويل في التأثير على ميزان السياحة، وهذا يعني أن التغيرات في سعر الدولار الأمريكي -ارتفاعًا وانخفاضًا- تُعدُّ مسؤولة عن تدهور أو تحسن ميزان السياحة الأمريكي، وأن للتغيرات في الدخل تأثيرًا كبيرًا على مدفوعات ومتحصلات السياحة الأمريكية في الأجل القصير.

وسعى Akay et al. (2017) إلى بحث تأثير سعر الصرف والدخل على ميزان السياحة التركي، وذلك بالاعتماد على بيانات فصلية للفترة 1998-2011. وباستخدام "منهجية جوهانس" للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، توصلوا إلى أن الدخل هو المتغير الأكثر أهمية في تفسير ميزان السياحة التركي على المدى الطويل، وأن كلا من الدخل الأجنبي وسعر الصرف يؤثران بشكل إيجابي على ميزان السياحة، وأن الدخل المحلي يؤثر سلبًا عليه، وأن الدخل المحلي هو العامل الوحيد الذي له تأثير ذو دلالة إحصائية على ميزان السياحة في الأجل القصير، ولم توجد دلائل على تحقق فرضية "منحنى J" في ميزان السياحة التركي.

ويتضح من العرض السابق أن الدراسات من هذا النوع ليست قليلة العدد فحسب، ولكنها أيضًا اعتمدت على أساليب إحصائية تتعامل مع الظواهر الاقتصادية على أنها ظواهر خطية، وهذا يتعارض مع طبيعتها، التي تتسم باللاخطية، كما أنها لم تتناول ميزان السياحة المصري بالبحث والتحليل.

وعليه، فإن القيمة المضافة للدراسة الحالية تتمثل في: محاولة الانتقال من التركيز على دراسة محدّدات الميزان التجاري (المستوى الكلي)، إلى التركيز على دراسة محدّدات ميزان السياحة (المستوى القطاعي)، وكذلك محاولة

الانتقال من التركيز على دراسة تأثير السياحة الوافدة على ميزان المدفوعات، إلى التركيز على دراسة تأثير كل من "السياحة الوافدة" و"السياحة الخارجية" على ميزان المدفوعات. هذا بالإضافة إلى استخدام "نموذج ARDL غير الخطي"، الذي يُعد نموذجًا حديثًا للتكامل المشترك، أو هو حالة خاصة من نموذج متجه تصحيح الخطأ يأخذ في اعتباره اللاخطية.

السياحة في مصر ودور الدولة في تعزيزها: خلفية عامة

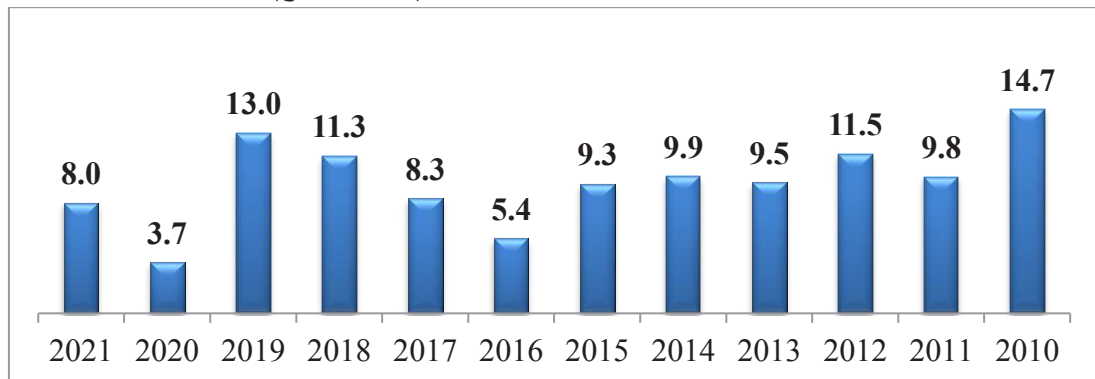
يُمهد هذا القسم للدراسة بنبذة مختصرة عن السياحة في مصر خلال الفترة 2010-2022، تتضمن: تطورها، وأهميتها الاقتصادية، واستراتيجية تنميتها، وجهود الدولة لتعزيزها، وذلك قبل الانتقال إلى عرض الدراسة التجريبية.

السياحة في مصر: تطورها وأهميتها الاقتصادية

في سياق تطور حركة السياحة الوافدة إلى مصر، يتضح من الشكل (1) أن عدد السائحين الوافدين إليها قد تراوح ما بين 14.7 مليون عام 2010، و8 ملايين عام 2021، بمتوسط عام بلغ 9.5 ملايين في الفترة (2010-2021). وذلك على الرغم من الظروف التي مرت بها مصر خلال ذلك العقد. ولعل أبرز ما يلفت النظر هو النقلب الشديد في أعداد السائحين من 14.7 مليون عام 2010 إلى 9.8 ملايين عام 2011 بنسبة 33%؛ بسبب ثورة 25 يناير 2011، ثم انخفضت من 11.5 مليون عام 2012 إلى 9.5 ملايين عام 2013 بنسبة 17%؛ بسبب ثورة 30 يونيو 2013، وكذلك انخفضت من 9.3 ملايين عام 2015 إلى 5.4 ملايين عام 2016 بنسبة 42%؛ بسبب حادث الطائرة الروسية وقرار تعويم الجنيه. وانخفضت كذلك من 13 مليون عام 2019 إلى 3.7 ملايين عام 2020 بنسبة 72%؛ متأثرة بوباء كورونا، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 8 ملايين عام 2021 بنسبة 116%؛ بسبب الكشف عن المصل المضاد للفيروس. وكل ذلك يدل على تأثر صناعة السياحة الشديد بالأحداث السياسية والاقتصادية والطبيعية.

الشكل 1.

تطور عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة 2010-2021 (بالمليون سائح)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، (2011-2022).

وأما عن الأهمية الاقتصادية للسياحة في مصر، فتظهر من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هي:

المساهمة في توفير النقد الأجنبي

تُعدُّ السياحة من أهم مصادر توفير النقد الأجنبي لمصر، فقد احتلت المركز الثاني من تلك المصادر عام 2010؛ إذ بلغت إيراداتها 11.6 مليار دولار، مقابل 13.6 للصادرات غير النفطية. ولكنها تدنت إلى المركز الرابع عام 2015؛ وذلك لأن إيراداتها انخفضت إلى 7.4 مليارات دولار مقابل 19.3 مليار لتحويلات العاملين بالخارج، و13.4 مليار للصادرات غير النفطية، و8.9 مليارات للصادرات النفطية. وتَحسَّن وضعها بمركز واحد عام 2020؛ إذ وصلت إلى المركز الثالث بإيرادات قدرها 9.9 مليارات دولار، وذلك بعد تحويلات العاملين بالخارج (27.8 مليار دولار)، والصادرات غير النفطية (17.9 مليار دولار)، أما الصادرات النفطية فبلغت إيراداتها 8.5 مليارات دولار (البنك المركزي المصري، 2010 - 2020).

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (السنوات 2010-2022) إلى أن السياحة (قطاع المطاعم والفنادق) تسهم بشكل مباشر - في الناتج المحلي الإجمالي في مصر للفترة 2010-2022 بنسبة تتراوح ما بين حوالي 3.5% عام 2010/2009، وحوالي 1.8% عام 2021/2020، بمتوسط عام حوالي 2.5%. أما بيانات وزارة السياحة والآثار (السنوات 2010-2016)، فتشير إلى أن النسب الحقيقية تتراوح ما بين 5.7% عام 2010، وحوالي 3.3% عام 2015، بمتوسط عام للفترة 2010-2015 حوالي 4.4%. ولا شك أن الإسهام غير المباشر لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي يزيد من هذه النسب كثيراً؛ نظراً لتشابهه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى كما سبق بيانه.

المساهمة في خلق فرص العمل

تسهم صناعة السياحة المصرية في توفير فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر؛ وذلك لارتباطاتها الأمامية والخلفية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فقد أشارت المشاط (نوفمبر 2019) إلى أن السياحة تسهم في توفير ما يقرب من مليوني فرصة عمل مباشرة، وحوالي 1.9 مليون فرصة عمل غير مباشرة، بما يقرب من أربعة ملايين فرصة عمل، وهو ما يمثل حوالي 12.6% من قوة العمل في مصر.

دور الدولة في تعزيز السياحة في مصر

تحظى السياحة باهتمام كبير من الدولة المصرية، ويتجلى ذلك من خلال الإشارة إلى أمرين:

استراتيجية التنمية السياحية في مصر

ترتكز الأهداف الاستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة في مصر على ستة محاور رئيسة؛ أولها: الإصلاح المؤسسي والتشريعي، وثانيها: زيادة القدرة التنافسية، وذلك من خلال رفع كفاءة البنية الخدمية والاساسية، وتحقيق تنافسية الأسعار والرسوم المرتبطة بالنشاط السياحي، وتعزيز وسائل وأنشطة الترويج والتسويق والتحفيز السياحي، وثالثها: تهيئة البيئة الاقتصادية، وذلك بالعمل على زيادة القدرات التمويلية، وتشجيع الاستثمارات السياحية، ورابعها: دعم وبناء قدرات العنصر البشري، وخامسها: تعظيم الاستفادة من الوسائل التكنولوجية، وسادسها: الحفاظ على التوازن البيئي واستدامة النشاطين السياحي والأثري (الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والآثار: <https://mota.gov.eg/ar/>).

جهود الدولة المصرية لتعزيز قطاع السياحة

تسهم الدولة في تعزيز قطاع السياحة بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، فهي تسهم في تعزيزه -بشكل مباشر- من خلال تقديم الدعم المالي، وذلك في إطار مبادرات عديدة -خصوصاً في ظل أزمة كورونا- مثل: دعم المنشآت السياحية والعاملين بالقطاع، وإطلاق العديد من الحملات الترويجية لتنشيط السياحة، مثل: مبادرة "اكتشف مصر من بيتك". كما تسهم الدولة في تعزيز هذا القطاع -بشكل غير مباشر- من خلال تطوير البنية التحتية، وتطوير المدن، وتحقيق الأمن والأمان، وتطوير البنى التحتية والطرق، وتطوير وإنشاء المدن الساحلية، مثل: مدينة العلمين الجديدة، ومدينة الجلالة، وتطوير بعض المناطق الأثرية والسياحية، والترويج للسياحة من خلال عدد كبير من الاكتشافات الأثرية والفعاليات المصاحبة لها، مثل: رحلة نقل مركب الملك خوفو، ورحلة نقل المومياوات الملكية، وإحياء طريق الكباش بالأقصر، إلى جانب اكتشافات سقارة من حين لآخر، بالإضافة إلى افتتاح المتحف القومي للحضارة المصرية، والاستعدادات لافتتاح المتحف الآتوني بالمنيا، وتطوير مسار العائلة المقدسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سبتمبر 2022).

منهجية الدراسة

أسهمت مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة في اقتراح نموذج الدراسة، وفي التعرف على المنهجيات التجريبية المتاحة لتقديره. وفيما يلي عرض موجز لمنهجية الدراسة التي تتضمن: النموذج المقترح والبيانات المستخدمة، والمنهجية التجريبية.

النموذج والبيانات

تتمثل العوامل الرئيسية المحددة لميزان السياحة (TB) -استناداً إلى بعض الأدبيات والدراسات السابقة- في الدخل المحلي (YD)، والدخل في بقية العالم (YW)، وسعر الصرف الحقيقي (RE)، وهو ما يعني أن تلك

الدراسات ومعها الدراسة الحالية، تتبنى مدخلي المرونات والاستيعاب دون المدخل النقدي في تفسير التغيرات قصيرة وطويلة الأجل في ميزان السياحة. ووفقاً لهذا يمكن كتابة النموذج المقترح على الصورة الضمنية التالية:

$$TB_t = f(YD_t, YW_t, RE_t) \quad (1)$$

وفيما يلي تعريف مختصر بمتغيرات المعادلة (1) متبوعة بعرض موجز لتطورها:

المتغير التابع (ميزان السياحة)

عبرت الدراسات السابقة عن ميزان السياحة بطرق مختلفة، فمنها من عبر عنه بالنسبة بين متحصلات السياحة ومدفوعات، أو العكس، ومنها من عبر عنه بالفرق بينهما. أما الدراسة الحالية، فتعبر عنه بالنسبة المئوية بين متحصلات السياحة ومدفوعات؛ وذلك لتتبع حركة الفائض -ارتفاعاً وانخفاضاً- في ميزان السياحة المصري، كما أنها استخدمت إيرادات ومدفوعات السفر المسجلة في ميزان المدفوعات المصري للتعبير عن إيرادات ومدفوعات السياحة.

المتغيرات المستقلة

تشمل ثلاثة متغيرات:

سعر الصرف الحقيقي. استخدمت الدراسة سعر الصرف الحقيقي الفعّال بين مصر و 65 دولة من شركائها التجاريين، للتعبير عن سعر الصرف الحقيقي.

الدخل المحلي (في دولة المقصد السياحي). استخدمت الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للتعبير عن الدخل المحلي.

الدخل في بقية العالم (في دول المصدر السياحي). استخدمت الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأوروبية بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي للتعبير عن الدخل في بقية العالم؛ وذلك لأن نسبة الوافدين من الدول الأوروبية للسياحة في مصر من إجمالي الوافدين تقترب من 55% في المتوسط خلال الفترة محل النظر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022-1981).

ويُلاحظ من الشكل (2) أن هذه المتغيرات قد مرت بتطورات عديدة خلال فترة الدراسة؛ منها:

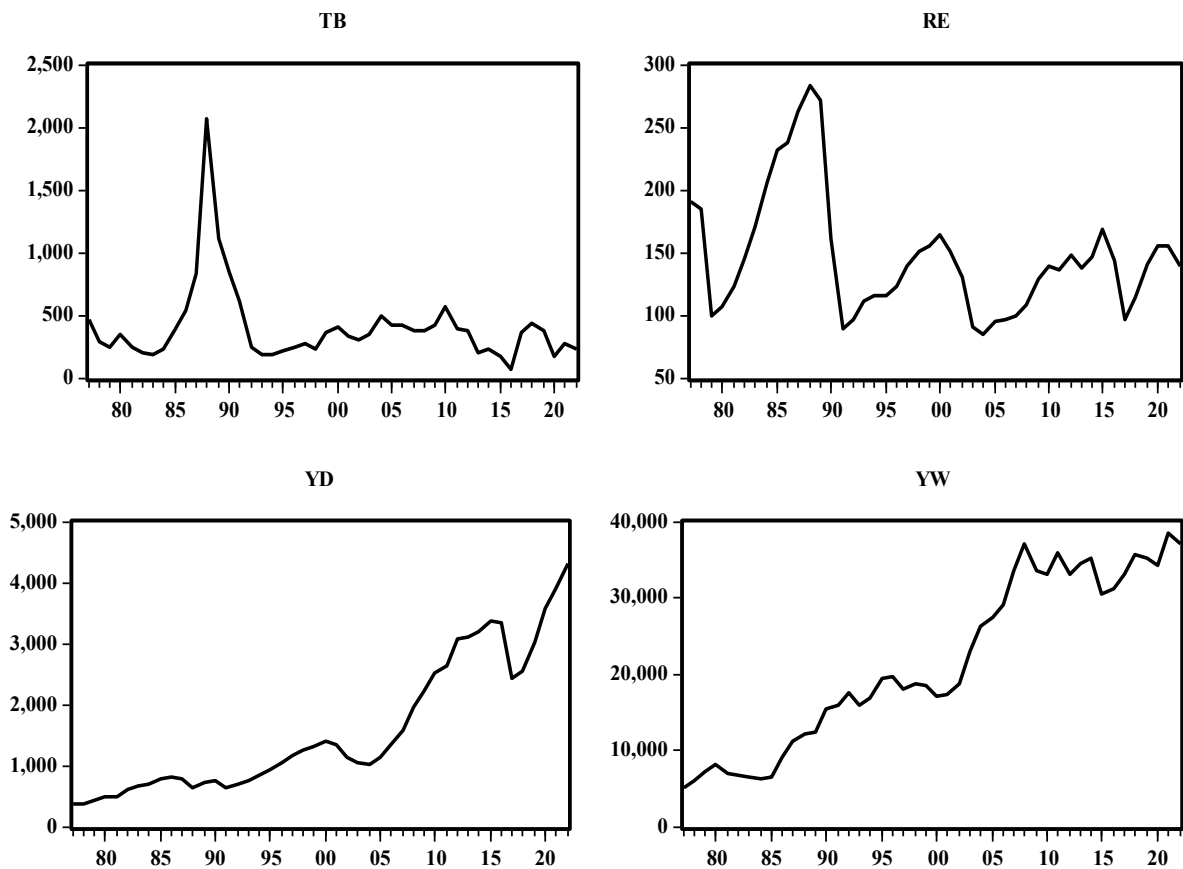
أولاً: حقق "ميزان السياحة" المصري فائضاً بشكل مستمر خلال الفترة محل البحث. فقد كانت نسبة تغطية متحصلات السياحة لمدفوعات تفوق 100% خلال تلك الفترة، فيما عدا عام 2016 (نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصري، ووقوع حادثة تحطم الطائرة الروسية)، وتقلبت هذه النسبة حول متوسط عام قدره 400%. كما أنها تزايدت بشكل كبير خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، إذ تراوحت ما

بين 500% و 2000%، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى انخفاض المدفوعات وليس إلى ارتفاع المتحصلات، ويرجع هذا بدوره إلى ظروف الاقتصاد المصري في تلك الفترة، ولكنها بدأت في التراجع منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فقد كانت تدور حول متوسط أقل من 300%.

ويمكن تبرير تقلبات الفائض في ميزان السياحة بما أشارت إليه زيتون (2002) بأن الطلب السياحي يتسم بحساسية شديدة للأحداث السياسية والاقتصادية المختلفة، وأنه من المعتقد أن هبوط الطلب السياحي بسبب هذه الأحداث يتخذ شكل دورة متكررة كل ثلاث أو أربع سنوات، وأن سنة الهبوط السياحي تليها سنة رواج. وبما أشارت إليه رجب (2022) بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري يتسم بالتقلبات نتيجة للأحداث الإرهابية والأزمات المحلية والعالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل مسيرة النمو السياحي المخطط لها، غير أن تلك الأحداث أثبتت أن قطاع السياحة له القدرة على استيعاب الصدمات والنهوض بشكل سريع.

الشكل 2.

تطور متغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

ثانيًا: اتسم "سعر الصرف الحقيقي الفعال للجنيه المصري" بالتقلب خلال الفترة المحددة للبحث؛ إذ يمكن رصد خمس قيم عظمى، وخمس قيم دنيا، أما القيم العظمى فقد تحققت في الأعوام: 1978، 1988، 2000، 2015، 2020، وأما القيم الدنيا فقد حدثت في الأعوام: 1979، 1991، 2004، 2017، 2022. ويلاحظ أن الفجوة بين القيم العظمى والدنيا تضيق مع الوقت؛ مما يدل على أن قيمة الجنيه المصري تتجه إلى الاستقرار نسبيًا، وتتجه نحو الانخفاض.

ولعل السبب في ذلك التقلب في قيمة الجنيه المصري يرجع إلى سياسات تخفيض قيمته مقابل الدولار الأمريكي التي اتبعتها الحكومات المصرية المتعاقبة. فقد تم تخفيض تلك القيمة خمس مرات خلال الفترة المحددة للدراسة: الأولى عام 1978، والثانية في الفترة 1988-1991، والثالثة عام 2004، والرابعة عام 2016، والخامسة عام 2022 (العيسوي، 2007، البنك المركزي المصري، 2016-2022).

ثالثًا: أخذ "نصيب الفرد من الدخل في مصر" خلال فترة البحث اتجاهًا عامًا صاعدًا مع وجود بعض الانكسارات نتيجة ظروف اقتصادية وسياسية وبيئية؛ حيث إنه اتجه إلى الارتفاع من عام 1977 إلى عام 2000، ثم أخذ في الانخفاض قليلًا - حتى عام 2004، ولكنه عاود الارتفاع مرة أخرى حتى عام 2015، ثم انخفض قليلًا حتى عام 2017، وأخيرًا عاود الارتفاع حتى عام 2022، وقد تراوح بين ما يزيد عن 350 دولارا عام 1977 وما يزيد عن 4000 دولار عام 2022 كمتوسط عام للفترة.

رابعًا: اتجه "نصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية" اتجاهًا عامًا صاعدًا خلال فترة البحث، ما عدا الفترة من 2008 إلى 2022، التي اتسمت بالاستقرار النسبي. فقد اتجه إلى الزيادة من عام 1977 إلى عام 2000، ثم أخذ في التصاعد بنسبة أكبر حتى عام 2008، وعندها بدأ في الاستقرار نسبيًا. ويحظى الفرد في تلك الدول بنصيب مرتفع من الدخل، إذ تراوح بين ما يقرب من 5000 دولار عام 1977 وما يزيد عن 38 ألف دولار عام 2021 في المتوسط خلال الفترة.

أما البيانات المتعلقة بتلك المتغيرات، فقد استقتها الدراسة الحالية من مصادر ثلاثة؛ أولها: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي على الإنترنت (IMF, 2023)، وهي مصدر بيانات إيرادات ومدفوعات السياحة (إيرادات ومدفوعات السفر المسجلة في ميزان المدفوعات المصري). والثاني: قاعدة بيانات البنك الدولي على الإنترنت (WB, 2023)، وهي مصدر بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر والدول الأوروبية. والمصدر الثالث: قاعدة بيانات Bruegel على الإنترنت (Bruegel, 2023)، وهي مصدر بيانات سعر الصرف

الحقيقي لعدد 178 دولة في العالم، من بينها مصر، علماً بأن هذه القاعدة تعتمد على منهجية (Darvas, 2021) في تقدير بيانات سعر الصرف.

وتتمثل **عينة الدراسة** في سلسلة زمنية سنوية مكونة من 46 مشاهدة تبدأ بعام 1977 وتنتهي بعام 2022. والسبب في اختيار البيانات السنوية هو توفيرها لجميع متغيرات النموذج المستخدم. كما أن اختيار فترة الدراسة يرجع إلى سببين؛ الأول: أنها تبدأ -تقريباً- بعد انفتاح الاقتصاد المصري على العالم الغربي عام 1974، تلك الفترة التي بدأت تزدهر فيها السياحة الوافدة لمصر من الدول الغربية، خاصة الأوروبية، والسبب الثاني: أن المنهجية التجريبية المستخدمة -كما سيأتي تفصيلها- تحتاج إلى سلسلة زمنية طويلة حتى يمكن الوثوق في نتائجها.

المنهجية التجريبية

تُعبّر المعادلة (1) عن نموذج الدراسة على الصورة الضمنية. ولكي يصبح هذا النموذج قابلاً للتقدير والاختبار، ينبغي كتابته على الصورة الصريحة، التالية:

$$TB_t = \beta_0 + \beta_1 YD_t + \beta_2 YW_t + \beta_3 RE_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث:

β_0 : الحد الثابت، و β_1 ، β_2 ، β_3 : معاملات المتغيرات المستقلة على التوالي، و ε : حد الخطأ العشوائي، و t : الزمن.

وباستخدام الحروف الصغيرة للتعبير عن اللوغاريتمات الطبيعية للمتغيرات، يمكن كتابة المعادلة (2) على الصورة اللوغاريتمية التالية:

$$tb_t = \beta_0 + \beta_1 yd_t + \beta_2 yw_t + \beta_3 re_t + \varepsilon_t \quad (3)$$

ويرجع السبب في اختيار الشكل اللوغاريتمي في تقدير معاملات النموذج إلى أنه يجعل البيانات أكثر استقراراً، وييسر تفسير النتائج، وأن التباين الذي ينتج عنه يتسم بالتجانس بدرجة أكبر من ذلك الذي ينتج عن البيانات في صورتها الصريحة (Juselius et al., 2014; Lutkepohl, & Xu, 2012).

وبعد صياغة نموذج الدراسة على صورة قياسية قابلة للتقدير والاختبار (معادلة 2)، وتحويله إلى الشكل اللوغاريتمي (معادلة 3)، أصبح من الضروري تحديد طريقة تقديره واختباره.

وعلى ذلك، يُقترح تقدير واختبار النموذج باستخدام منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج "الانحدار الذاتي مع توزيع فترات الإبطاء غير الخطي" (NARDL) Nonlinear Autoregressive Distributed Lag، الذي قام بتطويره كل من Shin et al. عام 2014، وذلك بالاعتماد على "نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد" Unrestricted Error Correction Model (UECM). ويرجع استخدام هذه المنهجية إلى سببين؛ أولهما: أن السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات النموذج -كما هو واضح من الجدول (1)- بعضها مستقر في المستوى $I(0)$ ، وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول $I(1)$ ؛ وذلك حسب اختبارين لجذر الوحدة هما: اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF)، واختبار فيليبس - بيرون Phillips-Perron (PP). وهذا هو الشرط الأساسي لاستخدام ذلك النموذج (Shin et al., 2014).

الجدول 1.

نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبائي: ديكي-فولر (ADF)، وفيليبس بيرون (PP)

المتغيرات	ADF		PP	
	قاطع	قاطع واتجاه زمني	قاطع	قاطع واتجاه زمني
TB	-3.0377**	-3.1047	-3.1435**	-4.7795***
RE	-3.5096**	-3.7143**	-2.1732	-2.1611
YD	0.454	-1.7591	0.9487	-0.8243
YW	-0.7017	-2.2637	-0.6809	-2.4268
Δ TB	-7.3631***	-7.2844***	-7.3806***	-17.7686***
Δ RE	-5.5445***	-5.4291***	-3.903***	-3.7986**
Δ YD	-4.1052***	-4.3283***	-4.0499***	-4.1165**
Δ YW	-6.2189***	-6.1417***	-6.2202***	-6.1433***

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

ملاحظة: تشير * و ** و *** إلى مستوى معنوية 5% و 1%، على التوالي.

والسبب الثاني في اختيار المنهجية يرجع إلى أن نموذج NARDL يُعدُّ تعميماً لنموذج ARDL. فهو يَحتمل "اللاخطية"؛ أي أنه يَحتمل أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع يمكن أن تكون غير خطية، وهو يَحتمل "اللاتناظر"؛ أي أنه يَحتمل أن التغيرات الإيجابية في المتغير المستقل تختلف في تأثيرها على المتغير التابع عن التغيرات السلبية.

ويمكن تقدير النموذج المقترح باستخدام نموذج NARDL على مراحل ثلاث، كما يلي:

تقدير النموذج وإجراء اختبار التناظر

وتبدأ هذه المرحلة بتقدير النموذج المقترح، وذلك بعد إعادة صياغته (المعادلة 4) على صورة نموذج NARDL، بافتراض أن تأثير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع غير متناظر (Shin et al., 2014)، وذلك كما يلي:

$$\begin{aligned}
\Delta tb_t = & \rho tb_{t-1} + \theta_1^+ yd_{t-1}^+ + \theta_1^- yd_{t-1}^- + \theta_2^+ yw_{t-1}^+ + \theta_2^- yw_{t-1}^- + \theta_3^+ re_{t-1}^+ + \theta_3^- re_{t-1}^- \\
& + \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j' \Delta tb_{t-j} + \sum_{k_1=0}^{q_1-1} (\varphi_{1,k_1}^+ \Delta yd_{t-1}^+ + \varphi_{1,k_1}^- \Delta yd_{t-1}^-) + \sum_{k_2=0}^{q_2-1} (\varphi_{3,k_2}^+ \Delta yw_{t-1}^+ \\
& + \varphi_{3,k_2}^- \Delta yw_{t-1}^-) + \sum_{k_3=0}^{q_3-1} (\varphi_{3,k_3}^+ \Delta re_{t-1}^+ + \varphi_{3,k_3}^- \Delta re_{t-1}^-) + \varepsilon_t
\end{aligned} \quad (4)$$

حيث: ρ, θ^+, θ^- : معاملات الأجل الطويل، و $\gamma_j, \varphi_{i,k_i}^+, \varphi_{i,k_i}^-$: معاملات الأجل القصير، و p, q_i : فترات إبطاء؛ إذ إن $j=1, \dots, p-1$ و $i=1, 2, 3$ و $k=1, \dots, q_i-1$.

علمًا بأن هذا التقدير يتطلب تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى، كما أنه يتطلب تحديد مكونات النموذج؛ أي تحديد ما إذا كان النموذج يتضمن ثابتًا فقط، أو ثابتًا واتجاهًا زمنيًا، أو اتجاهًا زمنيًا فقط، أو بدون ثابت أو اتجاه زمني، وهذه العملية تخضع للمحاولة والخطأ للوصول إلى الوضع المناسب.

وبعد تقدير النموذج يجب التأكد من سلامته الإحصائية، وذلك بإجراء بعض "الاختبارات التشخيصية"، مثل: اختبار "التوزيع الطبيعي للبواقي" Jarque-Bera، واختبار "الارتباط الذاتي" Breusch-Godfrey، الذي يُستخدم للتعرف على ما إذا كان هناك ارتباط سلسلي بين البواقي أم لا، واختبار ARCH، الذي يستخدم لقياس ثبات التباين، هذا بالإضافة إلى اختبار "القوة التفسيرية للنموذج" من خلال قيمتي R-squared و Adjusted R-squared. وبعد ذلك، يتم إجراء "اختبار التناظر"؛ وذلك للكشف عن مدى تناظر تأثير المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل وفي الأجل القصير وفي الأجلين الطويل والقصير معًا على المتغير التابع. أما في الأجل الطويل فيختبر الفرض العدمي: $H_0: (\beta^+ = -\theta^+/\rho) = (\beta^- = -\theta^-/\rho)$ الذي يثبت التناظر، مقابل الفرض البديل الذي ينفيه. وأما في الأجل القصير فيختبر الفرض العدمي: $H_0: \sum_{k_i=0}^{q_i-1} \varphi_{i,k_i}^+ = \sum_{k_i=0}^{q_i-1} \varphi_{i,k_i}^-$ الذي يُقر التناظر مقابل الفرض البديل الذي لا يقره. وأما في الأجلين الطويل والقصير معًا فيختبر الفرض العدمي: $H_0: \sum_{k_i=0}^{q_i-1} I = \sum_{k_i=0}^{q_i-1} I_{i,k_i}^-$ and $\beta^+ = \beta^-$ الذي يقضي بالتناظر مقابل الفرض البديل الذي يقضي باللاتناظر.

وبناءً على نتيجة هذا الاختبار تُعاد صياغة النموذج أخذًا في الاعتبار التأثير المتناظر وغير المتناظر للمتغيرات المستقلة؛ وذلك لأن نموذج NARDL يتيح التقدير في ظل عدم تناظر المتغيرات المستقلة كلياً أو جزئياً (بعضها متناظر وبعضها غير متناظر).

وبعد ذلك يتم تقدير النموذج في صياغته الجديدة، ثم اختبار سلامته الإحصائية، واختبار مدى تناظر متغيراته، وذلك باتباع الخطوات المشار إليها سابقاً. فإذا تبين أنه سليم من الناحية الإحصائية، يتم الاعتماد عليه في المرحلتين التاليتين:

إجراء اختبار الحدود وتقدير علاقات الأجل الطويل

يُستخدم "اختبار الحدود" Bound Test في تحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج. وذلك باختبار الفرض العدمي: $H_0: \rho = \theta^+ = \theta^- = 0$ ، الذي ينفي وجود التكامل المشترك، مقابل الفرض البديل الذي يُثبت وجود التكامل المشترك. ويُتخذ القرار بناءً على مقارنة قيم إحصائية (F) المحسوبة بالقيم الحرجة المستخرجة من جداول بيرسون (Pesaran et al., 2001) عند مستويات معنوية 1% و 5% و 10%، فإذا كانت قيمة (F) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند 5%، يُرفض الفرض العدمي ويُقبل الفرض البديل. وإذا كانت قيمة (F) أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة عند 5%، يُقبل الفرض العدمي ويُرفض الفرض البديل. وإذا كانت قيمة (F) تقع بين الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة عند 5%، تكون العلاقة غير حاسمة. أما "معاملات الأجل الطويل"، فيمكن تقديرها باستخدام الصيغة: $\beta^+ = -\theta^+/\rho$ و $\beta^- = -\theta^-/\rho$.

تقدير معامل تصحيح الخطأ وعلاقات الأجل القصير

يمكن تقدير هذه المعاملات باستخدام المعادلة (4) بعد إعادة صياغتها على صورة نموذج تصحيح الخطأ

التالي (Shin et al., 2014):

$$\Delta tb_t = \rho \xi_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j' \Delta tb_{t-j} + \sum_{k_1=0}^{q_1-1} (\varphi_{1,k_1}^+ \Delta y d_{t-1}^+ + \varphi_{1,k_1}^- \varphi y d_{t-1}^-) + \sum_{k_2=0}^{q_2-1} (\varphi_{2,k_2}^+ \Delta y w_{t-1}^+ + \varphi_{2,k_2}^- \varphi y w_{t-1}^-) + \sum_{k_3=0}^{q_3-1} (\varphi_{3,k_3}^+ \Delta r e_{t-1}^+ + \varphi_{3,k_3}^- \varphi r e_{t-1}^-) + \varepsilon_t \quad (5)$$

حيث: ξ_t يمثل "حد تصحيح الخطأ"؛ ρ يشير إلى "معامل تصحيح الخطأ"، الذي يُعبر عن سرعة العودة (أو التكيف) من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، ولكي يحدث ذلك يجب أن تكون قيمته سالبة ومعنوية، أما $\gamma_j, \varphi_{i,k_i}^+, \varphi_{i,k_i}^-$ فهي معاملات الأجل القصير.

النتائج التجريبية ومناقشتها

اقتصرت البحث في القسم السابق على عرض النموذج القياسي المقترح، والبيانات، والمنهجية التجريبية بمراحلها الثلاث. وفيما يلي عرض، وتحليل، ومناقشة نتائج تطبيق تلك المنهجية التجريبية.

نتائج تقدير النموذج واختبار التناظر

في هذا السياق، وبغرض اختيار نموذج NARDL الأفضل للتقدير، تم تجريب نموذجين:

النموذج الأول

هو النموذج الذي تمثله المعادلة (4)، وقد تم تقديره بافتراض أن تأثير جميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع غير متناظر، ومع وجود ثابت وفترتي إبطاء. وقد تبين بعد محاولات عديدة أن النموذج الأفضل هو: ARDL (2,1,0,0).

وبعد إجراء التقدير، أجريت بعض "الاختبارات التشخيصية"، التي أظهرت أن النموذج صالح لتفسير العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة والتنبؤ بها. فكما يتضح من الجدول (2) فإن القوة التفسيرية للنموذج تُعد مرتفعة؛ حيث إن قيمة R-squared تقترب من 74%، وقيمة Adjusted R-squared تتعدى 65%، وأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً؛ إذ إن قيمة المعلمة المتعلقة باختبار Jarque-Bera غير دالة إحصائياً عند 5%، كما أنه لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي؛ وذلك لأن قيمة إحصاء (F) المتعلقة باختبار Breusch-Godfrey غير معنوية عند 5%، وأن التباين يتسم بالثبات؛ لأن قيمة إحصاء (F) المرتبطة باختبار ARCH غير معنوية كذلك عند 5%.

وبعد ذلك أجرى "اختبار التناظر" الذي يشير -كما هو ظاهر من الجدول (3)- إلى أن دخل الفرد في مصر له تأثير غير متناظر على ميزان السياحة في الأجل القصير فقط؛ حيث إن قيمة إحصاء (F) معنوية عند 5%. أما سعر الصرف الحقيقي الفعال، ودخل الفرد في الدول الأوروبية، فتأثيرهما على ذلك الميزان غير متناظر (متماثل) في الأجلين الطويل والقصير؛ وذلك لأن قيمة إحصاء (F) ليس لها دلالة إحصائية عند 5%.

وبناءً على ذلك يمكن إعادة صياغة النموذج الأول (معادلة 4) كما يلي:

$$\Delta tb_t = \rho tb_{t-1} + \theta_1' yd_{t-1} + \theta_2' yw_{t-1} + \theta_3' re_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j' \Delta tb_{t-j} + \sum_{k_1=0}^{q_1-1} (\varphi_{1,k_1}^+ \Delta yd_{t-1}^+ + \varphi_{1,k_1}^- \Delta yd_{t-1}^-) + \sum_{k_2=0}^{q_2-1} \varphi_{2,k_2} \Delta yw_{t-1} + \sum_{k_3=0}^{q_3-1} \varphi_{3,k_3} \Delta re_{t-1} + \varepsilon_t \quad (6)$$

الجدول 2.

نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذجين الأول والثاني

الاختبارات		إحصائية الاختبار		النموذج الأول		النموذج الثاني	
				القيمة	الاحتمال	القيمة	الاحتمال
القوة التفسيرية للنموذج		R-squared		0.7398	-	0.7518	-
		Adjusted R-squared		0.6504	-	0.6765	-
التوزيع الطبيعي: Jarque - Bera		Jarque - Bera		1.1955	0.55003	0.0455	0.9774
الارتباط الذاتي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		F - statistic		0.1086	0.89740	0.0309	0.9695
عدم ثبات التباين: ARCH		F - statistic		1.6229	0.2103	1.1103	0.3396

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

الجدول 3.

نتائج اختبار التناظر لمعاملات النموذجين الأول والثاني

المتغير		النموذج الأول		النموذج الثاني	
		إحصاء (F)	الاحتمال	إحصاء (F)	الاحتمال
الأجل		re	2.044291	-	-
الأجل الطويل		yd	1.795073	-	-
		yw	0.160649	-	-
		re	NA	-	-
الأجل القصير		yd	11.99579	0.0015	10.33368
		yw	NA	-	-
		re	NA	-	-
الأجلين الطويل والقصير معاً		yd	6.848954	0.0033	-
		yw	NA	-	-

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

النموذج الثاني

هو النموذج الذي تعبر عنه المعادلة (6)، وقد تم تقديره على أساس أن نصيب الفرد من الدخل هو المتغير الوحيد الذي له تأثير غير متناظر على ميزان السياحة في مصر، وذلك بناء على نتائج اختبار التناظر المشار إليه سابقاً. وقد أجرى هذا التقدير في ظل وجود ثابت، وفترتي إبطاء. واتضح بعد عدة محاولات أن النموذج الأفضل هو: $ARDL(2,2,0,1)$.

وكما سبق، تم اختبار قدرة ذلك النموذج على التفسير والتنبؤ من خلال بعض "الاختبارات التشخيصية"، واتضح -كما هو مبين في الجدول (2) - أنه يصلح لذلك.

وأخيرًا، أُجري "اختبار التناظر" مرة أخرى، وتبين منه -كما هو ملخص في الجدول (3)- أن دخل الفرد في مصر له تأثير غير متناظر على ميزان السياحة، ويقتصر ذلك على الأجل القصير فقط؛ إذ إن قيمة إحصاء (F) معنوية عند 5%، أما بقية المتغيرات فتأثيراتها متماثلة.

وعلى ذلك، يمكن الاعتماد على نتائج النموذج الثاني في المرحلتين التاليتين.

نتائج اختبار الحدود وتقدير علاقات الأجل الطويل

يتضح من الجدول (4) أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج، وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة تفوق الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة لهذا الاختبار، وذلك عند مستويات المعنوية 10% و 5% و 1%، على التوالي.

الجدول 4.

ملخص نتائج اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود *Bounds Test*)

مستويات المعنوية			الحدود العليا والدنيا	إحصاء (F)
1%	5%	10%		
6.610	4.803	4.020	الحد الأعلى I(1)	12.078578
5.018	3.548	2.933	الحد الأدنى I(0)	

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

ويتضح من الجدول (5) ما يلي:

أولاً: توجد علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى 1% بين سعر الصرف الحقيقي الفعال وميزان السياحة المصري؛ وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة الجنيه) بنسبة 1%، تؤدي إلى زيادة فائض الميزان بنسبة 1.3%، والعكس يحدث في حالة انخفاضه. وبهذا تكون هذه العلاقة مرنة، مما يدل على تحقق شرط "مارشال - ليرنر"، ومن ثم فاعلية سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في تحسين فائض ميزان السياحة في الأجل الطويل. ويمكن تفسير ذلك بأن الجنيه المصري مقوم بأعلى من قيمته الحقيقية.

تتفق هذه النتيجة مع التحليل النظري، ومع نتائج دراسات عديدة، منها: (Ongan et al., 2018)؛ (Dogru et al., 2019)؛ (Maulana et al., 2021). غير أنها تختلف عن دراستي: (Dogru et al., 2019) في حالة المكسيك، و (Işık et al., 2019) في حالة الارتفاع.

ولعل في هذه النتيجة ما يبرر سياسة الدولة في تخفيض قيمة الجنيه بين حين وآخر كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ثانياً: هناك علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى أقل من 5% بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية مبطاً بفترة واحدة وميزان السياحة المصري، أي أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في تلك الدول في عام ما بنسبة 1%، يؤدي إلى ارتفاع فائض ميزان السياحة في مصر في العام التالي لذلك العام بنسبة 0.82%، والعكس يحدث في حالة انخفاضه. ولعل ذلك يشير إلى أن زيادة دخل الفرد في تلك الدول يؤدي إلى توجيه جزء منها للسياحة في مصر، مما يحسن ميزان السياحة المصري. وهذه النتيجة تتفق مع المنطق النظري، ومع ما توصلت إليه دراسة (Akay et al. (2017).

ثالثاً: العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل في مصر مبطاً بسنة واحدة وميزان السياحة علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى أدنى من 5%. أي أنه في حالة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في سنة ما بنسبة 1%، فإن فائض الميزان ينخفض في العام التالي لتلك السنة بنسبة 0.65%، ويحدث العكس في حالة الانخفاض. ولعل ذلك يدل على أن زيادة دخل الفرد في مصر تؤدي إلى زيادة السياحة العكسية، نتيجة ارتفاع القوة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الفائض في ميزان السياحة. وتتفق هذه النتيجة مع ما تم تحليله نظرياً، ومع ما جاءت به دراسة (Akay et al. (2017).

الجدول 5.

تقديرات معلمات النموذج في الأجل الطويل

المتغيرات	المعاملات	إحصاء (t)	الاحتمال
re	1.307985	4.371218	0.0001
yw(-1)	0.822023	2.381953	0.0219
yd(-1)	-0.652035	-2.143753	0.0380

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ وعلاقات الأجل القصير

يُلاحظ من الجدول (6) أن قيمة "معامل تصحيح الخطأ" (-1) CointEq سالبة (-0.65) ومعنوية عند مستوى أقل من 5%. وهذا يدل على أن انحرافات ميزان السياحة في الأجل القصير تُصحح سنوياً بنسبة 65%؛ أي أن الوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يستغرق حوالي سنة ونصف. وهذا يعني أن انحرافات ميزان السياحة في الأجل القصير تُصحح (تُعدل) في الأجل الطويل.

الجدول 6.

تقديرات معاملات النموذج في الأجل القصير

المتغيرات	المعاملات	إحصاء (t)	الاحتمال
CointEq	-0.650107	-7.259926	0.0000
Dtb(-1)	0.172851	1.881170	0.0681
Dyw	1.284839	3.077167	0.0040
Dyw(-1)	0.805086	1.836162	0.0746
@DcumdPos(YD)	0.703235	0.920902	0.3632
@DcumdNeg(YD)	-3.967104	-4.961982	0.0000
@Year=2016	-0.984553	-3.529188	0.0012
C	-2.864906	-7.372727	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EViews.

كما يُلاحظ من الجدول 6 -أيضاً- أشياء، أهمها:

أولاً: هناك علاقة طردية ومعنوية عند مستوى 1% بين نصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية وميزان السياحة في مصر؛ أي أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في تلك الدول بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع فائض الميزان في مصر في الأجل القصير بنسبة 1.28%، وذلك في العام نفسه، أما في العام التالي فتتخفض هذه النسبة إلى 0.8%، وذلك عند مستوى معنوية 7%. ولعل هذه المرونة المرتفعة تدل على الاستجابة السريعة للمواطن الأوروبي للسياحة في مصر نتيجة ارتفاع دخله ولو مؤقتاً (الأجل القصير)، وينبغي أن يراعى هذا في الترويج للسياحة المصرية.

ثانياً: توجد علاقة غير متناظرة بين نصيب الفرد من الدخل في مصر وميزان السياحة. فهناك علاقة طردية وغير معنوية عند مستوى أعلى من 10% بينهما في حالة زيادة نصيب الفرد؛ أي أن هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع فائض الميزان.

وهذه النتيجة غير متوقعة، ولكن يمكن تبريرها بأنه عندما يرتفع نصيب الفرد من الدخل، فإن المصريين لا يوجهون مدخراتهم إلى السياحة في الأجل القصير، وإنما يوجهونها إليها في الأجل الطويل، وذلك في صورة رحلات للحج والعمرة في الغالب.

هذا في حالة الزيادة، أما في حالة الانخفاض، فإن هناك علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى أقل من 5% بين انخفاض نصيب الفرد من الدخل في مصر وميزان السياحة، وهذا معناه أن انخفاض نصيب الفرد بنسبة 1%، يؤدي إلى ارتفاع فائض الميزان بنسبة تصل إلى 4% -فالعلاقة العكسية والانخفاض

ينتجان علاقة موجبة- ولعل هذه المرونة تدل على أن الانخفاض المؤقت (في الأجل القصير) يؤدي إلى انخفاض السياحة في الخارج، وهذا ينعكس -بشكل إيجابي- على ميزان السياحة.

ثالثًا: تنطبق فرضية "منحنى J" على ميزان السياحة المصري. ومن الدلائل على ذلك: أن تخفيض قيمة الجنيه المصري الذي تم عام 2016 كان له تأثير عكسي ومعنوي عند مستوى 1% على ذلك الميزان. فقد أدى إلى ارتفاع قيمة مدفوعات السياحة (4110.4 ملايين دولار) عن متحصلاتها (2644.9 مليون دولار). هذا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل -كما سبقت الإشارة- فإن الذي حدث هو عكس ذلك، مما يشير إلى انطباق تلك الفرضية على ميزان السياحة في مصر.

وتتفق هذه النتيجة مع (Lamsso and Masoomzadeh, 2017) في حالة إيران وبلغاريا وجنوب إفريقيا والسويد ومصر، و(Citak 2018)، و(Maulana et al., 2021) في حالة ميزان السياحة بين إندونيسيا واليابان، وكذلك بين إندونيسيا والصين. ولكنها تختلف مع (Akay et al., 2017)، و(Lamsso and Masoomzadeh 2017) في حالة جورجيا والصين وماليزيا والنرويج واليابان، و(Dogru et al., 2019).

النتائج والتوصيات

بعد دراسة موضوع "محددات ميزان السياحة في مصر: 1977-2022"، يمكن استخلاص أربع نتائج رئيسية؛ أولها: أن ميزان السياحة في مصر -في الأجل الطويل- يتأثر إيجابياً بسعر الصرف الحقيقي الفعال، ونصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية مبطاً بسنة واحدة، ولكنه يتأثر سلبياً بنصيب الفرد من الدخل في مصر مبطاً بسنة واحدة أيضاً، والثانية: أن ميزان السياحة في مصر -في الأجل القصير- يتأثر إيجابياً بنصيب الفرد من الدخل في الدول الأوروبية، غير أنه يتأثر سلبياً بالانخفاض في نصيب الفرد من الدخل في مصر، وكذلك تأثر بقرار تخفيض قيمة الجنيه المصري عام 2016، والنتيجة الثالثة: أن فرضية "منحنى J" تنطبق على ميزان السياحة المصري؛ أما النتيجة الرابعة فهي: أن ميزان السياحة المصري يتأثر بشكل غير متناظر بالتغيرات الإيجابية والسلبية في نصيب الفرد من الدخل في مصر، وذلك في الأجل القصير.

وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة الحالية باتباع سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري في علاج مشكلة تراجع معدل نمو الفائض في ميزان السياحة، مع مراعاة التبعات الاقتصادية السلبية لهذه السياسة. كما توصي بمواجهة الآثار السلبية "قصيرة الأجل" التي تتعرض لها شركات السياحة نتيجة سياسة تخفيض قيمة الجنيه، وذلك نتيجة انطباق "فرضية منحنى J" على ميزان السياحة في مصر. وكذلك توصي بتشجيع السياحة الداخلية عن طريق الجهود التسويقية والتنشيط السعري؛ وذلك للحد من السياحة الخارجية.

المراجع

المراجع العربية

- البنك المركزي المصري. (2010-2020). *بيانات ميزان المدفوعات*، القاهرة.
- البنك المركزي المصري. (شهور مختلفة، 2016-2022). *النشرة الإحصائية الشهرية*، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (1981-2022). *الكتاب الإحصائي السنوي*، القاهرة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2023). *التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية*، الأمم المتحدة، بيروت.
- خضير، علياء نبيل. (2018). اختبار فرضية منحنى J على الميزان التجاري بين مصر والصين. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 5(1)، 41-13.
- رجب، عادل. (سبتمبر، 2022). آفاق السياحة المصرية في ظل التحول للجمهورية الجديدة، *سلسلة رؤى على طريق التنمية*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.
- زيتون، محيا. (2002). *السياحة ومستقبل مصر: بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر*، القاهرة، مصر.
- شحاتة، وفاء بسيوني السيد؛ معن، رمضان السيد. (2020). دور سياسات سعر الصرف في تصحيح الاختلال الخارجي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨. *المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)*، 37(2)، 94-57.
- شهاب، محمد عبد الحميد محمد. (2016). تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1985 إلى 2015. *مجلة مصر المعاصرة*، 107(521)، 39-86.
- عبد ربه، نشوى محمد. (2022). آثار ارتفاع سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري المصري من خلال فرضية J-Curve خلال الفترة (1980-2020). *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، 59(3)، 205-229، الإسكندرية، مصر.
- عبد القادر، عيد رشاد. (2022). اختبار فرضية مارشال - ليرنر: دراسة حالة الاقتصاد المصري. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (جامعة عين شمس)*، 52(2)، 335-368.
- عبيد، جمال محمود عطية. (2010). *محددات الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (1986-2007)*. *مجلة مركز (صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي)*، 14(41)، 247-285. جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- العيسوي، إبراهيم. (2007). *الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً*، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2023). *التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية*، الأمم المتحدة، بيروت.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (سبتمبر، 2022). *السياحة في مصر، سلسلة جهود على طريق التنمية، العدد الثالث*، القاهرة.

- المشاط، رانيا. (نوفمبر 2019). برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة: إمكانات وآفاق. *مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*، 4(63)، 8 - 15.
- موردخاي، كريانين. (2007). *الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات*، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، وعلي مسعود عطية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- نجا، علي عبد الوهاب. (2023). محدثات العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة (1980-2021) "دراسة تحليلية قياسية". *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، 8(16)، 13-52. جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2010-2022). *الحسابات القومية*، القاهرة.
- وزارة السياحة والآثار (2010-2016). *تقرير الحسابات الفرعية للسياحة*، القاهرة.
- وزارة السياحة والآثار، الموقع الإلكتروني: <https://mota.gov.eg/ar> (2023/10/24).

المراجع الأجنبية

- Akay, G. H., Cifter, A., & Teke, O. (2017). Turkish tourism, exchange rates and income. *Tourism Economics*, 23(1), 66-77.
- Bahmani-Oskooee, M., & Fariditavana, H. (2016). Nonlinear ARDL approach and the J-curve phenomenon. *Open Economies Review*, 27(1), 51-70.
- Bahmani-Oskooee, M., Halicioglu, F., & Hegerty, S. W. (2013). Empirical tests of the Marshall-Lerner condition: a literature review. *Journal of Economic Studies*, 40(3), 411-443.
- Bruegel (2023). *Bruegel datasets*. <https://www.bruegel.org/datasets> (Accessed: 3/8/2023)
- Cheng, K. M., Kim, H., & Thompson, H. (2013). The real exchange rate and the balance of trade in US tourism. *International Review of Economics & Finance*, 25, 122-128.
- Chi, J. (2015). Dynamic impacts of income and the exchange rate on US tourism, 1960-2011. *Tourism Economics*, 21(5), 1047-1060.
- Citak, F. (2018). Exchange rate and Turkish tourism trade. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4), 206-213.
- Darvas, Z. (2021). Timely measurement of real effective exchange rates. *Working Paper #15*, Bruegel.
- Ditta A., Asim H. & Rehman H. U. (2020). An econometric analysis of exigent determinants of trade balance in Finland: An autoregressive distributed lag (ARDL) approach. *Review of Applied Management and Social Sciences (RAMSS)*, 3(3), 347-360.
- Dogru, T., Isik, C., & Sirakaya-Turk, E. (2019). The balance of trade and exchange rates: Theory and contemporary evidence from tourism. *Tourism Management*, 74, 12-23.
- Fufa G. B. (2022). Analysis of the determinants of relative trade balance in Ethiopia: econometric time series application, *International Journal of Information. Business and Management*, 14(2), 58-68.

- IMF. (2023). *International Monetary Fund*. <https://www.imf.org/en/Data> (Accessed: 3/8/2023)
- Işik, C., Radulescu, M., & Fedajev, A. (2019). The effects of exchange rate depreciations and appreciations on the tourism trade balance: The case of Spain. *Eastern Journal of European studies*, 10(1), 221–237.
- Juselius, K., Moller, N. F., & Tarp, F. (2014). The long-run impact of foreign aid in 36 African countries: Insights from multivariate time series analysis. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 76(2), 153–184.
- Lamsso, M. S., & Masoomzadeh, S. (2017). Study of impact of exchange rate on tourism balance of payment in countries with top tourist attractions: Vector Error Correction Approach. *International Journal of Tourism & Hospitality Reviews*, 4(1), 10–19.
- Lutkepohl, H., & Xu, F. (June 2012). The role of the log transformation in forecasting economic variables. *Empirical Economics*, 42(3), 619–638, Springer,
- Magee, S. P. (1973). Currency contracts, pass-through, and devaluation. *Brookings Papers on Economic Activity*, 1973(1), 303–325.
- Maulana, A., Dawood, T., & Zulham, T. (2021). Asymmetrical exchange rates effect on Indonesia's trade balance in tourism. *Jurnal Ekonomi dan Kebijakan (JEJAK)*, 14(1), 102–122.
- Ongan, S., Işik, C., & Özdemir, D. (2018). The asymmetric effects of exchange rates on the US tourism balances in the NAFTA countries: An application of the nonlinear ARDL approach. *Journal of Applied Economics and Business Research*, 8(3), 162–174.
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.
- Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-Nimmo, M. (2014). *Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework. Festschrift in honor of Peter Schmidt: Econometric methods and applications*. Springer, 281–314.
- Socher, K. (1986). Tourism in the theory of international trade and payments. *The Tourist Review*, 41(3), 24–26.
- WB. (2023). *World Bank Open Data*. <https://data.worldbank.org/> (Accessed: 3/8/2023)

Determinants of Tourism Balance in Egypt (1977–2022)

Abstract

International tourism is not only limited to inbound tourism, but it also includes outbound tourism. Therefore, it has become necessary to know the extent of the impact of inbound and outbound tourism on the balance of payments, which is known as tourism balance. The purpose of this study is to determine the most important determinants of tourism balance in Egypt during 1977–2022. To achieve this purpose, the study employed a nonlinear autoregressive distributed lag (NARDL) co-integration methodology. The results showed that the Egyptian tourism balance is positively affected in the long-run by the real effective exchange rate and the per capita income in European countries by one lag period. However, it is negatively affected by the per capita income in Egypt by one lag period as well. It is also positively affected in the short-run by per capita income in European countries. However, it was negatively affected by the decline in per capita income in Egypt, and by the resolution to devalue the Egyptian pound in 2016. It also concluded that the “J-curve” hypothesis applies to the Egyptian tourism balance. Finally, it found that in the short-run, the Egyptian tourism balance is affected “asymmetrically” by negative and positive changes in per capita income in Egypt. The main contribution of the current study to the decision maker is to focus on studying the impact of both inbound and outbound tourism on the balance of payments. The study concluded with a set of recommendations, among which is adopting a policy of devaluing the Egyptian pound to address the problem of the decline in the growth rate of the surplus in the tourism balance, taking into account its inflation implications; and addressing the short-run negative impacts on the tourism companies as a result of the Egyptian pound devaluation policy; and limiting outbound tourism (tourism by Egyptians abroad).

Keywords: Marshall-Lerner condition, J-curve, monetary approach, tourism balance, NARDL model

الاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية: تحليل سوسيولوجي لمبادرة حياة كريمة

أسماء مجدي علي حسين

مدرس مساعد، معهد التخطيط القومي، مصر
asmaa.saleh@inp.edu.eg

Investing in Human Capital and the Social Protection: A Sociological Analysis of "Decent Life" Initiative (Haya Karima)

Asmaa Magdi Ali Hussain

Assistant Lecturer, National Planning Institute (INP), Egypt
asmaa.saleh@inp.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2024.338773

URL: [http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.338773](http://doi.org/10.21608/ijppe.2024.338773)

تاريخ استلام البحث: 2023/11/12، وتاريخ قبوله: 2023/12/10

توثيق البحث: حسين، أسماء. (2024). الاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية: تحليل سوسيولوجي لمبادرة حياة كريمة. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، 3(1)، 41-77.

الاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية: تحليل سوسيولوجي لمبادرة حياة كريمة

المستخلص

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل محوري مؤداه: ما مظاهر الاستثمار في رأس المال البشري ضمن منظومة الحماية الاجتماعية في ضوء مبادرة "حياة كريمة"؟ اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، والاستقرائي، بتطبيق الأدوات البحثية التالية: استمارة الاستبيان، ومقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة"، تم تطبيقهما على عينة عمدية قوامها 403 مفردات من المستفيدين من مبادرة "حياة كريمة" في أربع قرى تابعة لمركز ناصر، بمحافظة بني سويف، هي: قرية الحرجة، وقرية بني خليفة، وقرية منشأة هديب، وقرية الحمام، هذا بالإضافة إلى تطبيق دليل مقابلة على عينة قوامها 14 مفردة من المسؤولين والعاملين والمنفذين لملف "حياة كريمة" في الوحدة المحلية لقرى الحمام، ووحدة الشؤون الاجتماعية والتضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية بمركز ناصر، بمحافظة بني سويف، بالإضافة إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن الاجتماعي بالعاصمة الإدارية الجديدة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: لعبت المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" دورا مهما في تحقيق الأجندة الإنمائية لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، كما استطاعت المبادرة إنجاز العديد من المشروعات الخدمية، والتعليمية، والصحية في قرى عينة الدراسة، إلا أن المشروعات التعليمية، والصحية بقرية منشأة هديب لا تزال قيد التنفيذ، كما أثرت الطبيعة الجغرافية الجبلية الصعبة لمنطقة عينة الدراسة في طول الفترة الزمنية اللازمة لانتهاء من تنفيذ الأعمال الإنشائية لمشروعات المبادرة، كما لعبت التطبيقات التكنولوجية دورا رئيسا في تدعيم دور مبادرة "حياة كريمة" في القرى.

الكلمات الدالة: الاستثمار في رأس المال البشري، الحماية الاجتماعية، مبادرة "حياة كريمة"، أهداف

التنمية المستدامة

المقدمة

تتامت خلال العقود الثلاثة الماضية الاهتمامات بقضايا الأمن الاجتماعي من خلال توفير مختلف أنواع وأشكال الحماية الاجتماعية، وخاصةً للفئات المهمشة والمحرومة والفقيرة في الدول النامية، وذلك على إثر سياسات إعادة هيكلة عديد من اقتصادات تلك الدول التي أوصت بها المنظمات العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما (المناور وآخرون، 2023، 7).

فكما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 25 (1)، فإن: "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصةً على صعيد المأكل، والملبس، والسكن، والعناية الطبية، وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته، والتي تفقده أسباب عيشه" (The United Nations, N.D).

وفي هذا السياق، تسعى الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة 2030 -في إطار محور العدالة الاجتماعية- إلى تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش في فقر مدقع، وتوفير الرعاية الصحية للفئات الأولى بالرعاية، وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير عمل لائق مستمر للفقراء ومحدودي الدخل (رؤية مصر 2030، د.ت، 13)؛ حيث توضح بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك التي يجريها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل عامين أن معدل الفقر ارتفع من 27.8% في 2015 إلى 32.5% في 2017/2018، ثم انخفض انخفاضاً طفيفاً في 2019-2020 ليصل إلى 29.7%، ويعني ذلك أن ما يقرب من ثلث سكان المجتمع المصري يعانون من الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020).

وبناءً عليه، تبنت خطط الحكومة المصرية برامج أساسية للرعاية الاجتماعية تستهدف توسيع مظلة شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل الأسر الفقيرة والقريبة من حد الفقر والأفراد والأسر ضحايا النكبات والكوارث والأفراد فاقد الرعاية الأسرية من خلال زيادة الأموال المخصصة للإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة مخصصات التعليم والصحة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتأهيل الكوادر البشرية (وزارة المالية، 2019، 4)، والعمل على تمكين الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والضعيفة في محافظات مختارة من صعيد مصر للحصول على فرص كسب العيش، وخدمات

التغذية والتعليم؛ مما يضمن قدرتها على الصمود أمام الصدمات الاجتماعية والاقتصادية (الموقع الرسمي لوزارة التعاون الدولي، 2022).

وتأسيسًا على ذلك، جاءت مبادرة "حياة كريمة" كنموذج لتعزيز رأس المال البشري للفئات الأكثر ضعفًا في القرى المُستهدفة من المبادرة، إلى جانب تحسين مستويات المعيشة للفئات الأكثر احتياجًا بتوفير الإسكان اللائق، وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية (Al minshawi, 2021, 3). وتبنت المبادرة نهجًا شموليًا من خلال التركيز على جميع جوانب الحياة الكريمة ودمجها في تدخلاتها الاجتماعية والاقتصادية؛ لتحقيق أربعة أهداف استراتيجية، هي: بناء الإنسان، وتحسين جودة حياة المواطنين، وتحسين مستوى معيشة المواطنين الأكثر احتياجًا، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة (حسين، 2022، 91).

وفي ضوء هذا التصور، تتضح أهمية وضرورة دراسة منظومة الحماية الاجتماعية كآلية للاستثمار البشري من خلال مبادرة "حياة كريمة".

ويتم تقسيم الدراسة، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، إلى خمسة أجزاء، يتناول الجزء الأول المدخل المنهجي للدراسة، والذي يشتمل على أهمية الدراسة، وأهدافها، وإشكالية الدراسة، وتساؤلاتها، بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية. ويستعرض الجزء الثاني مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، بينما يشمل الجزء الثالث الإجراءات المنهجية للدراسة، ثم يأتي الجزء الرابع لمناقشة نتائج الدراسة الميدانية، وتنتهي الدراسة بالجزء الأخير الذي يتناول نتائج الدراسة والإطار استراتيجي مقترح لتدعيم جهود تنمية مبادرة "حياة كريمة".

المدخل المنهجي للدراسة

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في بحث العلاقة بين الحماية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري، سواء على المستوى العلمي أو العملي. فمن الناحية العلمية تقوم الدراسة بسد ثغرة في تراث الحماية الاجتماعية من خلال الكشف عن الأوضاع الاجتماعية للقرى المُستهدفة من مبادرة "حياة كريمة"، وتأثير المبادرة في الاستثمار في رأس المال البشري بتلك القرى، ودور مخرجات المبادرة في توطيد أهداف التنمية المستدامة، وتأثير التطبيقات التكنولوجية في تدعيم المبادرة نظرًا لقلة الدراسات التي

تناولت تلك القضية. ومن الناحية العملية يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تسليط الضوء على ملامح الاستثمار في الخدمات العامة، والتعليمية، والصحية من خلال تطبيق مبادرة "حياة كريمة"؛ بجانب العمل على تقييم المستفيدين لمبادرة "حياة كريمة"، والمعوقات المواجهة لتفعيل الدور التنموي للمبادرة، وتقديم مقترح إطار استراتيجي لصانعي القرار لتدعيم جهود مبادرة "حياة كريمة"، بما يضمن تزايد الاستفادة منها.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في الكشف عن مظاهر الاستثمار في رأس المال البشري ضمن منظومة الحماية الاجتماعية في ضوء مبادرة "حياة كريمة"، وينبثق من ذلك الهدف عدد من الأهداف الفرعية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. رصد الأوضاع الاجتماعية للقرى المُستهدفة من مبادرة "حياة كريمة".
2. توصيف أنماط الاستثمار في رأس المال البشري في كل من (المجال الخدمي، والمجال التعليمي، والمجال الصحي) في نطاق تطبيق مبادرة "حياة كريمة".
3. تقييم دور التطبيقات التكنولوجية في مبادرة "حياة كريمة".
4. الكشف عن دور مخرجات مبادرة "حياة كريمة" في توطيد أهداف التنمية المستدامة.
5. الكشف عن تقييم المستفيدين لمبادرة "حياة كريمة".

إشكالية الدراسة

عانى الريف المصري طوال عقود طويلة من التهميش والإهمال، مما أدى إلى تردي أوضاع سكان الريف، وظهور العديد من المشكلات مثل مشكلات الفقر وتدني الخدمات التعليمية والصحية، كما عانى الريف المصري من تزايد الفجوة بينه وبين الحضر في مستوى هذه الخدمات (عبد اللطيف، 2015، ق). فوفقاً لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2019-2020، نجد أن 42.8% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء مقابل 12.0% و 14.7% من حضر الوجه القبلي وسكان المحافظات الحضرية فقراء، على التوالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، 95). علاوة على ذلك، قدرت الإحصائيات الوطنية أن 75% من القرى المصرية غير متكاملة الخدمات، وهو ما يؤثر على جودة حياة المواطنين اليومية بالسلب، ويرفع درجة مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في مصر (سلامة وآخرون، 2023، 45).

وتأسيسًا على ذلك، جاءت المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" كأحدى المبادرات الرائدة التي تستهدف القرى المحرومة، والتي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2019؛ بهدف تحسين نوعية الحياة في المجتمعات الريفية الأشد فقرًا في إطار استراتيجية التنمية المستدامة في مصر: رؤية مصر 2030 (Al minshawi, 2021,1).

وعليه، يمكن تحديد إشكالية البحث الحالي في تساؤل مؤداه: ما مظاهر الاستثمار في رأس المال البشري ضمن منظومة الحماية الاجتماعية في ضوء مبادرة "حياة كريمة"؟

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيس للدراسة هو: ما مظاهر الاستثمار في رأس المال البشري ضمن منظومة الحماية الاجتماعية في ضوء مبادرة "حياة كريمة"؟ وينبثق من ذلك التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. ما الأوضاع الاجتماعية للقرى المُستهدفة من مبادرة "حياة كريمة"؟
2. ما ملامح تطوير مبادرة "حياة كريمة" للقطاعات الخدمية، والتعليمية، والصحية؟
3. ما دور التطبيقات التكنولوجية في مبادرة "حياة كريمة"؟
4. ما دور مخرجات مبادرة "حياة كريمة" في توطيد أهداف التنمية المستدامة؟
5. ما تقييم المستفيدين لمبادرة "حياة كريمة"؟

المفاهيم الأساسية للدراسة

مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري أحد المقومات الأساسية في بناء المجتمع، كما يعتبر جوهر عملية التنمية المستدامة؛ إذ يرتبط ذلك الاستثمار بمجموعة من المكاسب والعوائد الشخصية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، والتي تجعل دوره أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المختلفة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021، 33).

استنادًا إلى ما سلف ذكره يُعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه:

- أهم أولويات الدولة، بهدف بناء الكوادر وتنمية القدرات، وإعداد أجيال من القادة والشباب القادر على قيادة خطط التنمية في المستقبل (وزارة التعاون الدولي، 2022).

• علاوة على ذلك، يعرف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه تخصيص حصة من مدخرات الدولة والأفراد لتعليم الأفراد أو تدريبهم؛ بهدف الحصول على أيدٍ عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية (بعوني، 2014، 168).

• مجموعة من المهارات والمعارف المفيدة التي يكتسبها الأفراد، والناجمة عن استثمار مخطط متصل بالعنصر البشري (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021، مرجع سابق، 34).

• الاستثمار المُساعد على تنمية رأس المال البشري، من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية، والتعليم الجيد، والوظائف، والمهارات؛ بهدف القضاء على الفقر المدقع، وبناء مجتمع أكثر صمودًا (The world Bank, 2020)، وأنظمة حماية اجتماعية ذات كفاءة عالية قادرة على التكيف بسلاسة مع الاحتياجات المتغيرة (Brixi & Bronchi, 2021).

يمكن صياغة تعريف إجرائي للاستثمار في رأس المال البشري بأنه أحد المقومات الأساسية في بناء المجتمع وجوهر عملية التنمية المستدامة؛ حيث يشتمل على الاستثمار في المهارات، والكفاءات، والقدرات، والتمكين، والوعي، والمشاركة لأفراد المجتمع من خلال تطوير النظم التعليمية، والصحية، وخدمات البنية الأساسية؛ بهدف بناء وتطوير قوة بشرية مؤهلة وقادرة على أن تقود عملية التنمية المجتمعية المستدامة.

مفهوم الحماية الاجتماعية

اعترف المجتمع الدولي بالحماية الاجتماعية بوصفها ضرورة اجتماعية واقتصادية وسياسية، فالحماية الاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في الاستجابة إلى التحديات العالمية، وتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع دون أن يتخلف أحد عن الركب (منظمة العمل الدولية، 2021، 17).

وتُعرّف الحماية الاجتماعية بأنها:

• مجموعة متكاملة من التدابير التي تتخذها الدول؛ من أجل توفير حد أدنى من سبل الحماية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها الأسر أو الأفراد، ولا سيما الفئات المُستضعفة، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع إيمانًا بمبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي، 2022، 1).

• استغلال واستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح المجتمع ومكوناته؛ بهدف التصدي للمشكلات والمخاطر الاجتماعية وتحقيق الرفاهة، من خلال تخطيط السياسات النوعية والبرامج والأنشطة الموجهة لإحداث التنمية المقصودة في أحوال ومعيشة الأفراد، ونوعية حياتهم، وتعزيز أطر المساواة والعدالة الاجتماعية في القطاعات المرتبطة بحياة الأفراد ذات الطبيعة الاجتماعية، ويأتي في مقدمتها قطاعات الصحة، والتعليم، والإسكان، والرعاية الاجتماعية، والبيئة، والخدمات الأساسية الأخرى (المناور وآخرون، 2021، 147).

• نُظُم مساعدة تشمل التغطية الشاملة بخدمات الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر، لا سيما الفقراء والضعفاء؛ للتمكن من مجابهة الأزمات والصدمات، والعثور على فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، والاستثمار في صحة أطفالهم وتعليمهم، وحماية كبار السن من خلال تحويلات نقدية لمن يحتاجون إليها، لا سيما الأطفال، والمزاي والمساندة لمن هم في سن العمل في حالة الأمومة أو العجز، أو إصابات العمل، أو للعاطلين، وتغطية معاشات التقاعد لكبار السن، كما يجري تقديم المساعدات من خلال التأمينات الاجتماعية، والمزايا الاجتماعية التي تُموّل من الضرائب، وخدمات المساعدات، وبرامج الأشغال العامة، وغيرها من البرامج التي تكفل توفير الدخل الأساسي (الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي، 2017).

• حق لكل إنسان، واستثمار يدر عوائد اجتماعية واقتصادية جمة، فهي تسهم إسهامًا قويًا في الحد من الفقر، والاستضعاف، وانعدام المساواة، وتعزز في الوقت ذاته الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي، كما تسهم في الدينامية الاقتصادية عن طريق تعزيز الإنتاجية، وتدعيم قدرات الناس على الاستفادة من عالم عمل متغير، ودعم الطلب الإجمالي، ولا سيما خلال فترات الانكماش الاقتصادي (منظمة العمل الدولية، 2021، 9).

بناءً على ما سلف ذكره، يمكن صياغة تعريف إجرائي للحماية الاجتماعية بأنها مجموعة متكاملة من التدابير التي تتخذها الدولة المصرية؛ من أجل إدارة المخاطر التي تتعرض لها الفئات المُستضعفة، وجاءت في مقدمتها مبادرة "حياة كريمة"، التي تهدف إلى توفير حد أدنى من الحماية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، التي تواجهها تلك الفئات الاجتماعية، وإتاحة الخدمات الأساسية للأسر، التي تعيش في فقر مدقع، وتوفير الرعاية الصحية للفئات الأولى بالرعاية، وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير عمل لائق مستمر للفقراء ومحدودي الدخل.

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

تناول العديد من الدراسات موضوع الاستثمار في رأس المال البشري، وبرامج الحماية الاجتماعية، والعائد الاجتماعي منها، وافترضت هذه الدراسات أن برامج الحماية الاجتماعية ساهمت -بشكل مباشر- في تحسين جودة حياة الفئات الأولى بالرعاية؛ حيث أكدت راشد (2021) أن برنامج تكافل وكرامة من البرامج الفعالة في مجال الحماية الاجتماعية؛ حيث أسهم في الحد من الفقر في الريف والحضر، وتوفير التأمين الصحي الشامل، والدعم الغذائي كجزء أساسي من نظام شبكة الأمان الاجتماعي في مصر؛ كما كشفت دراسة أبو زيد ورمضان (2021) أن أنشطة مبادرة "حياة كريمة" أفادت بدرجة مرتفعة في مجالات: البنية التحتية، والخدمات الصحية، والتعليمية والثقافية والاجتماعية، ومجال الحفاظ على البيئة، ومجال الشباب والرياضة، ومجال التمكين الاقتصادي وبناء القدرات، كما أظهرت دراسة أبو قورة (2010) أن هناك علاقة تبادلية بين الحماية الاجتماعية والتنمية، فكلما قويت التنمية الاجتماعية، وتبلورت جهودها في الحد من الظواهر الاجتماعية السلبية، كلما قويت تبعاً لذلك منظومة الحماية الاجتماعية، والتي تتداخل في أهدافها مع التنمية في سعيها لتحقيق الحياة الكريمة للإنسان، ومن ثمَّ فقوة التنمية تنعكس بدورها على استمرارية الحماية الاجتماعية، كما أبرز عدد من الدراسات التحديات المواجهة لمنظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم الاستثمار البشري، حيث أوضحت دراسة Bierbaum and Schmitt (2022) أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن ثغرات كبيرة في تغطية وشمولية وكفاية أنظمة الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، فقد عرّضت هذه الفجوات صحة ودخول ووظائف مليارات البشر للخطر، كما أبرزت دراسة بسيوني (2021) أن الحكومة لا تزال تواجه الكثير من التحديات من أجل توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية؛ لتلبية احتياجات فئات ما زالت تعاني الفقر، وتحتاج لتقديم المزيد من المساعدات لتحقيق حياة معيشية كريمة، كما أوضحت دراسة راشد (2021) أن برامج الحماية الاجتماعية ليست مصممة لعلاج الفقر من جذوره، بل تسعى لتدارك الآثار السلبية لعمل الآليات الاقتصادية دون المساس بهذه الآليات ذاتها، كما أبرزت دراسة مناع (2021) أنه على الرغم من تخصيص الحكومة المصرية نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة لبرامج الحماية الاجتماعية، بيد أن تأثيرها على الفقر وتنمية رأس المال البشري لا يزال محدوداً، وأشارت برسوم، وقاسم (2019) إلى أن من ضمن التحديات التي تواجه برامج الحماية الاجتماعية: حالة دعم الأسعار الذي يحصل غير الفقراء على فوائده بشكل غير متناسب، وضعف التنسيق داخل المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية وما بينهما، ونذرة المعلومات حول برامج الحماية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بتأثيراتها على الاندماج

الاجتماعي؛ مما يؤثر على كفاءة سياسات الحماية الاجتماعية. وأشارت دراسة هاشم (2016) إلى أنه رغم كافة الجهود المبذولة في مصر في مجال الحماية الاجتماعية، ورغم تعدد الجهات المعنية بها ما بين وزارات ومؤسسات ومبادرات حكومية، فإنها لم تحقق الهدف المرجو منها في الحد من الفقر. وعن شبكة الأمان الاجتماعي في دولة الكويت، أظهرت دراسة المناور (2013) أنها تعاني من عدة سلبيات أهمها: غياب التنسيق بين مكونات هذه الشبكة، وغياب الهدف المحدد والواضح لها، ومعاونة تلك الشبكات من سوء أساليب توصيل خدماتها، وعدم توافر الوسائل الإعلامية المنوط بها الإعلام عن عناصر الشبكة، والخدمات التي تقدمها، وشروط الحصول عليها وأماكن تواجدها، وغياب مشاركة المنتفعين من خدماتها في تحديد أسلوب عملها.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، توصلت الدراسة الراهنة إلى اهتمام الأدبيات والدراسات السابقة بتسليط الضوء على الفرص والتحديات المواجهة لمنظومة الحماية الاجتماعية، وقياس مدى قدرتها على تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجاً في الريف (القضاء على الفقر)، وجوانب قصور برامج الحماية الاجتماعية، إضافة إلى عرض استراتيجية تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، كما أن الدراسات التي تناولت مبادرة "حياة كريمة" ركزت على دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تدعيم جهود مبادرة "حياة كريمة"، وقياس درجة فعالية المبادرة.

الإضافة الجديدة للدراسة الحالية

تتفرد الدراسة الراهنة بالتركيز على الأوضاع الاجتماعية للقرى المستهدفة من مبادرة "حياة كريمة"، ومظاهر الاستثمار في رأس المال البشري في تلك القرى، ودور التطبيقات التكنولوجية في تدعيم المبادرة، وقياس الموقف التنفيذي للمبادرة في ضوء توطيد أهداف التنمية المستدامة، وتقييم المستفيدين من المبادرة، والتحديات، بالإضافة إلى تقديم مقترح إطار استراتيجي؛ لتدعيم جهود مبادرة "حياة كريمة"، وذلك بالاعتماد على الإجراءات المنهجية للدراسة.

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على المنهج الاستنباطي، والاستقرائي، وتم الاعتماد على الأدوات البحثية المتمثلة في استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة، ومقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة".

عينة الدراسة، ومبررات اختيارها

إجراءات تصميم استمارة الاستبيان ومقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة"

مرت استمارة الاستبيان ومقياس الرضا بمرحلتين أساسيتين في التطبيق، وهما:

المرحلة الأولى: مرحلة التطبيق على عينة تجريبية قوامها 20 مفردة من الأسر المستفيدة من مبادرة "حياة كريمة" بالقرى التابعة للوحدة المحلية لقرية الحمام بمركز ناصر، بمحافظة بني سويف. وقد تم التحقق من أدوات جمع البيانات، والتأكد من أن جميع محاور استمارة الاستبيان، ومقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة" تحقق الهدف منها، وتجب على التساؤلات البحثية، وأن الصياغة واضحة.

المرحلة الثانية: مرحلة التطبيق على عينة عمدية من الأسر المستفيدة من مبادرة "حياة كريمة"، والمقيمين في أربع قرى تابعة لمركز ناصر، بمحافظة بني سويف، وهي: الحرجة، وبني خليفة، ومنشأة هديب، والحمام، وقوامها 420 استمارة طُبّق عليها استمارة الاستبيان، ومقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة"، واستبعد منها 17 استمارة نظرًا لعدم مطابقتها لشروط العينة؛ أي بواقع 403 مفردة.

وتم تطبيق دليل المقابلة على عينة قوامها 14 مفردة من المسؤولين والعاملين والمنفذين لملف "حياة كريمة" بالوحدة المحلية لقرى الحمام، ووحدة الشؤون الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، والجمعيات الأهلية بمركز ناصر، بمحافظة بني سويف، بالإضافة إلى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن الاجتماعي بالعاصمة الإدارية الجديدة.

معايير اختيار عينة استمارة الاستبيان ومقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة"

- (1) من المستفيدين من الخدمات المقدمة من مبادرة "حياة كريمة".
- (2) رب الأسرة (الأب/الأم/الأبناء).
- (3) أن يكون من المقيمين في قرى (الحرجة، وبني خليفة، ومنشأة هديب، والحمام) بمركز ناصر، بمحافظة بني سويف.
- (4) تنفيذ المرحلة التمهيدية والمرحلة الأولى في القرى المختارة.
- (5) التنوع بين المستفيدين ممن لديهم أطفال دون السن، وسيدات، وحوامل، وأسر لديها أطفال بالمدارس بالمراحل التعليمية المختلفة، ومن المسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة؛ لتقييم المبادرة وخدماتها المختلفة في الجوانب الصحية، والتعليمية، والخدمية.

معايير اختيار عينة دليل المقابلة

- (1) أن يكون من المسؤولين عن ملف مبادرة "حياة كريمة"، سواء المخطط أو المنفذ.
- (2) أن يكون من العاملين بالوحدات المحلية، والشؤون الاجتماعية، والتضامن الاجتماعي، والجمعيات الأهلية بالقرى لأنهم يتعاملون بشكل مباشر مع المستفيدين من المبادرة، ولديهم دراية بمعوقات التنفيذ وشكاوى المستفيدين.
- (3) أن يكون من العاملين بالمبادرة منذ البدء في تنفيذها.

محددات اختيار العينة

- (1) طبقاً لتقرير جامعة الدول العربية لعام 2022، يتركز الفقر في المناطق الريفية؛ حيث يعيش 67% من الفقراء، ويعكس التوزيع الجغرافي غير المتكافئ للدخل والخدمات تركّز الفقراء في محافظات الصعيد، وبلغ معدل انتشار الفقر (خط الفقر الوطني) في محافظة بني سويف 33.76% (رمضان، 2022، 13).
- (2) طبقاً لتقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2020 عن محافظة بني سويف، بلغ معدل انتشار الفقر (تحت خط الفقر الوطني) طبقاً لأحدث قياس للمؤشر بالمحافظة نسبة 34.4% (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2020، 5).
- (3) محافظة بني سويف كان لها نصيب كبير من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"؛ حيث تم اختيار مركزي (ببا، وناصر) على مستوى المحافظة لتطبيق المبادرة بهما بعدد 66 قرية، و1234 مشروعاً (تم الانتهاء من تنفيذ 634 مشروعاً، وجارٍ تنفيذ أعلى من المستهدف بعدد 93 مشروعاً، وجارٍ أيضاً تنفيذ أقل من المستهدف بعدد 401 مشروع، ولم يتم البدء في 106 مشروعات) على مستوى محافظة بني سويف (رئاسة مجلس الوزراء، 2023، 1)؛ وذلك للنهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بالقرى، وسد احتياجاتهم، وتوفير خدمات أفضل لهم لإحداث تطوير شامل بهم؛ للوصول إلى خطة تنمية متكاملة.
- (4) عينة الدراسة من القرى النائية البعيدة والمعزولة عن مركز ناصر بحوالي 70 كيلومتراً، بالإضافة إلى أنها قرى ذات طبيعة جغرافية جبلية، ويعاني القاطنون في تلك القرى من قلة/انعدام عدد من الخدمات العامة والتعليمية والصحية نتيجة لبعدها المكاني عن المركز والمحافظة التابعين لهما.

5) أن قرى عينة الدراسة تم إدخالها ضمن المرحلة التمهيدية، والأولى لمركز ناصر - محافظة بني سويف في إطار مبادرة حياة كريمة.

مدة تطبيق الدراسة الميدانية

استغرق تطبيق الأدوات البحثية المكونة من استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة، ومقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة" خمسة أشهر -ما يعادل 153 يوماً- في الفترة من أول شهر يونيو 2023 حتى أواخر شهر أكتوبر 2023.

أساليب التحليل

اعتمدت الدراسة الحالية وفقاً لمنهجها وطرقها وأدواتها على أسلوبين من التحليل، وهما:

التحليل الكمي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان، ومقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة"، وتم تطبيقها على عينة من الأسر المستفيدة من المبادرة؛ بالإضافة إلى الاستناد إلى حزمة البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات الكمية.

التحليل الكيفي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال دليل المقابلة، والتي تعد مكملاً للتحليل الكمي، ومفسراً للنسب الإحصائية، من خلال الوقوف على ملامح وخصائص الظاهرة محل الدراسة.

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

تشتمل الدراسة على مناقشة عامة لنتائج الدراسة الميدانية تبعاً لأهدافها ومقولاتها النظرية، وتختتم بعرض لنتائج عامة للاستثمار في رأس المال البشري، ومبادرة "حياة كريمة"، ومقترح إطار استراتيجي لتدعيم جهود المبادرة.

مناقشة النتائج تبعاً لأهداف الدراسة

ويُجمل هذا العنصر الأهداف الخمسة الرئيسية للدراسة الحالية وربطها بالدراسة الميدانية، لقياس معدل نجاح الدراسة الحالية في التوصل لأهدافها.

الهدف الأول: رصد الأوضاع الاجتماعية للقرى المُستهدفة من مبادرة "حياة كريمة"

طبقاً لنتائج الدراسة الميدانية، تتبلور الأوضاع الاجتماعية لقرى عينة الدراسة، والمُستهدفة من مبادرة "حياة كريمة" على النحو التالي:

تعاني النسبة الكبرى من عينة الدراسة من تدني الخدمات الصحية بنسبة 17.6%، يليه بنسبة 17.4% تدهور الخدمات التعليمية المتوفرة بالقرية، يليه بنسبة 17.0% عدم توفر شبكات الصرف الصحي، يليه بنسبة 15.3% تدني جودة المسكن، يليه بنسبة 10.3% الانقطاع المستمر للكهرباء والمياه، يليه بنسبة 8.7% عدم توفر خدمات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، يليه بنسبة 7.3% عدم توفر أبراج شبكات محمول وإنترنت بالقرية، يليه بنسبة 6.5% عدم توفر وحدات اجتماعية ومراكز شباب، يليه بنسبة 0.1% جميع ما سبق.

الهدف الثاني: توصيف أنماط الاستثمار في رأس المال البشري في كل من المجال الخدمي، والمجال التعليمي، والمجال الصحي في نطاق تطبيق مبادرة "حياة كريمة"

تبلورت أبرز الخدمات العامة التي قدمتها المبادرة في قرى عينة الدراسة في تركيب وتوفير أعمدة الإنارة بنسبة 26.0%، يليه بنسبة 19.6% تأهيل وتبطين الترع، يليه بنسبة 14.6% توصيل شبكات الغاز الطبيعي، يليه بنسبة 13.7% مد وتدعيم شبكات وصلات مياه وصرف صحي منزلية، يليه بنسبة 10.1% إنشاء وتطوير الكباري والمراسي، يليها بنسبة 9.5% بناء أسقف ورفع كفاءة منازل، يليه بنسبة 2.5% رصف وتطوير الطرق المحلية، يليه بنسبة 1.3% مشروعات لجمع القمامة وإعادة تدويرها، يليها بنسبة 1.0% إنشاء وحدات اجتماعية وتوفير خدمات السلع الغذائية وإمداد المحتاجين بالطعام، يليه بنسبة 0.8% إنشاء وتطوير وحدات الإطفاء، يليها بنسبة 0.6% إنشاء مراكز شباب ومكاتب بريد، يليها بنسبة 0.3% إنشاء أبراج شبكات محمول وتوصيل شبكة الألياف الضوئية.

بالنسبة لأبرز الخدمات الصحية التي قدمتها المبادرة لقرى عينة الدراسة فتبلورت في: تنظيم القوافل الطبية التي توفر الخدمات العلاجية بنسبة 43.1%، يليه بنسبة 21.7% بناء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، يليه بنسبة 18.4% لم تقدم المبادرة أي خدمات صحية للقرية، يليه بنسبة 10.8% تقديم خدمات طبية وعمليات جراحية مجانية، يليه بنسبة 2.5% توفير كواثر طبية مؤهلة، يليها بنسبة 2.2% إنشاء وتطوير وحدات صحية وإسعاف، يليها بنسبة 0.7% توفير المعدات الطبية، يليها بنسبة 0.5% توفير أجهزة السمع والنظارات الطبية والكراسي المتحركة أو العكازات لذوي الاحتياجات الخاصة.

بالنسبة لأبرز الخدمات التعليمية التي قدمتها المبادرة لقرى عينة الدراسة فتبلورت في: لم تقدم المبادرة أي خدمات تعليمية للقرية بنسبة 31.3%، يليه بنسبة 23.1% بناء مدارس جديدة ودور الحضانة بالقرية، يليه بنسبة 15.0% فتح فصول محو الأمية، يليه بنسبة 13.8% إنشاء وإحلال وتوسيع

الفصول، يليه بنسبة 12.3% توفير مدارس ومعلمين لذوي الاحتياجات الخاصة، يليه بنسبة 3.6% توفير كوادر من العاملين التربويين والمعلمين المحترفين، يليه بنسبة 0.9% تنفيذ حملات توعية وتصميم برامج تعليمية مساعدة.

الهدف الثالث: تقييم دور التطبيقات التكنولوجية في مبادرة "حياة كريمة"

بلورت حالات المقابلات الميدانية دور التطبيقات التكنولوجية في مبادرة "حياة كريمة" فيما يلي:

(1) حوكمة الخدمات في قرى المبادرة؛ حيث وفرت المبادرة مجمع خدمات حكومية، فكل وحدة قروية تجسد حوكمة الخدمات، وتخضع تلك الخدمات لمنظومة التحول الرقمي ومنصة مصر الرقمية، كما يتم تدريب العاملين بقرى المبادرة على استخدام الأجهزة التكنولوجية التي سيتم توفيرها في أماكن عملهم، وتطبيق app؛ لتسهيل عملية ربط خدمات المبادرة المقدمة من التطبيق على المواطن متلقي الخدمة من ناحية، وتسهيل عملية تقييم ومتابعة الموقف التنفيذي للمبادرة من خلال رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، كما يتم تدريب المواطنين المتعلمين المستفيدين من المبادرة على الاستخدام التكنولوجي لتسهيل عملية تلقيهم للخدمات الإجرائية.

(2) جارٍ تطبيق رقمنة كافة القطاعات الخدمية والصحية والتعليمية المُطبق بها المبادرة لتوفير الوقت والجهد على المواطن، كما سيتم توفير فلاشات تحتوي على system للعمل في حالة انقطاع الإنترنت.

(3) إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المنظومة الإلكترونية لمتابعة "حياة كريمة" عام 2020؛ بهدف متابعة مشروعات المبادرة والعائد التنموي منها، أي تحديد الموقف التنفيذي، ومخرجات المبادرة على مستوى القرى المُستفيدة من المبادرة. وتقتصر المنظومة الإلكترونية على الجهات المُنفذة أو الشريكة في مشروعات مبادرة "حياة كريمة"؛ لمتابعة تنفيذ مشروعات المبادرة على أرض الواقع، وتمثل العائد التنموي من المنظومة الإلكترونية للمبادرة في ميكنة آلية متابعة المشروعات التي نفذتها المبادرة في القرى، وبالتالي تم تحديد الآتي: (نسبة الإنجاز على المستوى الإجمالي، ونسبة الإنجاز على مستوى كل قرية، ومستوى الأداء؛ أي معرفة الأثر التنموي للمبادرة على أرض الواقع)، كما أطلقت الوزارة تطبيق المحمول "شارك 2030"؛ بهدف نشر البيانات التفصيلية

لأهم مشروعات المبادرة، وذلك لتوعية المواطنين بالإنجازات التي تتم على أرض الواقع، وإبداء آرائهم ومقترحاتهم بخصوص أي مشروعات مطلوب تنفيذها.

(4) أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي منظومة مميكنة متكاملة؛ لمتابعة تنفيذ تدخلات الوزارة والجمعيات الشريكة وفقاً لمستهدفات ومؤشرات الأداء، وبناءً على الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم، كما يوجد بالوزارة قاعدة بيانات إلكترونية؛ لتحديد المستحقين وغير المستحقين للمبادرة.¹

(5) رقمنة منظومة الشكاوى لتلقي شكاوى المواطنين بشأن مبادرة حياة كريمة، وإتاحتها على المواقع الإلكترونية وتبليور تلك المنظومة الرقمية في: مبادرة صوتك مسموع التي أطلقتها وزارة التنمية المحلية لاستقبال جميع شكاوى واستفسارات المواطنين عن المبادرة، كما أطلق مجلس الوزراء منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة لتلقي شكاوى المواطنين على مستوى الدولة ومبادرة حياة كريمة، كما أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية منصة شارك 2030 لاستعراض مشروعات المبادرة، وتقديم المقترحات والشكاوى من جانب المستفيدين من المبادرة.

اتفقت تلك النتيجة مع دراسة (محمد، 2021) التي توصلت إلى أن تطبيق التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية تمثل في إتاحة خدمات التسجيل الإلكتروني في برنامج تكافل وكرامة للمواطنين، وإتاحة التظلمات والشكاوى على الموقع الإلكتروني لوزارة التضامن الاجتماعي، وتقديم التحويلات النقدية عبر المحافظ الإلكترونية لمستفيدي الدعم النقدي، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تقديم برامج الحماية الاجتماعية، ووجود ربط شبكي بين قواعد معلومات وزارة التضامن وجميع الجهات المعنية الأخرى، ووجود تطبيقات إلكترونية لصرف معاش تكافل وكرامة عبر الهواتف المحمولة؛ مما أسهم في سرعة الأداء، وتقادي ازدحام منافذ تقديم خدمات برامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وعدالة توزيع الخدمات، وسرعة الوصول إلى البيانات المعنية بالمواطنين المقدم لهم خدمات برامج الحماية الاجتماعية.

الهدف الرابع: الكشف عن دور مخرجات مبادرة "حياة كريمة" في توطيد أهداف التنمية المستدامة

طبقاً لنتائج الدراسة الميدانية، جاء دور مخرجات مبادرة "حياة كريمة" بقرى عينة الدراسة في توطيد أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي:

¹ استناداً إلى استجابات حالات المقابلات الميدانية.

الجدول 1.

مبادرة "حياة كريمة" وتوطين أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	الموقف التنفيذي للمبادرة في قرى عينة الدراسة
الهدف الأول القضاء على الفقر	طبقًا لعينة الدراسة؛ تم الانتهاء من تنفيذ الأعمال الإنشائية: بنسبة 9.5% بناء أسقف ورفع كفاءة منازل، وتبلورت آليات تطوير منازل عينة الدراسة في: توفير إمدادات المياه بنسبة 92.9%، يليه بنسبة 7.1% معالجة مياه الصرف الصحي؛ بالإضافة إلى إنشاء وحدات اجتماعية بنسبة 1.0%، يليه بنسبة 0.8% إنشاء وتطوير وحدات الإطفاء، يليه بنسبة 0.6% إنشاء مراكز شباب ومكاتب بريد.
الهدف الثاني القضاء التام على الجوع	طبقًا لعينة الدراسة، تم توفير خدمات السلع الغذائية وإمداد المحتاجين بالطعام بنسبة 1.0%.
الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاهة	طبقًا لعينة الدراسة، تم تنظيم القوافل الطبية التي توفر الخدمات العلاجية بنسبة 43.1%، يليه بنسبة 21.7% بناء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، يليه بنسبة 10.8% تقديم خدمات طبية وعمليات جراحية مجانية، يليه بنسبة 2.5% توفير كواادر طبية مؤهلة، يليه بنسبة 2.2% إنشاء وتطوير وحدات صحية وإسعاف، يليه بنسبة 0.7% توفير المعدات الطبية، يليه بنسبة 0.5% توفير أجهزة السمع والنظارات الطبية والكراسي المتحركة أو العكازات لذوي الاحتياجات الخاصة.
الهدف الرابع التعليم الجيد	طبقًا لعينة الدراسة، تم بناء مدارس جديدة، ودور الحضانه بالقرية بنسبة 23.1%، يليه بنسبة 15.0% فتح فصول محو الأمية، يليه بنسبة 13.8% إنشاء وإحلال وتوسيع الفصول، يليه بنسبة 12.3% توفير مدارس ومعلمين لذوي الاحتياجات الخاصة، يليه بنسبة 3.6% توفير كواادر من العاملين التربويين والمعلمين المحترفين، يليه بنسبة 0.9% تنفيذ حملات توعية وتصميم برامج تعليمية مساعدة.
الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية	طبقًا لعينة الدراسة، تم الانتهاء من تنفيذ الأعمال الإنشائية لمشروعات مد وتدعيم شبكات وصلات مياه وصرف صحي منزلية بنسبة 13.7%، يليه بنسبة 1.3% مشروعات لجمع القمامة وإعادة تدويرها.
الهدف السابع طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	طبقًا لعينة الدراسة، تم الانتهاء من تركيب وتوفير أعمدة الإنارة بنسبة 26.0%، يليه بنسبة 14.6% توصيل شبكات الغاز الطبيعي.
الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد	طبقًا لعينة الدراسة، تم تدريب وتشغيل أهالي قرى عينة الدراسة من خلال مشروعات متناهية الصغر بنسبة 62.5%، يليه بنسبة 25.0% توفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يليه بنسبة 12.5% جميع ما سبق.

الهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة	طبقاً لعينة الدراسة، تم رصف وتطوير الطرق المحلية بنسبة 2.5%، يليه بنسبة 0.3% إنشاء أبراج شبكات محمول وتوصيل شبكة الألياف الضوئية.
الهدف الثاني عشر الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	طبقاً لعينة الدراسة، تم تأهيل وتبطين الترع بنسبة 19.6%، يليه بنسبة 10.1% إنشاء وتطوير الكباري والمراسي.

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى نتائج الدراسة الميدانية.

كما أكدت حالات المقابلات الميدانية على أن الهدف الرئيس من مبادرة "حياة كريمة" هو تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالقرى الأكثر فقراً، وتوفير الخدمات الأساسية بها، ودعم الفئات الأولى بالرعاية؛ لتسهم في تحسين مؤشرات الحماية الاجتماعية، وربط تلك المؤشرات بخطة التنمية المستدامة 2030؛ حيث تقوم مبادرة "حياة كريمة" على أساس أهداف التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) والأهداف الأممية للأمم المتحدة والمعايير الدولية في التدخلات التعليمية والصحية والخدمية والتكنولوجية، ومن ثم تتداخل المبادرة مع عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة؛ من خلال توفير الخدمات التعليمية، والوحدات الصحية، والسكن الكريم، وخدمات البنية الأساسية؛ كالصرف الصحي، والغاز الطبيعي، والكهرباء، وتوصيل المياه للمنازل، ومجمع خدمات حكومية؛ لتسهيل وتوفير عملية حصول المواطن على الخدمات المحلية بشكل مباشر - من القرية، حيث ذكرت الحالة (ر.ش) أن: **(بذل ما المواطن يمشي 70 كيلو للمركز عشان يقضي مصلحته بنوفر له كل الخدمات في قريته أو في قرية قريبة منه)**³، وبالتالي أسهمت مبادرة "حياة كريمة" في التقليل من حدة الجوع والفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتنمية الوعي لدى المواطن من خلال عقد ندوات تثقيفية عن المخدرات، والتغذية، وحقوق المواطن في الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى توفير أجهزة تعويضية وتأهيل للمعاقين على مستوى كافة القطاعات والشرائح الاجتماعية.

تتفق تلك النتيجة مع دراسة (خواجة، 2021) التي توصلت إلى أن استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) قادرة على تحقيق الرؤى الاستراتيجية المرتبطة بمحاور التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ حيث إنها تسهم في القضاء على الفقر، وتحسين نوعية حياة المواطنين، وتوفير فرص عمل جديدة تتناسب مع متطلبات سوق العمل، وتوفير نظام صحي متكامل ومستدام لأفراد المجتمع، وإتاحة فرص التعليم والتدريب المستمر للجميع دون تمييز؛ حيث تمثلت مؤشرات محور خدمات البنية الأساسية

³ إشارة إلى استجابة من حالات المقابلات الميدانية.

في قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطن من الخدمات الأساسية بنسبة 82.2%، ثم جودة الخدمة المقدمة للمواطنين بنسبة 71.1%، ثم إسهام قطاع الخدمات في زيادة الناتج المحلي بنسبة 64.4%.

الهدف الخامس: الكشف عن تقييم المستفيدين لمبادرة "حياة كريمة"

طبقاً لنتائج الدراسة الميدانية، يمكن أن نُجمل تقييم أبرز المستفيدين من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" بقرى عينة الدراسة في عرض لنموذج التحليل الرباعي SWOT Analysis، كما يظهر من الجدول (2).

الجدول 2.

نموذج التحليل الرباعي SWOT Analysis لتقييم المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"

نقاط القوة	نقاط الضعف
تبلورت نقاط قوة مبادرة "حياة كريمة" من وجهة نظر عينة الدراسة في مجانية الخدمات المقدمة من جانب المبادرة بنسبة 66.7%، تليها بنسبة 19.4% مشاركة الأهالي في تحديد احتياجاتهم، يليها بنسبة 6.2% تقديم خدمات متكاملة في القرية، تليه بنسبة 4.7% السرعة والكفاءة في تنفيذ المشروعات.	تبلورت نقاط ضعف مبادرة "حياة كريمة" من وجهة نظر عينة الدراسة في عدم الاستفادة الفعلية من المشروعات التنموية للمبادرة بنسبة 35.2%، يليه بنسبة 23.6% عدم العدالة في توزيع خدمات المبادرة، ثم يليه بنسبة 14.1% خلل بين الخدمات المقدمة واحتياجات القرية، تليه بنسبة 12.2% التغطية غير الشاملة لخدمات المبادرة، يليها بنسبة 11.7% جميع ما سلف ذكره من نقاط ضعف، يليه بنسبة 2.5% تدني كفاءة الخدمات المقدمة من المبادرة، يليه بنسبة 0.7% فرض أموال للحصول على خدمات المبادرة.
الفرص	التحديات
<ol style="list-style-type: none"> اتسمت مشروعات مبادرة "حياة كريمة" بقرى عينة الدراسة بالتخطيط التشاركي مع أهالي القرى لتحديد احتياجاتهم من المبادرة؛ مما يعزز من ثقة المواطن في الحكومة، ويبني لديه وعياً ومعرفة مسبقة بخدمات المبادرة المقدمة في قريته. ساهمت مبادرة "حياة كريمة" في تحسين معدل مؤشر جودة الحياة بقرى عينة الدراسة من خلال توفيرها لخدمات البنية الأساسية: كالصرف الصحي، ووصلات المياه، والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية في تلك القرى؛ مما يسهم بشكل مباشر - في تمكين الطاقات البشرية بتلك القرى. 	<ol style="list-style-type: none"> التضخم الاقتصادي، وارتفاع سعر الصرف ساهم في ارتفاع التكلفة المادية اللازمة لتوفير خامات الاستيراد المتعلقة بمشروعات المبادرة؛ مما أثر على التوقيت الزمني لتنفيذ مشروعات المبادرة. طبيعة وجغرافية قرى المبادرة، فكل قرية تحتاج لنموذج خدمة خاص بها يتناسب مع طبيعة تربتها. مراحل تنفيذ المبادرة تتطلب الكثير من الوقت لإدخالها في حيز التنفيذ مقابل رغبة المواطن في سرعة الحصول على الخدمة. التأول الإعلامي للمبادرة بشكل مبالغ أثر بشكل مباشر على رفع سقف طموحات المواطن حول مشروعات المبادرة.

5. عراقيل من المستحقين أنفسهم والتصادم بالعقلية المضادة للتغيير.	3. ساهمت مبادرة "حياة كريمة" بشكل مباشر - في تحقيق عدة أهداف من التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) من خلال: تحسين مستويات المعيشة للفئات الأكثر احتياجًا في قرى عينة الدراسة، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، مع توفير فرص عمل من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم العيني بشكل دوري للأسر الأشد احتياجًا.
--	---

المصدر: من إعداد الباحثة استنادًا إلى نتائج الدراسة الميدانية.

مناقشة النتائج تبعًا للمقولات النظرية المفسرة بالدراسة

ويُجمل هذا العنصر المداخل النظرية الأساسية الثلاثة المُفسرة لـ (الاستثمار في رأس المال البشري ومبادرة "حياة كريمة")، وهي: الأمن الإنساني، والتنمية البشرية، والاستبعاد الاجتماعي، وربطها بالدراسة الميدانية.

الأمن الإنساني

تم طرح عدد من الافتراضات النظرية المتعلقة بالأمن الإنساني، وفيما يلي عرض لكل افتراض ومناقشته في ضوء النتائج الميدانية للدراسة:

افتراض النموذج: يُشكل الفقر تهديدًا واضحًا لشبكة الأمن الإنساني، وينتج ذلك عن تغييب الشروط الضامنة لتحرر الإنسان من العوز والخوف، وسيطرة حالة عدم القدرة على إشباع مختلف الحاجات الأساسية الإنسانية، وعدم توافر شروط جودة الحياة الإنسانية والرفاهة الإنسانية، كأبعاد جوهرية ونواة للأمن الإنساني (العمارات، 2020، 32).

أثبتت النتائج الميدانية صحة الافتراض، حيث توصلت الدراسة إلى أن قرى عينة الدراسة، والتي تُعدّ من أكثر القرى فقرًا وحرمانًا من الخدمات الأساسية، شهدت تدني الخدمات الصحية بنسبة 17.6%، يليه بنسبة 17.4% تدهور الخدمات التعليمية المتوفرة بالقرية، يليه بنسبة 17.0% عدم توفر شبكات للصرف الصحي، يليه بنسبة 15.3% تدني جودة المسكن، يليه بنسبة 10.3% الانقطاع المستمر للكهرباء والمياه، يليه بنسبة 8.7% عدم توفر خدمات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، يليه بنسبة 7.3% عدم توفر أبراج شبكات محمول والإنترنت بالقرية، يليه بنسبة 6.5% عدم توفر وحدات اجتماعية ومراكز شباب، يليه بنسبة 0.1% جميع ما سبق من مشكلات خدمية. ومن ثمّ، عانت تلك القرى من سيطرة

حالة عدم القدرة على إشباع مختلف الحاجات الأساسية الإنسانية، وتغيُّب الشروط الضامنة للتحرر الإنساني؛ مما أسهم في تهديد شبكة الأمن الإنساني بتلك القرى.

افتراض النموذج. يرتبط الأمن الإنساني بمساحة متسعة من برامج التنمية الإنسانية المستدامة؛ باعتبارها الوسيلة والبوصلة الموجهة لتعزيز ثقة المواطن ورضاه عن النظام الاجتماعي الذي يعيش في كنفه، بالإضافة إلى ترسيخها لثقافة الأمان الاجتماعي باعتباره قيمة جوهرية في حياة الأفراد (حجازي، 2023، 105-106). أثبتت النتائج الميدانية صحة الافتراض، حيث توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصحية والتعليمية والخدمية لمبادرة "حياة كريمة" بقرى عينة الدراسة استهدفت تحسين جودة حياة أهالي تلك القرى بشكل مستدام، بالإضافة إلى اتسامها بالتخطيط التشاركي لمشروعات المبادرة مع أهالي القرى لتحديد احتياجاتهم من المبادرة؛ مما يعزز من ثقة المواطن في الحكومة، ويبني لديه وعياً ومعرفة مسبقة بخدمات المبادرة المقدمة في قريته.

التنمية البشرية

تم طرح عدد من الافتراضات النظرية المتعلقة بالتنمية البشرية، وفيما يلي عرض كل افتراض وناقشه في ضوء النتائج الميدانية للدراسة:

افتراض النموذج: التقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد، بل يقاس أيضاً بتحسين الإنجازات، وتوفير الظروف المواتية لاستمرار عملية التنمية البشرية (مالك، 2014، 1). أثبتت النتائج الميدانية صحة الافتراض؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن مشروعات مبادرة "حياة كريمة" بقرى عينة الدراسة استهدفت تحسين مستوى الحياة، والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وتوفير "حياة كريمة" تتسم بالاستدامة، والتمكين، والشمولية لجميع الفئات الأكثر احتياجاً بتلك القرى من خلال السياسات العامة في الصحة، والتعليم، والإسكان، والتشغيل.

افتراض النموذج: أن التنمية البشرية مبنية على السماح للناس بأن يعيشوا نوع الحياة التي يختارونها. (فوكودا-بار وآخرون، 2004، 7)

أثبتت النتائج الميدانية صحة الافتراض؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن مبادرة "حياة كريمة" تقوم على أساس المشاركة المجتمعية للأهالي (التخطيط التشاركي) في تحديد المشروعات ذات الأولوية لهم؛ للحصول على الدعم المجتمعي للمبادرة، وبالتالي يتم تحديد الفائدة المباشرة والمجتمعية لجذوى مشروعات مبادرة "حياة كريمة" بالنسبة للمستفيدين منها، وتتبلور آليات مشاركة عينة الدراسة في اختيار مشروعات

المبادرة في عقد عدة اجتماعات مع أهالي القرية بنسبة 70.0%، يليه بنسبة 20.0% إجراء مسح لاحتياجات أهالي القرية وترجمتها لمشروعات، يليه بنسبة 10.0% اختيار إلكتروني للمشروعات لأهالي القرية.

الاستبعاد الاجتماعي

تم طرح عدد من الافتراضات النظرية المتعلقة بالاستبعاد الاجتماعي، ومناقشته، كما يلي:

افتراض النموذج: أن الاستبعاد الاجتماعي يتسم بأنه متعدد الأوجه، ويتقاطع مع ديناميات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية، ويلعب دوراً مهماً في إفساد مسار التنمية (UNDP, 2013, 61). أثبتت النتائج الميدانية صحة الافتراض؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن قرى عينة الدراسة عانت من العديد من صور الحرمان التعليمي، والخدمي، والصحي؛ مما أسهم -بشكل مباشر- في تأخر عملية التنمية بتلك القرى.

افتراض النموذج: ظهور وانتشار ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي بما لها من تأثير على التكامل بين أجزاء المجتمع (بن تركي، وسلاطينة، 2012، 11).

أثبتت النتائج الميدانية صحة الافتراض؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستبعاد الاجتماعي لقرى عينة الدراسة أسهم -بشكل مباشر- في ارتفاع معدلات الفقر، والحرمان على الصعيدين المادي والخدمي، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستوى التعليم، والصحة بتلك القرى.

افتراض النموذج: أن الأشخاص المستبعدين هم من فقراء الدخل يجدون أنفسهم معزولين عن المجرى الرئيسي لحركة المجتمع (العيسوي، 2007، 17).

أثبتت النتائج الميدانية خطأ ذلك الافتراض؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن القاطنين بقرى عينة الدراسة مستبعدون، لكن ليس بسبب فقر الدخل فحسب، بل أيضاً نتيجة لافتقارهم للخدمات، وعزلتهم المكانية بسبب الطبيعة الجغرافية الجبلية لتلك القرى.

نتائج الدراسة والإطار الاستراتيجي المقترح لتدعيم جهود تنمية مبادرة "حياة كريمة"

من خلال العرض السابق لمظاهر الاستثمار في رأس المال البشري ضمن منظومة الحماية الاجتماعية في ضوء مبادرة "حياة كريمة" يمكن أن نُجمل النتائج كما يلي:

(1) ساهمت المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في تحسين جودة حياة عينة الدراسة من خلال توفيرها للعديد من الخدمات الأساسية بقرى عينة الدراسة، لكن هناك عددا من المشروعات التعليمية والصحية بقرية منشأة هديب لا تزال قيد التنفيذ.

(2) أثرت الطبيعة الجغرافية الجبلية لمنطقة عينة الدراسة في طول الفترة الزمنية اللازمة لانتهاء من تنفيذ الأعمال الإنشائية لمشروعات المبادرة في قرى عينة الدراسة.

(3) لعبت المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" دورا مهما في تحقيق الأجندة الإنمائية لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فقد عملت المبادرة كمُسرع لعدد من أهداف التنمية المستدامة؛ حيث استطاعت تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال: تحسين مستويات المعيشة للفئات الأكثر احتياجا (الإسكان اللائق وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي)، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، مع توفير فرص عمل من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم العيني -بشكل دوري- للأسر الأشد احتياجا؛ لتحقيق الاستدامة لبرامج مبادرة "حياة كريمة".

(4) لعبت التطبيقات التكنولوجية دورا رئيسا في تدعيم مبادرة "حياة كريمة"، تمثل في حوكمة ورقمنة كافة قطاعات وخدمات المبادرة، ويمكنه آلية متابعة المشروعات التي نفذتها المبادرة في القرى، وتوفير قاعدة بيانات إلكترونية؛ لتحديد الفئات المستحقة وغير المستحقة، ويمكنه منظومة الشكاوى الخاصة بالمبادرة (مبادرة صوتك مسموع - وزارة التنمية المحلية).

(5) من وجهة نظر عينة الدراسة، تبلور دور مبادرة "حياة كريمة" في تقديم الخدمات التعليمية والصحية في القرية بنسبة 35.7%، يليه بنسبة 35.2% توفير مشروعات خدمية لأهالي القرية، يليه بنسبة 9.4% تقديم مساعدات مالية وعينية لأهالي القرية، يليها بنسبة 3.0% توفير سكن لائق.

(6) تبلورت مقترحات عينة الدراسة لتحسين أداء مبادرة "حياة كريمة" في قريتهم من خلال إجراء تقييم دوري للكشف عن مدى رضا أهالي القرية عن مشروعات المبادرة، والتخطيط التشاركي في تحديد مشروعات المبادرة، وتوفير مساعدات مالية لأهالي القرية، وتوفير تدريب لإعداد الكوادر البشرية بقرى عينة الدراسة.

إطار استراتيجي مقترح لتدعيم جهود تنمية مبادرة "حياة كريمة"

طبقاً للتطبيق الميداني، يمكن رسم إطار استراتيجي مقترح لتدعيم جهود المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، ويشتمل على: جهات التنفيذ، والتوجه الاستراتيجي، والإجراءات التنفيذية.

الجدول 3.

إطار استراتيجي لتدعيم جهود تنمية مبادرة "حياة كريمة"

جهات التنفيذ	التوجه الاستراتيجي	الإجراءات التنفيذية
وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.	تأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة بقرى المبادرة.	توفير برامج تعزيز قدرات للعاملين في المبادرة؛ لإدارة المشروعات الخدمية للمبادرة لضمان استمراريته، وتأهيلهم وتدريبهم على منظومة المتابعة والتقييم والأداء الخاصة بالمبادرة لمتابعة المشروعات الجاري تنفيذها بالقرى.
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	إجراء تقييم أداء للجهات المعنية بالمبادرة.	تطبيق منظومة أداء حكومي لمشروعات المبادرة التي تم إنجازها من جهة والجهات المعنية بها من جهة أخرى.
الوحدات المحلية بالتعاون مع مؤسسة حياة كريمة.	بناء وعي المواطن.	تخصيص برامج لتوعية المواطن المصري، وتعليمه معايير جودة خدمات المبادرة، أي تطوير وعي المواطن بما بعد الإتاحة.
منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية.	توسيع نطاق التشاركية المجتمعية.	إشراك المواطنين بصورة أكبر في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ وتسليم مشروعات المبادرة.
شركة دار الهندسة بالتعاون مع وحدات حياة كريمة في الوزارات المختلفة.	التسيق الفعال بين جميع الجهات المعنية بالمبادرة.	إعداد تقارير دورية تبادلية بين الجهات المعنية بالمبادرة، سواء الرسمية وغير الرسمية، لرصد الموقف التنفيذي لكل جهة وحلقات الوصل بينها لضمان التعاون المشترك بين تلك الجهات لتفعيل مشروعات المبادرة.
وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، والوحدات المحلية.	قياس مدى رضا الجمهور العام عن المبادرة.	تقييم دوري للكشف عن مدى رضا الفئات المستفيدة من المبادرة، وحصر البحوث المتعلقة بمبادرة حياة كريمة وتقييمها وعمل استمارات تقيس مدى رضا الجمهور العام عن المبادرة واقتراحاتهم لتطوير المبادرة، وتطبيق نظام Mobile App لجمع البيانات لتيسير عملية جمع البيانات وتقليل تكلفة جمعها.

وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ومؤسسة حياة كريمة وشركة إي كونسلت للاستشارات الهندسية والبيئية.	تخصيص فريق استشاري هندسي.	تحديد المساكن المستحقة للدخول في سكن كريم، ومراجعة الخرائط المحدد بها نطاق خدمات المبادرة.
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية.	تحليل بيانات المبادرة.	تخصيص فريق استشاري مختص للقيام برصد وتقييم البيانات المتعلقة بالمعوقات المواجهة لمشروعات المبادرة، وآليات المعالجة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

الخاتمة

في ضوء استعراض الاستثمار في رأس المال البشري في إطار مبادرة حياة كريمة، يمكن القول بأن تنمية القرى المصرية في ظل المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" تجعلها من أهم المبادرات الحيوية في قطاعات الحماية الاجتماعية التي تستهدف تنمية الثروة البشرية، وتعزيز البنية التحتية للريف المصري التي توليها الدولة اهتمامًا بالغًا في ظل مساعيها الدؤوبة من أجل توفير الخدمات والمرافق العامة في الريف المصري بعد عقود من الإهمال والتهميش في إطار تنفيذ رؤية تنمية واضحة تضع العنصر البشري كأولوية في التنمية، حيث أحدثت المشروعات المنفذة في المرحلة الأولى للمبادرة تغييرًا نوعيًا في الأوضاع التنموية بالقرى المستهدفة، كما ساهمت المبادرة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري؛ مما أدى إلى زيادة قدرة المجتمعات الريفية المستهدفة على الصمود، بالإضافة إلى إدراج المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" ضمن أفضل الممارسات التنموية ومسرعات أهداف التنمية المستدامة على منصة الأمم المتحدة، نظرًا لإحداثها تغييرًا ارتقائيًا مخططًا لأوضاع القرية المصرية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ومؤسسيًا.

المراجع

المراجع العربية

- أبو زيد، مصطفى يوسف، ورمضان، محمد عبد الهادي. (2021). فعالية مبادرة "حياة كريمة" بقرية كفر شبين بمحافظة القليوبية. *مجلة المنوفية للعلوم الاقتصادية والزراعية والاجتماعية*، (6). القاهرة.
- أبو قورة، خضر عبد العظيم. (2010). *نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر*. مركز دراسات التنمية البشرية. معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- برسوم، غادة، وقاسم، ندى. (2019). الحماية الاجتماعية في الدول العربية التي تمر بحالات النزاع والمتأثرة بالنزاعات: التحديات الأساسية وتوصيات لواضعي السياسات. *أوراق السياسات لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية*. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (1). اليونسكو.
- بسيوني، آمال ضيف. (2021). الآليات التي انتهجتها الحكومة المصرية في برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء أزمة كورونا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الخامس بكلية التجارة بعنوان: أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول. كلية التجارة، جامعة طنطا.
- بعوني، ليلي. (2014). الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. المؤسسة، (4). جامعة الجزائر، الجزائر.
- بن تركي، أسماء، وسلطنية، بلقاسم. (2012). تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي -الفقر والبطالة- في الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية*، (24). جامعة محمد خضيرة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). *أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019*. القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). مصر في أرقام. *الكتاب الإحصائي السنوي*. القاهرة.
- حجازي، أحمد مجدي. (2023). الأمن الإنساني وإعادة بناء رأس المال الوطني في ظل التسارع التقني والعولمة السائلة. *مجلة الأمن القومي والاستراتيجية*، (2). دراسات استراتيجية. أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا. السنة الأولى. القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- حسين، أسماء مجدي علي. (2022). مبادرة "حياة كريمة" وإعادة بناء الإنسان المصري. *آفاق اجتماعية*، (4). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة.
- حياة كريمة. (2022). *المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري*. جمهورية مصر العربية.

خواجة، زينهم مشحوت سيد أحمد. (2021). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 كموجه لصنع سياسات الرعاية الاجتماعية. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، (7). القاهرة.

راشد، منار محمود. (2021). سياسة الحماية الاجتماعية في مصر بعد ثورة 25 يناير. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، (6). القاهرة، جمهورية مصر العربية.

رمضان، رشا. (2022). وضع أهداف التنمية المستدامة في مصر: التركيز على الفقر وعدم المساواة. جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

رئاسة مجلس الوزراء. (2023). محافظة بني سويف. التقرير رقم 98. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

رؤية مصر 2030. (د.ت). *استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030*. البعد الاجتماعي، جمهورية مصر العربية. سلامة، محمود؛ فودة، هالة، برانية، آلاء؛ جمال، بسنت؛ عبد الله، مصطفى، لطفي، منى؛ وزين، هبة. (2023). 8 أعوام من الحماية الاجتماعية: (الحماية - الوقاية - التمكين - المشاركة). المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عبد اللطيف، حنان رجائي. (2015). *التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011*. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 256. معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

العمارات، فارس محمد. (2020). *إشكالية حقوق الإنسان وضمانة الأمن الإنساني في ظل الفقر*. المركز العربي للبحوث والدراسات، د.م.

العيسوي، إبراهيم. (2007). الفقر من منظور تنموي نحو تعريف جديد لمفهوم الفقر وسياساته. ورشة عمل تعريف وتحليل وقياس الفقر، قطاع الشؤون الاجتماعية، إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، جامعة الدول العربية، الجمهورية العربية السورية.

فوكودا-بار، ساكيكو؛ بتيناتو، ستيفانو؛ غريغوريو، كارلا دو؛ ستيوارت، دايفد؛ فو، هايشان؛ فوانتس، ريكاردو؛ غوش، أرونباها؛ كوونكي، كريستوفر؛ موخوباداي، تاني؛ ميهروترا، سانتوش؛ وايت، إميلي؛ ويوهانسن، كلايس. (2004). *تقرير التنمية البشرية للعام 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع*. ترجمة غسان غصن وآخرون. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، بيروت، لبنان.

مالك، خالد. (2014). *تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم "بناء المنعة لدرء المخاطر"*. ترجمة فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

مناع، ندى جمال شديد. (2021). تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر: تحليل تاريخي، *مجلة بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (8/1)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

محمد، عصام بدري أحمد. (2021). التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير برامج الحماية الاجتماعية من منظور طريقة تنظيم المجتمع في ضوء رؤية مصر 2030، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، (24). الفيوم.

المناور، فيصل حمد. (2013). تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في مكافحة الفقر في دولة الكويت مع دراسة ميدانية على أداء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل [رسالة دكتوراه منشورة، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية].

المناور، فيصل حمد؛ مهدى، خالد؛ المطيري، أمل شعار؛ العلبان، منى حمد؛ المطيري، مريم؛ الدسوقي، شعاع؛ رشاد، مروة؛ عبد المنعم، شيماء؛ أنيس، نيفين؛ إبراهيم، ياسمين. (2023). استشعار المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالتغيرات الديموجرافية لسكان الوطن العربي. قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة السياسات السكانية. الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية - جامعة الدول العربية والأمانة العامة للتخطيط والتنمية، دولة الكويت.

المناور، فيصل؛ عبد موله، وليد؛ أمين، خالد زكريا؛ الحسيني، إسراء؛ أبو شمالة، نواف؛ لزعر، محمد أمين؛ العباس، بلقاسم؛ كمال، نيفين؛ زكي، محمد؛ وعبد السلام، فادية. (2021). تقرير التنمية العربية مديونية الدول العربية: الواقع والمخاطر وسبل المواجهة. الإصدار الخامس. المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي. مكتبة الكويت الوطنية، الكويت.

منظمة العمل الدولية. (2021). بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان، ط1، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 109. التقرير الخامس. مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا.

هاشم، يحيى محمد محمد. (2016). آليات الحد من الفقر في الريف المصري: دراسة ميدانية لشبكات الحماية الاجتماعية في قرية مصرية [رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية].

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، صندوق الأمم المتحدة للسكان. (ديسمبر 2020). توطین أهداف التنمية المستدامة في مصر بمحافظة بني سويف، الإصدار الأول. القاهرة.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2021). تقرير التنمية البشرية في مصر 2021: التنمية حق للجميع مصر المسيرة والمسا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

وزارة التضامن الاجتماعي. (2022). الحماية الاجتماعية. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

وزارة التعاون الدولي. (2022). الاستثمار في رأس المال البشري. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

وزارة المالية. (2019). التقرير النصف سنوي للأداء المالي والاقتصادي، نسخة المواطن 2020/2019. وزارة المالية، القاهرة.

المراجع الأجنبية

- Bierbaum, M., & Schmitt, Valérie. (2022). Investing better in universal social protection. Applying international social security standards in social protection policy and financing. ILO. *working paper*, 43.
- Bixi, Hana, & Bronchi, Chiara. (2021). Investments in human capital require bold financing actions for a resilient recovery. *Voices*. World Bank Blogs. <https://blogs.worldbank.org>
- Al minshawi, Randa. (2021). *Decent life an unprecedented initiative to develop the Egyptian countryside*. IDSC, Cairo.
- United Nations Development Programme “UNDP”. (2013). *Arab development challenges report 2011: Towards the developmental state in the Arab region*, Second revised edition. Cairo, Egypt.
- The United Nations. (N.D). Universal Declaration of human rights. Available at <https://www.un.org>
- World Bank. (2020). The human capital project: Frequently asked questions. <https://www.worldbank.org>

المواقع الإلكترونية

- <https://www.moic.gov.eg>. الموقع الرسمي لوزارة التعاون الدولي. (2022). القضاء على الفقر، جمهورية مصر العربية.
- <https://www.albankaldawli.org>. WBG. الحماية الاجتماعية، (2017). الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي.

الملاحق

الملحق 1.

نموذج استمارة استبيان

استمارة استبيان للمستفيدين من مبادرة "حياة كريمة" بمركز ناصر - محافظة بني سويف

البيانات الأساسية للأسرة المعيشية:

الرقم المسلسل للفرد في الأسرة	أسماء أفراد الأسرة ابتداءً برب الأسرة؟ (*)	العلاقة برب الأسرة (1) رب الأسرة (2) الزوج/ الزوجة (3) الأبناء (4) الأخوة (5) الأب/ الأم (6) أقارب آخرون	العمر لأفراد الأسرة (لأقرب سنة ميلادية)	الحالة الاجتماعية (1) أعزب/ أنسة (2) متزوج (3) مطلق (4) أرمل (5) منفصل	القدرة على القراءة والكتابة (1) غير قادر على القراءة والكتابة (2) قادرة على القراءة فقط (3) القدرة على القراءة والكتابة (4) استخدام طريقة برايل	أعلى مستوى دراسي تم الانتهاء منه (1) لم يلتحق بالمدرسة أبداً (2) أقل من الابتدائي (3) الابتدائية (4) الإعدادية (5) الثانوية (6) بكالوريوس (7) دراسات عليا (8) دون السن	الحالة العملية (1) لا يعمل (عاطل، مجند، إلخ) (2) لحسابه ولا يستخدم آخرين (3) بدون أجر لدى الأسرة (4) بأجر لدى الأسرة (5) صاحب عمل ويستخدم آخرين (6) يعمل لدى الغير (7) ربة منزل
#	1	2	3	4	5	6	7
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							
8							
9							

(*) يتم تعريف الأسرة على أنها شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون معاً في نفس المنزل أو السكن ويشاركون في نفس المعيشة، تحت سقف واحد. ولا يرتبط أفراد الأسرة بالضرورة (بالدم أو الزواج).

المحور الأول: الأوضاع الاجتماعية للمستفيدين من مبادرة "حياة كريمة"

1. المنطقة السكنية:

□1 قرية الحرجة □2 قرية بني خليفة

□3 قرية الحمام □4 قرية منشأة هديب

2. نوع السكن:

□1 إيجار □2 تملك □3 ورث

3. هل يوجد لديكم وصلة مياه بالمنزل؟

نعم (عداد/ ممارسة) □1 لا □2 يوجد بشكل غير رسمي (وصلة من الجيران/ الشارع) □3

4. هل يوجد لديكم شبكات صرف صحي حكومي؟

نعم □1 انتقل للسؤال رقم (6) لا □2

5. في حالة الإجابة بـ لا، ما نوع الصرف الصحي البديل المستخدم في المسكن؟

طرنش غير مبطن (مراحض حفرة) □1 طرنش أسمنتي (خزان الصرف الصحي أسمنتي) □2

طرنش السمد / بيوجاز □3 برميل □4

6. هل يوجد لديكم كهرباء بالمنزل؟

نعم (عداد/ ممارسة) 1 ☐ لا 2 ☐ يوجد بشكل غير رسمي (وصلة من الجيران/ الشارع) 3 ☐

7. هل يوجد لديكم غاز طبيعي بالمنزل؟

نعم 1 ☐ لا 2 ☐

8. هل يوجد لديكم وصلة إنترنت بالمنزل؟

نعم 1 ☐ لا 2 ☐

المحور الثاني: أنماط الاستثمار في رأس المال البشري في الخدمات العامة في نطاق تطبيق المبادرة

9. ما أبرز المشكلات الخدمية التي كانت تعاني منها القرية قبل الشروع في تنفيذ مبادرة "حياة كريمة"؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- تدني الخدمات الصحية 1 ☐ تدهور الخدمات التعليمية المتوفرة بالقرية 2 ☐
عدم توفر خدمات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة 3 ☐ عدم توفر وحدات اجتماعية ومراكز شباب 4 ☐
الانقطاع المستمر للكهرباء والمياه 5 ☐ عدم توفر شبكات للصرف الصحي 6 ☐
عدم توفر أبراج شبكات محمول وإنترنت بالقرية 7 ☐ تدني جودة المسكن 8 ☐
جميع ما سبق 9 ☐

10. كيف تعرفت على مبادرة "حياة كريمة"؟

- الإعلانات التلفزيونية 1 ☐ المشروعات التنموية التي قدمتها المبادرة في القرية 2 ☐
اجتماعات أهالي القرية مع المنفذين للمبادرة 3 ☐ جميع ما سبق 4 ☐
11. في رأيك ما دور مبادرة "حياة كريمة" في قريتك؟
تقديم مساعدات مالية وعينية لأهالي القرية 1 ☐ تقديم الخدمات التعليمية والصحية في القرية 2 ☐
توفير سكن لائق 3 ☐ توفير مشروعات خدمية لأهالي القرية 4 ☐
جميع ما سبق 5 ☐

12. هل تم مشاركتكم في اختيار المشروعات التي تنفذها المبادرة في قريتك؟

نعم 1 ☐ لا 2 ☐

13. في حالة الإجابة بـ نعم، ما آلية المشاركة؟

- اختيار إلكتروني لأهالي القرية للمشروعات 1 ☐ عقد عدة اجتماعات مع أهالي القرية 2 ☐
إجراء مسح لاحتياجات أهالي القرية وترجمتها لمشروعات 3 ☐

14. في حالة الإجابة بـ لا، ما أسباب عدم المشاركة؟

- عدم المعرفة المسبقة بخدمات المبادرة 1 ☐ عدم الإعلان عن وجود المبادرة بالقرية 2 ☐
عدم العلم بكيفية المشاركة 3 ☐ الانشغال وعدم توفر وقت للمشاركة 4 ☐

15. ما أبرز الخدمات التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" في قريتك؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- مشروعات لجمع القمامة وإعادة تدويرها 1 ☐ إنشاء مراكز شباب ومكاتب بريد 2 ☐
تأهيل وتبطين الترع 3 ☐ بناء أسقف ورفع كفاءة منازل 4 ☐
إنشاء وتطوير الكباري والمراسي 5 ☐ مد وتدعيم شبكات وصلات مياه وصرف صحي منزلية 6 ☐
إنشاء وحدات اجتماعية وتوفير خدمات السلع الغذائية وإمداد المحتاجين بالطعام 7 ☐ توصيل شبكات الغاز الطبيعي 8 ☐
تركيب وتوفير أعمدة الإنارة 9 ☐ رصف وتطوير الطرق المحلية 10 ☐
إنشاء وتطوير وحدات الإطفاء 11 ☐ إنشاء أبراج شبكات محمول وتوصيل شبكة الألياف الضوئية 12 ☐

16. هل ساعدتك مبادرة "حياة كريمة" أو أي من أفراد أسرتك في الحصول على فرص عمل؟

نعم 1 ☐ لا 2 ☐ انتقل للسؤال رقم (18)

17. في حالة الإجابة بـ نعم، أي من الأنشطة الاقتصادية التالية وفتتها لك المبادرة؟

- تدريب وتشغيل من خلال مشروعات متناهية الصغر 1 ☐ توفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة 2 ☐
إنشاء المشاريع الصغيرة وخلق فرص عمل بها 3 ☐ تنفيذ ورش عمل تكوين المهارات المهنية والحرف اليدوية 4 ☐
جميع ما سبق 5 ☐

18. هل ساعدتك مبادرة "حياة كريمة" أو أي من أفراد أسرتك في تطوير منزلك؟

نعم 1 ☐ لا 2 ☐ انتقل للسؤال رقم (20)

19. في حالة الإجابة بـ نعم كيف؟

- ترميم المنزل / بناء الأسقف 1 ☐ معالجة مياه الصرف الصحي 3 ☐ بناء دورات مياه 5 ☐ توفير إمدادات المياه 2 ☐ توفير الغاز بالمنزل 4 ☐ توفير الكهرباء بالمنزل 6 ☐

20. ما تقييمك للخدمات العامة التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقريتك؟

ممتازة 1 ☐ متوسطة 2 ☐ سيئة 3 ☐

المحور الثالث: ملامح الاستثمار في رأس المال البشري في المجال الصحي في نطاق تطبيق المبادرة

21. هل لديكم (الزوج، الزوجة) تأمين صحي (حكومي / خاص):

نعم 1 ☐ انتقل للسؤال رقم (24) لا 2 ☐

22. في حالة الإجابة بـ لا، هل وفرت مبادرة "حياة كريمة" تأميناً صحياً لأسرتك؟

نعم 1 ☐ انتقل للسؤال رقم (24) لا 2 ☐

23. في حالة الإجابة بـ لا، فلماذا لم تستفد من خدمات التأمين الصحي؟

- لم يتم التقدم بطلب لاستخراجها 1 ☐ لا نعرف الإجراءات لتقديم الطلب 2 ☐ تم رفض طلب التقديم 3 ☐ لم يتم تغطية التأمين الصحي من جانب المبادرة حتى الآن 4 ☐

24. ما الخدمات الصحية التي قدمتها المبادرة للقريبة؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- بناء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية 1 ☐ توفير كوادر طبية مؤهلة 3 ☐ توفير أجهزة السمع والنظارات الطبية والكراسي المتحركة أو العكازات لذوي الاحتياجات الخاصة 5 ☐ تقديم خدمات طبية وعملية جراحية مجانية 6 ☐ تنظيم القوافل الطبية التي توفر الخدمات العلاجية 4 ☐ توفير المعدات الطبية 2 ☐ إنشاء وتطوير وحدات صحية وإسعاف 7 ☐ لم تقدم المبادرة أي خدمات صحية للقريبة 8 ☐

25. ما تقييمك للخدمات الصحية التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقريتك؟

ممتازة 1 ☐ متوسطة 2 ☐ سيئة 3 ☐

المحور الرابع: مظاهر الاستثمار في رأس المال البشري في المجال التعليمي في نطاق تطبيق المبادرة

26. أي من المراحل التعليمية التالية متوفرة لها مدارس بالقرب من قريتك؟

- المرحلة الابتدائية 1 ☐ المرحلة الإعدادية 2 ☐ مرحلة الثانوية الفنية 3 ☐ جميع المراحل التعليمية متوفرة بالقريبة 5 ☐ لا يوجد مدارس بالقريبة 6 ☐

27. هل لديكم أبناء متسربين من التعليم؟

نعم 1 ☐ لا 2 ☐ انتقل للسؤال رقم (29)

28. في حالة الإجابة بـ نعم، ما أسباب التسرب من التعليم؟

- عدم توفر مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة 1 ☐ بُعد مسافة المدارس المتاحة بالقريبة 2 ☐ عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات الدراسة 3 ☐ تدني جودة التعليم بالقريبة 4 ☐ الأسرة لم تسمح باستكمال التعليم 5 ☐ للعمل من أجل مساعدة الأسرة 6 ☐ لتعلم مهنة أو حرفة 7 ☐ المستوى الدراسي ضعيف 8 ☐

29. ما الخدمات التعليمية التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لك؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

- بناء مدارس جديدة، ودور الحضانه بالقريبة 1 ☐ إنشاء وإحلال وتوسيع الفصول 2 ☐ توفير كوادر من العاملين التربويين والمعلمين المحترفين 3 ☐ تنفيذ حملات توعية وتصميم برامج تعليمية مساعدة 5 ☐ فتح فصول محو الأمية 4 ☐ توفير مدارس ومعلمين لذوي الاحتياجات الخاصة 6 ☐ لم تقدم المبادرة أي خدمات تعليمية للقريبة 7 ☐

30. ما تقييمك للخدمات التعليمية التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقرينك؟

- ممتازة 1 ☐ متوسطة 2 ☐ سيئة 3 ☐

المحور الخامس: تقييم المستفيدين للمبادرة

31. هل هناك وسيلة لتقديم أي شكوى أو استفسار عن المبادرة؟

- نعم 1 ☐ لا 2 ☐ انتقل للسؤال رقم (33)

32. في حالة الإجابة بـ نعم، ما تلك الوسيلة؟

- توفر خط ساخن خاص بالرد عن جميع الاستفسارات والشكاوى الخاصة بالمبادرة 1 ☐
البريد الإلكتروني الخاص بالمبادرة 2 ☐ التواصل مع المسؤولين عن المبادرة 3 ☐

33. هل هناك سهولة في تعاملك مع المسؤولين عن المبادرة؟

- نعم 1 ☐ إلى حد ما 2 ☐ لا 3 ☐

34. في رأيك هل تصل خدمات مبادرة "حياة كريمة" لكل المستحقين؟

- نعم 1 ☐ إلى حد ما 2 ☐ لا 3 ☐

35. ما أبرز نقاط الضعف في مبادرة "حياة كريمة"؟

- التغطية غير الشاملة لخدمات المبادرة 1 ☐ فرض أموال للحصول على خدمات المبادرة 2 ☐
عدم العدالة في توزيع خدمات المبادرة 3 ☐ عدم الاستفادة الفعلية من المشروعات التنموية للمبادرة 4 ☐
تدني كفاءة الخدمات المقدمة من المبادرة 5 ☐ خلل بين الخدمات المقدمة واحتياجات القرية 6 ☐
جميع ما سبق 7 ☐

36. ما أبرز نقاط القوة في المبادرة من وجهة نظرك؟

- تقديم خدمات متكاملة في القرية ☐ مشاركة الأهالي في تحديد احتياجاتهم 2 ☐
السرعة والكفاءة في تنفيذ المشروعات 3 ☐ مجانية الخدمات المقدمة من جانب المبادرة 4 ☐
لا يوجد للمبادرة أي نقاط قوة 5 ☐

37. ما مقترحاتك لتحسين المبادرة؟

- تلقي خدمات المبادرة على هيئة تدريب لأبناء القرية 1 ☐ توفير مساعدات مالية لأهالي القرية 2 ☐
مشاركة أهالي القرية في تحديد المشروعات التنموية للمبادرة الخاصة بقريتهم 3 ☐
إجراء تقييم دوري للكشف عن مدى رضا أهالي القرية عن مشروعات المبادرة 4 ☐
جميع ما سبق 5 ☐

الملحق 2.

نموذج مقياس الرضا عن مبادرة "حياة كريمة"

مقياس رضا المستفيدين عن مبادرة "حياة كريمة" بمركز ناصر بمحافظة بني سويف

المحور الأول: مظاهر تأثير المبادرة على الخدمات العامة

1. ما أبرز الإيجابيات في الخدمات العامة التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقريتك؟

م	المظاهر	موافق	محايد	معارض
1.	تطوير المجمعات السكنية ومداخل المدن	☐ 1	☐ 2	☐ 3
2.	توفير فرص عمل لأهالي القرية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
3.	توفير برامج تدريب وتأهيل على العمل	☐ 1	☐ 2	☐ 3
4.	توفير الخدمات الغذائية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
5.	توفير مجمعات للخدمات الحكومية والزراعية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
6.	توفير بيارات المياه الجوفية	☐ 1	☐ 2	☐ 3

2. ما أبرز السلبيات في الخدمات العامة التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقريتك؟

م	المظاهر	موافق	محايد	معارض
1.	إلزام أهالي القرية بدفع تكاليف الخدمات المقدمة	☐ 1	☐ 2	☐ 3
2.	تدني جودة الخدمات المقدمة	☐ 1	☐ 2	☐ 3
3.	عدم تغطية الخدمات لجميع احتياجات أهالي القرية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
4.	عدم معرفة أهالي القرية بالخدمات التي تقدمها المبادرة	☐ 1	☐ 2	☐ 3
5.	عدم الاستفادة الفعلية من الخدمات العامة المقدمة بسبب عدم تفعيلها حتى الآن	☐ 1	☐ 2	☐ 3

المحور الثاني: مظاهر تأثير المبادرة على الخدمات الصحية

3. ما أبرز الإيجابيات في الخدمات الصحية التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقريتك؟

م	المظاهر	موافق	محايد	معارض
1.	توفير العلاج بالمجان	☐ 1	☐ 2	☐ 3
2.	توفير الكوادر الطبية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
3.	توفير الوحدات الصحية والإسعاف بالقرية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
4.	توفير أسرة إقامة وعناية مركزة بالمستشفيات	☐ 1	☐ 2	☐ 3
5.	تحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة بالقرية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
6.	توفير الأدوية المستوردة بالمجان	☐ 1	☐ 2	☐ 3

4. ما أبرز السلبيات في الخدمات الصحية التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقريتك؟

م	المظاهر	موافق	محايد	معارض
1.	إلزام أهالي القرية بدفع مصاريف للكشف	☐ 1	☐ 2	☐ 3
2.	تغيب الأطباء في كثير من الأحيان	☐ 1	☐ 2	☐ 3
3.	عجز المستشفيات عن توفير الأدوية لأهالي القرية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
4.	تدني الاهتمام بالمرضى	☐ 1	☐ 2	☐ 3
5.	عدم الاستفادة الفعلية من الخدمات الطبية المقدمة بسبب عدم تفعيلها حتى الآن	☐ 1	☐ 2	☐ 3

المحور الثالث: مظاهر تأثير المبادرة على الخدمات التعليمية

5. ما أبرز الإيجابيات في الخدمات التعليمية التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقرينك؟

م	المظاهر	موافق	محايد	معارض
1.	توفير التعليم بالمجان	☐ 1	☐ 2	☐ 3
2.	توفير كوادر من المعلمين	☐ 1	☐ 2	☐ 3
3.	تقريب مسافة المدارس	☐ 1	☐ 2	☐ 3
4.	رفع كفاءة الخدمات التعليمية المقدمة في المدارس	☐ 1	☐ 2	☐ 3

6. ما أبرز السلبيات في الخدمات التعليمية التي قدمتها مبادرة "حياة كريمة" لقرينك؟

م	المظاهر	موافق	محايد	معارض
1.	بُعد مسافة المدارس التي تم إنشاؤها	☐ 1	☐ 2	☐ 3
2.	إلزام أهالي القرية بدفع مصاريف دراسية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
3.	تكديس الطلاب في الفصل الواحد	☐ 1	☐ 2	☐ 3
4.	قلة المعلمين في المدرسة	☐ 1	☐ 2	☐ 3
5.	عدم توفر مدارس خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة	☐ 1	☐ 2	☐ 3
6.	عدم توفر فصول لمحو الأمية	☐ 1	☐ 2	☐ 3
7.	عدم الاستفادة الفعلية من الخدمات التعليمية المقدمة بسبب عدم تفعيلها حتى الآن	☐ 1	☐ 2	☐ 3

الملحق 3.

نموذج دليل المقابلة

دليل مقابلة للمسؤولين عن مبادرة "حياة كريمة"

البيانات الأساسية

1. الاسم
 2. الحالة التعليمية
 3. المهنة
 4. الدور المنوط به في المبادرة
- المحور الأول: آليات التخطيط والتنفيذ للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة"**

1. كيف تم التخطيط للمبادرة ومراحل عملها؟
2. كيف تم اختيار قري مبادرة "حياة كريمة"؟ وكيف تم تحديد احتياجاتها من مشروعات وموارد؟
3. ما صور الشراكة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمحليات في تنفيذ مشروعات المبادرة؟ وما مردودات تلك الشراكة على المبادرة؟
4. ما صور المشاركة المجتمعية في المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"؟

المحور الثاني: التمكين الرقمي للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة"

5. ما دور التكنولوجيا في تفعيل الرقمي لمبادرة "حياة كريمة"؟
6. ما الأثر التنموي الناجم عن التحول الرقمي للمبادرة؟

المحور الثالث: الأثر التنموي لمبادرة "حياة كريمة"

7. كيف يتم قياس الأثر التنموي لتدخلات المبادرة على مستوى معيشة المواطن؟
8. ما العلاقة بين مخرجات المبادرة في مراحل عملها المختلفة وتوطين أهداف التنمية المستدامة؟
9. ما آليات رصد وتقييم ومتابعة المشروعات التنموية للمبادرة؟
10. ما آليات تقديم المواطن للاستفسارات أو الشكاوى عن المبادرة؟
11. ما المعوقات التي تواجه تنفيذ مبادرة "حياة كريمة"؟
12. ما مقترحاتك لتطوير المشروعات التنموية للمبادرة؟

Investing in Human Capital and The Social Protection: A Sociological Analysis of "Decent Life" Initiative (Haya Karima)

Abstract

This study seeks to answer a pivotal question: What are the manifestations of investing in human capital within the social protection scheme in light of the "Decent Life" Initiative (Haya Karima)? The research adopts the deductive and inductive approach by applying the following research tools: The questionnaire and the measure of satisfaction with the Decent Life Initiative applied to a sample of 403 individuals; beneficiaries of the "Decent life" (Haya Karima) initiative in four villages pertaining to Nasser Center [Markaz], Beni Suef Governorate. These are Al-Harjah Village, Beni Khalifa Village, Manshiet Hadib Village, and Al-Hamam Village. An interview guide applied to a sample of 14 individuals from officials, personnel, and executors of the Decent Life file in the local unit of the villages of Al-Hamam, the Social Affairs and Social Solidarity Units and community associations in Nasser Center, Beni Suef Governorate, as well as the Ministry of Planning and Economic Development, the Ministry of Local Development and the Ministry of Social Solidarity). The study drew several conclusions, most notably, that the Presidential "Decent Life" Initiative played an important role in achieving the development agenda of the UN Sustainable Development Goals; and was also able to carry out several services, educational, and health projects in study sample villages. However, educational and health projects in the village of Manshiyet Hadib are still underway. The mountainous geographical nature of the study sample area caused a longer time to complete the construction work of the initiative's projects. Technological applications also played a major role in strengthening the role of the Decent Life Initiative in the villages.

Keywords: Investing in human capital, social protection, "Decent life" initiative (Haya Karima), Sustainable Development Goals (SDGs)

قراءة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر خلال الفترة (2003-2022): مقترح إطار عمل للحوكمة لتحسين أداء القطاع

عصام محمد الجوهري¹، ريهام أنسي عبد العزيز²، غادة عاطف الشبراوي³

¹ أستاذ مشارك نظم المعلومات، مركز التخطيط والتنمية الصناعية، معهد التخطيط القومي، مصر

المراسلة: Esam.elgohary@inp.edu.eg

² مدرس إدارة الأعمال معهد الدلتا العالي لنظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، المنصورة، مصر

³ مدرس، المعهد العالي، للدراسات الفندقية والسياحية، دمياط الجديدة، مصر

An Analytical Reading of the ICT Sector in Egypt (2003-2022): A Governance Framework Proposal to Improve Its Performance

Esam Mohamed Elgohary¹, Reham Oncy Abdel-Aziz², Ghada Atef Elshabrawy³

¹ Associate Professor in Information Systems, Center of Planning and Industrial Development,
Institute of National Planning (INP), Cairo, Egypt

Correspondence: Esam.elgohary@inp.edu.eg

² Assistant Professor, Business Administration Department, Delta Higher Institute for Computers
Mansoura, Egypt

³ Assistant Professor, The Higher Institute for Hotel and Tourist Studies in New Damietta, Egypt

DOI: 10.21608/ijppe.2024.338778

URL: <http://doi.org/10.21608/ijppe.2024.338778>

تاريخ استلام البحث: 2023/7/18، وتاريخ قبوله: 2023/10/22

توثيق البحث: الجوهري، عصام؛ عبد العزيز، ريهام؛ والشبراوي، غادة. (2024). قراءة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر خلال الفترة (2003-2022): مقترح إطار عمل للحوكمة لتحسين أداء القطاع. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*, 3(1)، 78-122.

قراءة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر خلال الفترة (2003-2022): مقترح إطار عمل للحوكمة لتحسين أداء القطاع

المستخلص

تهدف الدراسة إلى رصد الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، وتحليلها؛ لطرح مقترحات قابلة للتطبيق للتغلب على التحديات والمعوقات، وتقديم مقترح إطار عمل لحوكمة القطاع؛ سعيًا لدعم جهود مصر في تحويل القطاع إلى قطاع تشاركي منفتح، وتنافسي، وأكثر شفافية ومساءلة، ووصولًا إلى مؤشرات ذات قيمة مرتفعة جدًا في حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب الاستعانة بأدوات التحليل الرباعي (SWOT). وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن تطبيق معايير الحوكمة يُعدُّ أحد دوافع الدولة المصرية نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ لدورها في تعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة والفعالية الحكومية، وأوضحت الدراسة أن مؤشرات التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات أقل مؤشرات فرعية خلال فترة الدراسة (2003 إلى 2022)؛ مما يمثل أحد الأسباب الرئيسة في تراجع ترتيب مصر العالمي والإفريقي على مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، وعلى مؤشر الحوكمة خلال الفترة عن المجموعة التي تصنف "ذات قيمة مرتفعة جدًا"؛ لذلك فإن الإرادة السياسية القوية، والقيادة الاستراتيجية، والالتزام بتوسيع نطاق الخدمات الرقمية وتنفيذها، من شأنه الوصول إلى مرتبة أعلى في مؤشر الحكومة الإلكترونية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها ضرورة وجود استراتيجية واضحة ومعلنة لتطبيق معايير الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز البنية القانونية للحكومة الإلكترونية بإطلاق الهوية الرقمية، ووجود نظام بسيط ذي نفاذية للمواطنين، ونظام ضمني متحكم قائم على المبادئ والمثل والشفافية والمشاركة والمساءلة، بالإضافة إلى وجود كيان إداري لرصد المتغيرات والمستجدات المستقبلية، وقياسها، والتي من شأنها أن تؤثر في تحسين وضع القطاع.

الكلمات الدالة: تحديات تطبيق الحوكمة، تحديات وفرص قطاع تكنولوجيا المعلومات، مؤشرات الحوكمة، مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات، سياسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات

المقدمة

تُعَدُّ الحوكمة من الأساليب الحديثة في الإدارة، التي تضمن استمرار المؤسسات، وتطورها، سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تعاظم الاهتمام بها في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية التي شهدتها العالم في الفترة الأخيرة، والتي فجرها الفساد المالي، وسوء الإدارة، والافتقار إلى الرقابة، والخبرة، ونقص الشفافية. وجاء هذا الاهتمام من منطلق الدور الفعّال للحوكمة في زيادة تنافسية المؤسسات، وجذب الاستثمارات، وإنشاء التحالفات، فهي تضمن حسن سير عمل المؤسسات، وتؤكد نزاهة الإدارة، لما توفره من وسائل ضبط تعمل على زيادة الجودة، وتطوير الأداء، والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح: الأفراد، والدولة، والمجتمع (سالم والسلمي، 2020؛ توفيق، تحت النشر). وفي عصر التطور التكنولوجي والتحول الرقمي الذي نشهده الآن، أصبحت تكنولوجيا المعلومات بمثابة الشريان الرئيس لأي مؤسسة، لدورها في جميع مناحي الحياة، ولكونها أحد عناصر نمو الاقتصاد المبني على المعرفة؛ حيث أدت التطورات في تكنولوجيا المعلومات إلى تغيير نماذج الأعمال، وتقديم سبل أكثر دقة لممارسة العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء (الحوري، 2004؛ طرشي، وتقرورت 2011). كما أظهرت دراسة إيمان (2023) أهمية تطبيق تقنية حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يتطلب إلزامًا صارمًا من مجلس الإدارة وكبار المديرين؛ لتحقيق الشفافية، وللمساعدة على تراجع الفساد، والتصدي للمخاطر، وتطوير القطاعين الخاص والعام. ويستلزم ذلك من قادة تكنولوجيا المعلومات التخطيط لإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات -بشكل فعّال- بما يشمل البنية التحتية التكنولوجية، والموارد البشرية، وعلاقات الأعمال (Brown et al., 2005).

وفي هذا السياق، تعمل الدولة المصرية على تسخير معايير الحوكمة وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما يمكن أن تسهم به في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، وهو العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ حيث إن تطبيق معايير الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات يمكن من تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير بيئة عمل لائقة. كذلك، يمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الهدف التاسع، وهو الصناعة والابتكار والبنية التحتية الأساسية؛ حيث تخلق البنية التحتية لشبكات الجيل الرابع والخامس G4, G5 نطاقًا تردديًا كافيًا للقيام بأنشطة بحثية متعددة، فضلًا عن تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية للمواطن، والسعي قدمًا نحو التحول الرقمي، لذا أولت إدارة المؤسسات اهتمامًا خاصًا للحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات؛ لأهميته في تحقيق

فعالية الحكومات، وتنفيذ السياسات العامة، واتخاذ القرارات، ومحاسبة المسؤولين، وقدرة المواطنين على التعبير عن مطالبهم.

مشكلة الدراسة

تناول العديد من الدراسات موضوع حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهميته، والعلاقة الفعالة بين الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات لتحقيق العدالة، والشفافية، والقضاء على الفساد، وبالتالي تحسين الأداء، والتحول الرقمي، ولكن نجد أن القليل من الدراسات تناول حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، وأشارت التقارير إلى انخفاض أداء مصر في مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات عن مثيلاتها من الدول العربية، وإلى ضعف المؤشرات الخاصة بالحوكمة (الأمم المتحدة، 2020 & 2022).

وبناء على ما سبق، تتناول مشكلة الدراسة ما يلي:

- التحديات والفرص التي تواجه حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر.
- الآليات المقترحة للتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه حوكمة هذا القطاع في مصر وصولاً إلى تصنيف مؤشرات "مرتفع جداً" ضمن دول العالم.
- الإجراءات المقترحة للتحويل نحو قطاع يتصف بالانفتاح، والتنافسية، والشفافية في مصر.

أهداف الدراسة وأهميتها

تأتي أهمية هذه الدراسة في القيام بتحليل موقف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، والوقوف على التحديات التي تعيق تطبيق الحوكمة فيه، وتحديد الفرص المتاحة، وتهدف إلى وضع مقترح إطار عمل لحوكمة هذا القطاع بشكل فعال. وتستمد الدراسة أهميتها من دور الحوكمة في القطاعات المختلفة، بوجه عام، وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات، بوجه خاص، كقطاع استراتيجي مهم استحوذ بالفعل - على اهتمام الباحثين، وصانعي السياسات، وممارسي تكنولوجيا المعلومات. هذا، ويتمثل الإسهام الأساسي لهذه الدراسة في أنها:

- تمثل تطبيقاً علمياً ومنهجياً لرصد الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، وتحليلها.

- تقدم مقترحات عملية للتغلب على هذه التحديات في ضوء المؤشرات العالمية، التي ستمكن من تحسين أداء القطاع عالمياً، وصولاً إلى مستهدفات رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق معايير الحوكمة.
- ومن ثَمَّ، يمكن لصناع القرار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستفادة من نتائج هذه الدراسة، وتوصياتها، بما يسهم في صياغة سياسات وآليات ملائمة للتحويل نحو قطاع تكنولوجيا معلومات تنافسي، يتصف بالانفتاح، والشفافية، والتنافسية.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب الاستعانة بأدوات التحليل SWOT، وذلك لتحليل وتقييم نقاط (القوة والضعف Strengths and Weaknesses)، وكذلك (الفرص والتحديات Opportunities and Threats)، التي تواجه تطبيق الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر. وتكمن أهمية تحليل SWOT في أنه يساعد المؤسسات على تحسين موقعها في السوق من خلال التعرف على نقاط القوة وتعظيمها، وإظهار نقاط ضعف القطاع، ويمنح متخذي القرار فرصة للتغلب عليها، واستكشاف وتحديد الفرص التي تظهر أمام القطاع للاستفادة منها في صياغة إجراءات تطوير فعّالة، ودراسة التحديات المحتملة، وإدخال التحسينات على ترتيبات العمل وخطط التطوير؛ مما يشجع على وضع الخطط التكميلية أو البديلة، والترتيبات لحالات الطوارئ.

البيانات المستخدمة

- تقارير مؤشرات الحكومة الإلكترونية (UN E-Government Knowledgebase).
- التقارير الصادرة من المنظمات الدولية: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- تقارير مؤشر الحوكمة الصادر عن البنك الدولي (World Governance Indicators).
- الدراسات السابقة المتاحة على قواعد البيانات العالمية.

متغيرات الدراسة

المتغير الأول: مؤشرات الحوكمة المتمثلة في التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

المتغير الثاني: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تطور الحكومة الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية، والخدمات عبر الإنترنت، والبنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري.

خطة ونموذج الدراسة

تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام بعد المقدمة، وهي أولاً: مراجعة الأدبيات، وثانياً: الإطار النظري لمفاهيم الحوكمة ومؤشراتها، وثالثاً: مراجعة مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، ورابعاً: نتائج ومقترحات الدراسة، وتخلص بإطار مقترح لحوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، وأخيراً: الاستنتاجات والأبحاث المستقبلية المقترحة.

مراجعة الأدبيات

هناك عدد من الدراسات السابقة أمد الباحثين بالمعلومات المستخدمة في الدراسة، وساعد في التعرف على أهم ما توصلت إليه من نتائج، وكيفية اختيار المنهج المناسب للدراسة الحالية، والاستفادة من التوصيات. وتم تصنيف الدراسات السابقة، وفقاً للترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث، إلى دراسات متعلقة بالحوكمة، ودراسات متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الدراسات المتعلقة بالحوكمة

تهدف دراسة Kassem (2014) إلى توضيح العلاقة بين نوع الحوكمة، وطبيعتها، والمدرسة الفكرية المعتمدة فيها، ومستوى التنمية الاقتصادية، كما تلقي الضوء على مؤشرات البنك الدولي للحوكمة وتطبيقها على مصر. وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة في التنفيذ بين الإصلاح القانوني والممارسة المؤسسية؛ حيث كان هناك عدد من الإصلاحات التشريعية لمكافحة الفساد في مصر، والتي يمكن اعتبارها دليلاً على زيادة الاهتمام بقضية القضاء على الفساد، ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة فاحصة يكشف أن العديد من هذه الأشكال التشريعية قد لا يرقى إلى المستوى المرجو كآليات مثبتة لضمان المساءلة والشفافية.

تناولت دراسة Vintilă et al. (2023) تأثير هيكل حوكمة الشركة على ربحية المؤسسة خلال فترة عدم اليقين التي أحدثتها ظهور COVID-19. ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء سلسلة من عمليات تحليل انحدار السلاسل الزمنية المقطعية لعدد 41 شركة مدرجة في البورصة الرومانية على مدى ثلاث سنوات (2019-2021). وتبين النتائج الإحصائية وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر حوكمة الشركات، والنسبة المئوية لعضوات مجلس الإدارة، ومعدلات العائد المالي والاقتصادي، على التوالي، كما توضح الدراسة كيفية التحكم في إدارة الشركة، وتنسيقها، من خلال قدرتها على التكيف مع سوق غير مستقر وغير مؤكد.

أوضحت دراسة إيمان (2023) أهمية تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كتقنية تمكن متخذي القرار من استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ للتصدي للمخاطر والمشكلات التي تتعرض لها البلديات من تسريب أو اختراق للمعلومات، والمحافظة على سريتها، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق تقنية حوكمة تكنولوجيا المعلومات أمر بالغ الأهمية، ويتطلب إلزامًا صارمًا من مجلس الإدارة وكبار المديرين؛ حيث يحقق الشفافية، ويساعد على تراجع الفساد، أو التصدي للمخاطر، وتطوير القطاعين الخاص والعام، بيد أنه لم تكن الحاجة للحكومة مفهومة بشكل واضح، بل هناك قبول عام لإنشاء قسم أو لجنة خاصة لإدارة تقنية حوكمة تكنولوجيا المعلومات، ولكن يتعين عدم المباشرة بذلك لأن أي جهد للقيام بهذا سيؤدي للفشل وسيكون مضيعة للوقت.

الدراسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تهدف دراسة Zaid et al. (2017) إلى دراسة الحكومة الإلكترونية، وتعرض وضعها في مصر، والتحديات التي تواجهها، علاوة على ذلك، فإنهم يقدمون حلولاً لتلك التحديات. وقد توصلت الدراسة إلى أن نجاح الحكومة الإلكترونية يحتاج إلى تغيير كيفية عملها، وكيفية تعاملها مع المعلومات، وكيف ينظر المسؤولون إلى وظائفهم، ويتفاعلون مع المواطنين، والشراكات النشطة بين الحكومة، والمواطنين، والقطاع الخاص؛ فهناك حاجة مستمرة إلى المداخلات والتعليقات من قبل المواطنين، والشركات، والمسؤولين، ممن يستخدمون خدمات الحكومة الإلكترونية. وتركز رؤية الحكومة الإلكترونية في مصر على المواطنين، وتوفر عرضًا للخدمات يتمحور حول المواطن. وعلى الرغم من أن مصر حققت نموًا في مشروعها للحكومة الإلكترونية، وتحسنًا ملحوظًا في المشاركة الإلكترونية، فهي لا تزال تواجه العديد من التحديات في مساعيها لتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية بنجاح، والتي تعيق تطوير برامج الحكومة الإلكترونية، لتتبوأ مركزًا تنافسيًا مع بعض دول الخليج التي طورت برامجها الحكومية الإلكترونية مؤخرًا بعد عام 2020 مثل المملكة العربية السعودية.

أظهرت دراسة الندائي (2017) ضرورة دور تكنولوجيا المعلومات، وأهميته؛ من أجل الوصول إلى الحكم الرشيد، أو ما يسمى بالحوكمة، وأن من أولويات الهيئة العامة للضرائب استخدام قواعد البيانات؛ حيث توفر الدقة والسرعة، وتحقيق ذلك من خلال تدعيم ركائز الحوكمة.

ركزت دراسة عبد اللطيف (2021) على بيان ملامح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، والبنية الأساسية التي تقوم عليها تلك الصناعة، ووضحت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقطاع من خلال إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية، والتنافسية، والصحة،

والتعليم، وتطبيق التجارة الإلكترونية، فضلاً عن رصد التحديات التي تحول دون قيام هذا القطاع بالدور المأمول منه، مع وضع رؤية تقوم على عدة محاور أساسية تهدف إلى النهوض به. وتوصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم بدور مهم ومتسارع في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتؤثر في المشاركة في صنع القرارات، والتعليم والتعلم مدى الحياة، وطريقة عمل الأفراد، وطبيعة الوظائف المتاحة في سوق العمل، وتعزيز الحوكمة الإلكترونية، كما أكدت أن مصر تتوفر لديها بنية أساسية، وإمكانات بشرية قادرة على النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تستعرض دراسة Elgohary (2022) أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتشرح كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات على كل هدف، ثم تعرض مساعي الحكومة المصرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل هذه المساعي في المشروعات والمبادرات الرقمية التي أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع شركاء آخرين؛ سواء كانوا كيانات حكومية أو من القطاع الخاص. وفي هذا السياق، يتضح أن مصر اتخذت خطوات كبيرة قدماً نحو التحول الرقمي، والاستفادة منه في التنمية المستدامة.

تناولت دراسة لكحل وآخرون (2022)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل المبادئ الأساسية لحوكمة المنظمات، مع الإشارة إلى مدى إسهامها في تسيير الموارد ضمن محور تنظيمي وتشريعي، ومن ثم، حوكمة إدارية ومالية في إطار التوجه نحو ترشيد الاستخدام، والاستغلال الأمثل للطاقة البشرية والمادية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تفاعلية إيجابية بين كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمبادئ المفصلة للحوكمة؛ مثل الفعالية في الأداء، والعدالة بين أفراد المجتمع، والشفافية في المعاملات ذات العلاقة بالنشاط والمساءلة، وكذا بين الاتصال الإلكتروني كشق من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبين المشاركة في اتخاذ القرارات، وتجسيد سيادة القانون، وتبني المسؤولية الاجتماعية كمطلب استراتيجي يجسد المبادئ الأساسية داخل المنظمات المعاصرة.

وتسعى دراسة Elmassah et al. (2023) إلى إدراك إلى أي مدى تتجاوز جهود الرقمنة في مصر تطبيق الحوكمة الحضرية المستجيبة (Responsive Urban Governance (RUG لتحقيق مشاركة المواطنين في حوكمة مدينتهم عبر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تحليل الأمثلة الدولية الناجحة. وكشفت الاستنتاجات عن أنه على الرغم من أن الحكومة المصرية تعمل على تسريع تحولها الرقمي، فإنها بحاجة إلى مزيد من الاهتمام بتفعيل الأدوات سريعة الاستجابة، وليست الأدوات الذكية، مع مواطنيها، الذين يشكلون العمود الفقري لمفهوم الاستجابة، إلى جانب تعزيز آليات الحوكمة

الحضرية المستجيبة أيضًا. وفي نهاية المطاف، من المهم الإعلان عن جهود مصر الرقمية من خلال وسائل الإعلام المختلفة؛ لتشجيع مواطنيها على المشاركة في إدارة مدنها، وزيادة الوعي المجتمعي، والذي يمكن أن يكون متاحًا من خلال الاستراتيجية الرقمية المصرية نحو بناء مجتمع رقمي.

تتبع دراسة Singh et al. (2023) -بشكل أساسي- غايات الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشرات انتشار الاشتراك في الإنترنت، والنطاق العريض عبر الهاتف المحمول، ومؤشر الأداء اللوجستي، وجودة الجامعات وتصنيفها، والاستثمار في مبادرات البحث والتطوير، والإصلاحات الصناعية ومكافحة الانبعاثات، والاتصال بالمناطق الريفية. ووجدت الدراسة أن تحقيق العديد من هذه الأهداف، وتتبع المؤشرات، يواجه تحديات تتمثل في ضعف الوعي، وقضايا التمويل، وضعف السياسات، وإخفاقات التنفيذ. أوصت الدراسة صانعي السياسات، والباحثين، والإداريين بالتركيز على موضوعات واحدة، مثل: معالجة الفجوة الرقمية، وضمان العدالة والمساواة الرقمية، واعتماد الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة، وتعزيز الاشتراك في الإنترنت والنطاق العريض المتنقل مع تقليل الآثار السلبية، وإصلاح القطاع اللوجستي، وإصلاحات السياسات الصناعية، وتكامل التكنولوجيا، وتحسين جودة الجامعات واستدامتها، وزيادة التمويل والدعم لمبادرات البحث والتطوير.

التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة كدراسة Zaied et al. (2017) أن مصر لا تزال تواجه العديد من التحديات في مساعيها لتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية بنجاح، متأخرة بذلك عالميًا، وإقليميًا عن بعض دول الخليج التي أطلقت برامجها الحكومية الإلكترونية مؤخرًا. وفي ذات السياق، كشفت دراسة Elmassah et al. (2023) أن الحكومة المصرية تعمل على تسريع تحولها الرقمي، وأوصت بتوجيه المزيد من الاهتمام بتفعيل الأدوات سريعة الاستجابة، وليست الأدوات الذكية، مع مواطنيها، الذين يشكلون العمود الفقري لمفهوم الاستجابة، إلى جانب تعزيز آليات الحوكمة الحضرية المستجيبة (RUG). كما أشارت دراسة عبد اللطيف (2021) إلى أن ما يتوفر لمصر من بنية أساسية، وإمكانات بشرية قادر على النهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يقوم بدور مهم على نحو متسارع في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، ويؤثر في المشاركة في صنع القرارات، وتعزيز الحوكمة الإلكترونية. وتوصلت دراسة لكحل وآخرين (2022) إلى وجود علاقة تفاعلية إيجابية بين كل من تكنولوجيا المعلومات والمبادئ المفعلة للحكومة؛ مثل: الفعالية في الأداء، والعدالة بين أفراد المجتمع، والشفافية في المعاملات ذات العلاقة بالنشاط، والمساءلة. وانفتحت معها دراسة إيمان (2023) في أن تطبيق تقنية

حوكمة تكنولوجيا المعلومات أمر بالغ الأهمية، ويتطلب إلزامًا صارمًا من مجلس الإدارة وكبار المديرين؛ حيث يحقق استخدامها الشفافية، ويساعد على تراجع الفساد أو التصدي للمخاطر، وتطوير القطاعين الخاص والعام. وتوصلت دراسة Kassem (2014) إلى وجود فجوة كبيرة بين عدد الإصلاحات القانونية ونوعيتها من جهة، والإنفاذ الفعلي لهذه الإصلاحات من جهة أخرى، وأن ضعف قدرة مؤسسات الإنفاذ، ومحدودية الإرادة السياسية لتنفيذ الأحكام الحالية فعليًا، هما سببان رئيسان لهذه الفجوة في التنفيذ.

ومن خلال تناول الدراسات السابقة، تستعرض هذه الدراسة الإطار النظري لمفاهيم الحوكمة ومؤشراتها، ومؤشرات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليل أداء مصر في مؤشرات الحوكمة، ومراجعة مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، والوقوف على واقع مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في مصر، وصولاً إلى تحليل الفجوة والأداء الرقمي للقطاع، انتهاءً بوضع مقترح إطار عمل لحوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، للتحويل نحو قطاع اتصالات منفتح، وشفاف، وتنافسي، وشفاف.

الإطار النظري لمفاهيم الحوكمة ومؤشراتها

دفعت الأزمات العالمية المتتالية إلى الاهتمام بالحوكمة، وقد تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم الحوكمة، حيث عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة، ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم، وغيرهم من المساهمين"، في حين أن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مفهوم ذو طابع سياسي، ويشير إلى "ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية وإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، وتسوية خلافاتهم" (UNDP, 1997).

ونظرًا للتطور المطرد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة استخدامها من قبل الشركات لأغراض استراتيجية (Bharadwaj et al., 2013)، وما صاحبه من تغيير في نماذج الأعمال، ظهر مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والذي يتضمن تعريف العمليات والهياكل والآليات المتداخلة، وتنفيذها بما يُمكن أصحاب المصلحة في الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، على حد سواء، من تنفيذ مسؤولياتهم في دعم الأعمال، ومواءمة تكنولوجيا المعلومات، وخلق قيمة مضافة للأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحمايتها (De Haes & Van Grembergen, 2016). كما

اعتبرت دراسة Monga (2008) أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أشمل وأعم من الحكومة الإلكترونية، حيث إن الأولى تركز بقدر كبير على تحسين الكفاءات الإدارية، والحد من الفساد الإداري.

ويشير Weill et al. (2004) إلى أن الحوكمة الإلكترونية هي تقييم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوجيهها لدعم المنظمة، ورصد هذا الاستخدام لتحقيق الخطط؛ حيث إن حوكمة تكنولوجيا المعلومات الفعالة هي أهم مؤشر منفرد للقيمة التي تولدها المنظمة من تكنولوجيا المعلومات، فهي تعني مجموعة مصممة من آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات؛ مثل: اللجان، والعمليات المرتبطة بتحليل الميزانية، والموافقات، والهيكل التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات، ورد المبالغ المدفوعة، التي تشجع السلوك المتسق مع مهمة المنظمة، واستراتيجيتها، وقيمها، ومعاييرها، وثقافتها.

وانطلاقاً مما سبق، نستخلص أن الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عنصر من عناصر إدارة القطاع، تهدف إلى تحسين الكفاءات الإدارية، والحد من الفساد الإداري، وتحقيق الكفاءة والفعالية، والمشاركة، والشفافية، وسيادة القانون في القطاع، وتقييم استخدامها وتوجيهه، برصد هذا الاستخدام وقياسه، والعمل بشكل أكثر فعالية وكفاءة -قدر الإمكان- لصالح القطاع ككل.

مؤشرات الحوكمة

يتكون مؤشر الحوكمة من ستة مؤشرات فرعية، يتم نشرها سنوياً اعتباراً من عام 2002، بعد أن كانت المؤشرات تنشر كل سنتين اعتباراً من عام 1996. وتأخذ المؤشرات الفرعية قيماً تتراوح بين (-2.5)، الذي يعكس أداءً ضعيفاً لمؤشر الحوكمة، و(+2.5) الذي يعكس أداءً قوياً في تركيب مؤشر الحوكمة، وهذه المؤشرات وصّفها راضي، وشاكر (2020) كما يلي:

▪ **التصويت والمساءلة** Voice and Accountability. يعبر عن مدى الحرية المتاحة في الدولة لسكانها.

▪ **الاستقرار السياسي** Political Stability and Absence of Violence/Terrorism. يعبر عن غياب العنف أو العنف بدوافع سياسية. مؤشر يقيس احتمال عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية.

▪ **فعالية الحكومة** Government Effectiveness. يعكس هذا المؤشر تصورات جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

▪ **الجودة التنظيمية** Regulatory Quality. مؤشر فرعي يعكس تصورات قدرة الحكومة على صياغة سياسات ولوائح سليمة، وتنفيذها، بما يسمح بتشجيع القطاع الخاص، وتنميته.

▪ **سيادة القانون Rule of Law.** يعكس المؤشر مدى ثقة الوكلاء أو الشركاء في سيادة القانون والالتزام بها، ولا سيما إنفاذ العقود، وحقوق الملكية والمحاكم، والشرطة، واحتمالات الجريمة، والعنف.

▪ **السيطرة على الفساد Control of Corruption.** يعكس المؤشر مدى المكاسب الخاصة التي يمكن أن يحصل عليها من يمارس السلطة أو المسؤول، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، والاستيلاء على أملاك الدولة العامة من قبل النخب، أو حصولهم على مصالح خاصة.

أداء مصر في مؤشرات الحوكمة (2003-2021)

تعددت المؤشرات المتعلقة بالحوكمة التي يصدرها العديد من المنظمات الدولية، وعادة ما يعتبر تصنيف أداء الدول في هذه المؤشرات إحدى الأدوات الداعمة لاتخاذ بعض القرارات، مثل القرارات الاستثمارية، أو القرارات المتعلقة بالمساعدات التنموية، وما إلى ذلك. ولذا، تسعى الدول إلى العمل على تحسين مؤشراتها لما سيعود بالنفع عليها. ويوضح الجدول (1) أداء مصر في المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي خلال الفترة 2000-2021.

الجدول 1.

أداء مصر في مؤشرات الحوكمة خلال الفترة (2003-2021)*

السيطرة على الفساد		سيادة القانون		جودة الأطر التنظيمية		فعالية الحكومة		الاستقرار السياسي وغياب العنف		التصويت والمساءلة		السنة
RANK	G (-2.5+2.5)	RANK	G (-2.5+2.5)	RANK	G (-2.5+2.5)	RANK	G (-2.5+2.5)	RANK	G (-2.5+2.5)	RANK	G (-2.5+2.5)	
38.10	-0.53	51.74	0.00	32.43	-0.57	-0.39	43.78	27.64	-0.64	18.41	-1.08	2003
32.51	-0.58	52.88	0.01	29.35	-0.57	47.26	-0.28	21.36	-0.82	21.63	-0.95	2004
36.10	-0.54	54.07	0.00	37.75	-0.45	41.67	-0.39	26.70	-0.63	21.15	-0.96	2005
26.34	-0.74	46.89	-0.28	38.24	-0.41	37.07	-0.50	22.22	-0.84	14.42	-1.20	2006
27.18	-0.74	47.85	-0.25	42.72	-0.32	43.69	-0.37	27.05	-0.55	14.90	-1.17	2007
25.24	-0.77	51.44	-0.13	49.51	-0.20	42.72	-0.37	28.85	-0.51	13.46	-1.21	2008
38.76	-0.46	52.61	-0.08	48.33	-0.18	49.76	-0.21	25.59	-0.61	14.22	-1.16	2009
32.38	-0.60	50.24	-0.17	47.85	-0.15	42.58	-0.31	19.43	-0.90	13.74	-1.19	2010
30.33	-0.63	38.97	-0.48	43.13	-0.25	42.18	-0.44	6.64	-1.44	14.08	-1.14	2011
33.65	-0.58	37.09	-0.54	38.86	-0.39	29.38	-0.68	7.58	-1.44	25.82	-0.77	2012

33.65	-0.61	27.70	-0.74	31.28	-0.56	24.17	-0.78	7.11	-1.64	16.90	-1.05	2013
34.62	-0.58	27.88	-0.70	28.37	-0.69	24.52	-0.72	7.62	-1.63	14.78	-1.18	2014
32.69	-0.58	31.73	-0.59	25.48	-0.78	27.88	-0.66	8.57	-1.50	14.78	-1.19	2015
32.69	-0.57	34.62	-0.47	18.27	-0.88	34.62	-0.50	9.05	-1.44	14.29	-1.20	2016
40.38	-0.47	36.06	-0.43	22.60	-0.80	33.17	-0.50	9.05	-1.42	13.30	-1.25	2017
36.06	-0.49	43.75	-0.28	21.15	-0.79	38.46	-0.42	12.26	-1.18	13.04	-1.33	2018
28.85	-0.63	43.75	-0.32	23.08	-0.74	41.35	-0.22	12.26	-1.12	8.21	-1.44	2019
24.04	-0.79	42.21	-0.31	31.25	-0.56	36.54	-0.42	11.79	-1.17	7.73	-1.48	2020
26.92	-0.68	45.19	-0.24	34.62	-0.51	35.58	-0.43	14.62	-1.03	8.21	-1.51	2021
26.42	-0.68	42.45	-0.26	24.53	-0.71	33.96	-0.45	14.15	-1.03	9.18	-1.45	2022

المصدر: Worldwide Governance Indicator.

*المتاح من البيانات حتى عام 2021

ونلاحظ ما يلي:

■ **مؤشر التصويت والمساءلة.** كان أدائه ضعيفاً في كل السنوات، وكان أفضل عام 2012 بترتيب مئوي 25.82، وهو ما يتفق مع واقع الأوضاع السياسية في أعقاب ثورة يناير 2011، بينما انخفض المؤشر عام 2020 بترتيب مئوي 7.73، وعاد إلى الارتفاع الطفيف عامي 2019 و2021 بترتيب مئوي 8.21؛ وهو ما يُعدُّ ارتفاعاً ضعيفاً جداً بالنسبة لمؤشر الحوكمة في الأعوام السابقة.

■ **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.** كان أفضل أداء له عام 2000، وهي السنة الوحيدة التي تحقق بها أداء موجب بنسبة 0.05 وترتيب مئوي 47.62 ضمن مؤشر الحوكمة، وهذا يتفق مع واقع الأوضاع السياسية في مصر؛ حيث كانت الفترة من 1999 وحتى 2005 من أفضل فترات الحياة السياسية فيها، بينما شهد انخفاضاً عام 2011 بترتيب مئوي 6.64، وعاد مرة أخرى إلى التحسن من عام 2018 إلى عام 2021؛ حيث وصل إلى ترتيب مئوي 14.62، وهي النسبة الأفضل منذ عام 2011.

■ **مؤشر فعالية الحكومة.** حقق هذا المؤشر أفضل أداء عام 2000 بترتيب مئوي 49.37، وهو نفس العام الذي ارتفع به مؤشر الاستقرار السياسي، وتراجع أداء الدولة المصرية بشدة عامي 2013 و2014 ليصل الترتيب المئوي إلى 24.17، و24.52، على التوالي، وذلك نظراً للظروف السياسية التي كانت تمر بها الدولة المصرية، والتي أُلقت بظلالها على أداء عديد من الجهات

العامة والخاصة. ومنذ عام 2015 بدأت مصر العودة مرة أخرى للارتفاع في هذا المؤشر إلى أن وصل إلى أعلى معدلاته عام 2019، بترتيب 41.35، مقارنة بعامي 2013 و2014، بينما عاد مرة أخرى إلى التراجع عام 2021 بترتيب 35.58؛ وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في فعالية سياسات تحسين جودة الخدمات العامة.

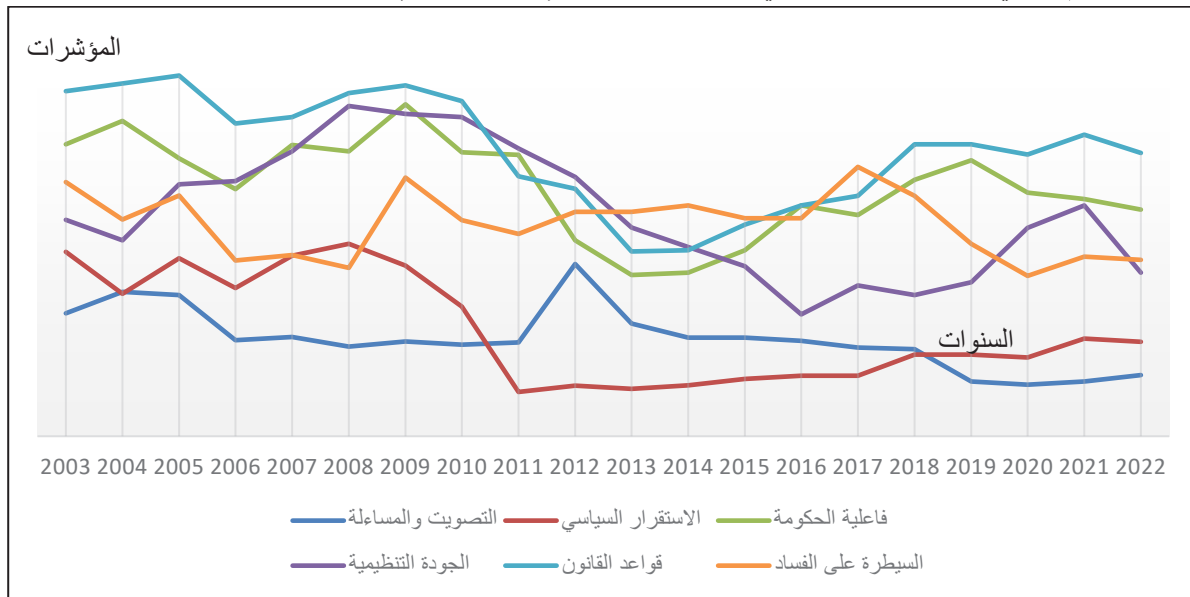
■ **مؤشر جودة الأطر التنظيمية.** يقيس المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة سياسات وإجراءات جيدة، وتنفيذها، وهذا من شأنه تعزيز القطاع الخاص، وتنميته. وقد كان الأداء الأفضل له عام 2008 بترتيب 49.51، ثم شهد انخفاضاً تدريجياً وصولاً إلى أكثر فترة انخفاض عام 2016 بترتيب 18.27، ونجد بعد ذلك تحسناً في الترتيب المؤي وصل إلى 34.62 عام 2021، وهو لا يزال يُعدُّ تصنيفاً منخفضاً مقارنة بالسنوات من عام 2008 حتى 2012؛ حيث تراوح الترتيب في هذه السنوات من 49.51 إلى 38.86، على التوالي.

■ **مؤشر سيادة القانون.** يركز المؤشر على مدى ثقة المتعاملين، والتزامهم بتطبيق القوانين في المجتمع. وجاء أفضل أداء عام 2005، حيث احتل الترتيب المؤي 54.07، وكانت هذه الفترة من أفضل فترات الحياة السياسية، ثم شهد عام 2013 أكبر تراجع في أداء هذا المؤشر ليصل إلى ترتيب مؤي 27.70، بيد أنه بدأ في التحسن التدريجي منذ عام 2015 ليصل إلى 45.19 في 2021، وهو أعلى تصنيف مؤي منذ عام 2013. ومن الواضح أن هذا التحسن في الأداء يرجع إلى تبني الحكومة حزمة من السياسات التي تساعد على تعزيز سيادة القانون، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار، والآليات الخاصة بتنفيذ العقود، وما إلى ذلك.

■ **مؤشر السيطرة على الفساد.** نجد أن أعلى تصنيف مؤي للمؤشر كان عام 2017 بحوالي 40.38، مقارنة بأقل تصنيف مؤي عام 2008 بنحو 25.24، وكما يوضح الجدول حدث تراجع في المؤشر عام 2020 ليصل إلى 24.04 كتصنيف مؤي، وعاد إلى الارتفاع الطفيف مرة أخرى عام 2021، ليصل إلى ترتيب مؤي 26.92، على الرغم من أن الدولة المصرية تبذل عديداً من الجهود في مكافحة الفساد. وبالنظر إلى وضع نقاط مصر في مؤشر مدركات الفساد مقارنة ببعض الدول ذات الدخل المتوسط، نجد أنها في مرتبة تعتبر أقل من المتوسط، فهي متقدمة على دول؛ مثل: باكستان، وكينيا، وبوليفيا، ومتأخرة عن دول؛ مثل: الأردن، والإمارات، والهند، والكويت.

الشكل 1.

عرض الرسم البياني لمؤشرات الحوكمة في مصر خلال الفترة (2003-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى Worldwide Governance Indicator.

مما سبق يتضح أن مختلف المؤشرات الخاصة بالحوكمة سجلت انخفاضًا ملحوظًا عام 2021 عما كانت عليه عام 2003، وهو ما يستدعي ضرورة تدخل الحكومة، ووضع سياسات لتحسين هذه المؤشرات، ومتابعة تنفيذها، ومن ثم، يمكن الإشارة إلى أن أولويات التدخل الحكومي هي مؤشر التصويت والمساءلة، ثم مؤشر الاستقرار السياسي؛ حيث إنهما أقل مؤشرين فرعيين (مؤشر متوسط القيمة) خلال الفترة، ثم مؤشر السيطرة على الفساد أفضل حالًا من مؤشر التصويت والمساءلة منذ عام 2018، حيث انتقل إلى مجموعة ذات قيمة مرتفعة (مؤشر مرتفع القيمة)، وهو ما يستوجب تدخل الحكومة لتفعيل السياسات والتشريعات والمحاسبة العلنية، ولا سيما أن الحوكمة تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق صغار المستثمرين، كما تشجع على دعم القدرات التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل، وتوليد الأرباح؛ مما يخلق فرص عمل، كما تسهم في محاربة الفساد، وملاحقة المفسدين، وتساعد على ظهور قطاع حكومي قادر وفعال يُؤمن خدمة المجتمع، ويوفر معدلات عالية من النمو، ويراعي كافة المصالح (Iskander, 2000). لذا، فإن إطلاق مبادرات جدية وذات أهمية من شأنها تفعيل الحوكمة، ووضع الحلقة المفقودة في سلسلة التطوير التي نرغب أن يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر خلال الفترة القادمة.

مراجعة مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر

يمكن تصنيف مصر ضمن المجموعة الثانية للدول الواعدة رقميًا؛ حيث يقع تقييم استعدادها الرقمي في المرحلة المتوسطة على مقياس الجاهزية الرقمية بناءً على مؤشرات الأداء الرقمي للعالم العربي (مؤشر

الاقتصاد الرقمي العربي، 2022)، وقد أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2022) على موقعها أن هناك اهتماما كبيرا بتنفيذ تطبيقات منظومة التحول الرقمي في مصر بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة، ولخدمة المواطنين.

وفي هذا السياق، تناولت الدراسة الحالية المؤشرات التالية: تنمية الحكومة الإلكترونية، والخدمات عبر الإنترنت، والمشاركة الإلكترونية، والبنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، لمعرفة وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر. ويوضح الجدول (2) بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة 2003-2022.

الجدول 2.

مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر خلال الفترة (2003-2022)

رأس المال البشري	مؤشر البنية التحتية	مؤشر الخدمات عبر الإنترنت	مؤشر المشاركة الإلكترونية			مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية Population 93.778.172 Income 3.010			Years
			Change	Value	Rank from 193	Change	Value	Rank from 193	
0.63750	0.55790	0.57300	+1	0.35230	107	-8	0.58950	103	2022
0.61920	0.46830	0.57060	-3	0.51190	106	-3	0.55270	111	2020
0.60720	0.32220	0.53470	+2	0.53930	109	+6	0.48800	114	2018
0.60480	0.30250	0.47101	+53	0.40678	107	+28	0.45941	108	2016
0.59120	0.35710	0.59055	+39	0.54901	54	-27	0.51293	80	2014
0.55880	0.22320	0.60130	-27	0.68420	15	+21	0.46112	107	2012
0.69730	0.12560	0.53015	-7	0.28571	42	+7	0.45180	86	2010
		0.60535	-24	0.25000	49	-20	0.47670	79	2008
		0.44615	-50	0.07936	73	-37	0.37929	99	2005
		0.10038	-	0.01639	123	-4	0.26530	136	2004
0.03490	0.03490	0.03493	-	0.01720	123	-	0.23841	140	2003

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى بيانات United Nations, 2022.

*تم عرض المتاح من السنوات على موقع الأمم المتحدة.

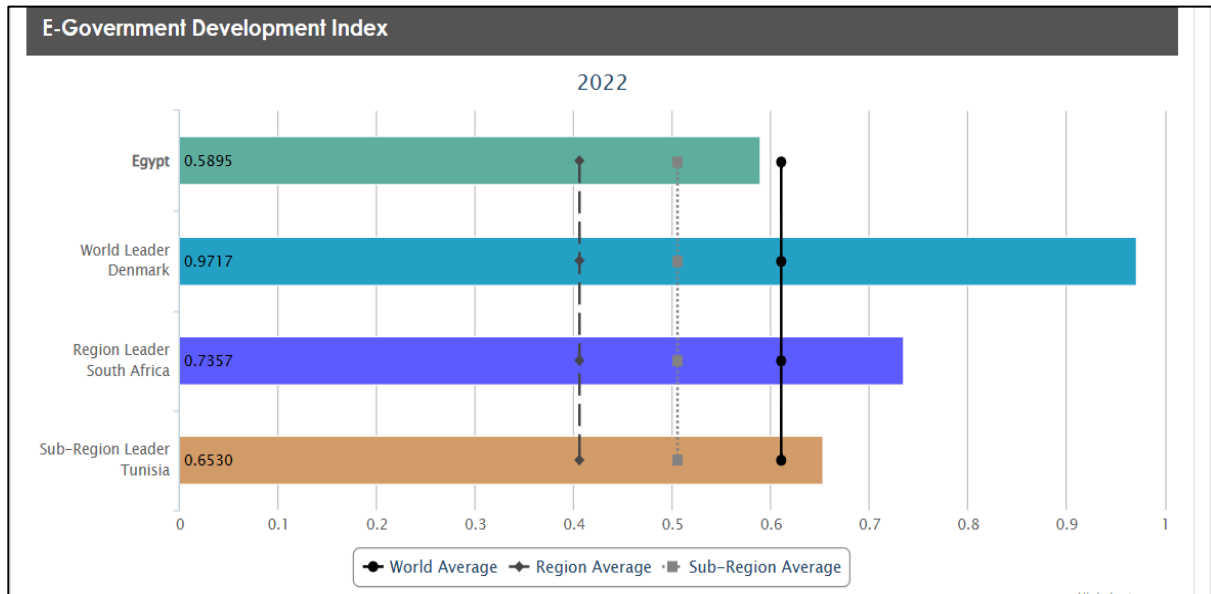
واقع مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في مصر

يقيس المؤشر مدى استعداد المؤسسات الوطنية، وقدرتها، على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتقديم الخدمات العامة، ونجد أن مصر حققت مستوى مرتفعًا نسبيًا في التحول الرقمي الحكومي، ونضجًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا الحكومية في ضوء الإصلاحات التي اتخذت مؤخرًا. وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على مجموع نقاط الدولة في المؤشرات الدولية، التي تقيس التحول الرقمي في القطاع العام، حيث شهد مجموع نقاط مصر على مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية تحسنًا على مدار العقدين الماضيين، وسجلت 0.58 في أحدث بيان لعام 2022، وهو ما يقرب جدًا من المتوسط العالمي البالغ 0.61، متجاوزة بذلك متوسط البلدان الإفريقية البالغ 0.40، كما هو موضح في

الشكل (2). وهكذا، خرجت مصر من فئة الأداء "المتوسط" إلى "فئة الأداء المرتفع" على مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (United Nations, 2022).

الشكل 2.

مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية



المصدر: [EGOVKB | United Nations > Data > Country Information](https://egovkb.un.org/Data/Country-Information).

ومن الواضح أن الحكومة الإلكترونية في تطور متسارع ومستمر على المستوى العالمي، حيث أصبحت 56% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن في مجموعة مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية المرتفع أو المرتفع جدًا، وعلى الرغم من وجود ارتباط إيجابي بين تصنيف مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية ومستوى دخل الدولة، فإن الموارد المالية ليست العامل الحسم في كثير من الأحيان؛ حيث إن الإرادة السياسية القوية، والقيادة الاستراتيجية، والالتزام بتوسيع توفير الخدمات الرقمية (وفقًا لقياس مؤشر الخدمة عبر الإنترنت) تسمح للدولة بالحصول على مرتبة أعلى في مؤشر الحكومة الإلكترونية أكثر من المتوقع.

وفيما يخص مصر، يتضح أنها تقدمت ثمانية مراكز في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لتكون بذلك في المركز 103، وفقًا لمؤشرات عام 2022 محققة تحسنًا من المركز 111 عام 2020 (الأمم المتحدة، 2022 ب). وجاء أداء مصر في المؤشر الفرعي بالتقرير (نضج التكنولوجيا الحكومية) 0.75 عام 2022، وهو أعلى من المتوسط العالمي الذي بلغ 0.55، والمتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي بلغ 0.595 (الهيئة العامة للاستعلامات، 2022). ويعكس هذا التقدم النسبي في الحكومة الإلكترونية -في الأساس- زيادة الاستثمارات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنية

التحتية الرقمية، ولا سيما في السنوات القليلة (الماضية)، متمثلاً في ميكنة عدد من الوظائف الحكومية الأساسية، وإطلاق المنصات والخدمات الحكومية الرقمية التي تسارعت في الآونة الأخيرة ضمن "استراتيجية مصر الرقمية" (مجموعة البنك الدولي، 2021).

واقع مؤشر المشاركة الإلكترونية في مصر

يُعدُّ هذا المؤشر أحد أهداف التنمية المستدامة الذي يعبر عن مدى إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات والخدمات من خلال استخدام التكنولوجيا، وقد جاءت نتائج دراسات عام 2020 مشجعة، وأظهرت إقبالاً على الخدمات الرقمية في مختلف المناطق الجغرافية؛ حيث تم تعزيز المشاركة الإلكترونية والنهج الذي يركز على البيانات، وزاد التركيز على بناء القدرات الرقمية. ومع ذلك يواجه هذا التقدم تحديات ومخاطر مثل خصوصية البيانات، ويرجع ذلك إلى الافتقار إلى البنية التحتية الرقمية، ومنصات الحكومة الإلكترونية المستدامة، والموارد المحدودة لتنفيذ سياسات الحكومة الإلكترونية. وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (2022)، احتلت مصر الترتيب 106 عام 2020 في مؤشر المشاركة الإلكترونية بقيمة 0.51190؛ لتحصل على مستوى مرتفع يتقدم ثلاثة مراكز عن عام 2018. وقد أكد التقرير حصول مصر في هذا المؤشر على الفئة المرتفعة؛ حيث جاءت في المركز الثامن عربياً متساوية مع المغرب وسوريا.

كما تقدمت مصر ثمانية مراكز بمؤشر جاهزية الشبكة العالمية، والذي يقيس مدى قدرة الدول على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في الاستعداد للمستقبل، لتحل المركز 84 عام 2020، مقارنة بالمركز 92 عام 2019 (الهيئة العامة للاستعلامات، 2021)، بينما تراجع ترتيبها تراجعاً طفيفاً في مؤشر المشاركة الإلكترونية إلى 107 عام 2022 مقارنة بترتيبها 106 عام 2020 (United Nations, 2022).

واقع مؤشر الخدمات عبر الإنترنت

حققت مصر تقدماً في مؤشر الخدمات عبر الإنترنت عام 2022 بقيمة 0.5730، وهي أعلى قيمة منذ 2014، والتي كانت تقدر بقيمة 0.5905، وهو ما يعني اهتمام مصر بتقديم الخدمات الرقمية، وتعزيز الثقة فيها. ولكن الأمر يتطلب استراتيجية لاستكمال الخدمات الحكومية الإلكترونية عبر الإنترنت، والتخلص من المعاملات الورقية والمباشرة للمواطنين؛ لتحسين فعالية الحوكمة، والجودة التنظيمية للقطاع.

واقع مؤشر البنية التحتية الرقمية في مصر

تعمل البنية التحتية الرقمية على تطوير، واستخدام، وتبادل النظم الرقمية (المنتجات والخدمات)، وتشمل شبكات الاتصالات الثابتة واللاسلكية، بما في ذلك شبكات النطاق العريض فائقة السرعة، وشبكات الألياف البصرية الأرضية، وخطوط الألياف عبر خطوط الكهرباء، والاتصالات المتنقلة، والكابلات البحرية، والاتصالات بالأقمار الصناعية، ونقاط تبادل شبكة الإنترنت، والبنية التحتية البريدية، والبنية التحتية الرقمية، والأجهزة الرقمية، ومراكز البيانات والاتصالات، والمنصات الرقمية ذات الأسعار المعقولة. وتُعد البنية التحتية الميسورة التكلفة، والسهولة المنال، الأساس لتحقيق تحول رقمي شامل (الاتحاد الإفريقي، 2020).

وقد احتلت مصر الترتيب 96 دوليًا من بين 138 دولة في مؤشر تحقيق المتطلبات الأساسية من البنية التحتية عام 2016/2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022)، بالإضافة إلى ذلك يُعد 2022 عام التحول الرقمي السريع في مصر، بعد أن تسببت جائحة كورونا في قيود جديدة على حركة الملايين من البشر، أدت إلى طفرة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ومنصات التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، ويتضح ذلك من الجدول السابق، حيث ارتفع المؤشر من 0.3222 عام 2018 إلى 0.5579 عام 2022.

وفي إطار سعي الدولة المصرية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خمسة منافذ للخدمات الرقمية للمواطنين، وهي: منصة "مصر الرقمية"، وتطبيقات الهاتف المحمول، ومراكز الاتصال (15999)، ومكاتب البريد، ومراكز خدمة المواطنين. وتم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير البنية التحتية للاتصالات عام 2019 في جميع أنحاء الجمهورية باستثمارات بلغت 30 مليار جنيه، والمرحلة الثانية في النصف الثاني من 2020 بتكلفة بلغت نحو 5.5 مليارات جنيه خلال عام 2021. وأثمرت هذه الجهود عن تضاعف سرعة الإنترنت في مصر أكثر من ست مرات عن يناير 2019، وحصلت الشركة المصرية للاتصالات على تصنيف أسرع إنترنت في شمال إفريقيا، وتقدمت مصر في سرعة الإنترنت 69 مركزًا في العام 2019، لتحل المركز 97 بعد أن كانت تحتل الترتيب 166 عالميًا في ديسمبر 2018 من بين 177 دولة وأصبحت في عام 2020 بالمركز 91 (المركز الديموجرافي بالقاهرة، 2022).

واقع مؤشر رأس المال البشري في مصر

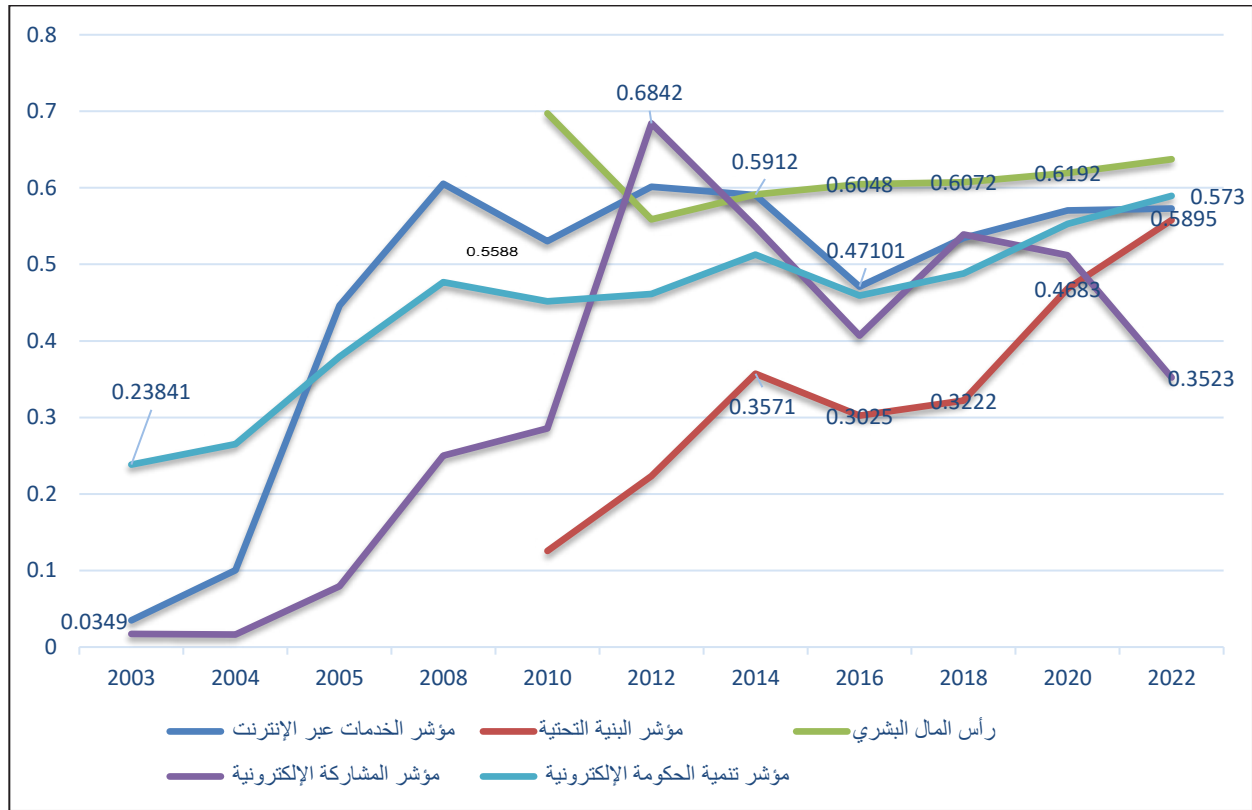
يمثل رأس المال البشري أحد أهم محددات النمو طويل الأجل، حيث يمثل تحول العمل ورأس المال الطبيعي إلى رأس مال بشري ومعرفي واجتماعي وثقافي وإبداعي أبرز عناصر إنتاج السلع والخدمات، وفقاً للمفهوم الحديث للاقتصاد المعرفي. ويتكون مؤشر رأس المال البشري من أربعة مكونات تتمثل في: نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، والنسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، وسنوات الدراسة المتوقعة، ومتوسط سنوات الدراسة.

وتهتم الدولة بتوفير التدريب وبناء القدرات لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات، والخريجون، والمهنيون، والمرأة، وذوو الهمم؛ حيث لا يمكن بناء مجتمع رقمي دون وجود المستوى، والخبرة، والأعداد الكافية من الموارد البشرية التي يمكنها أن تتولى تنفيذ هذه المهمة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022). ويشير تقرير الأمم المتحدة (2022) إلى أن مؤشر رأس المال البشري في مصر زاد عام 2022 إلى 0.63750. وفيما يتعلق بالتنمية البشرية فقد حدث ارتفاع بسيط في مؤشر التنمية البشرية بمعدل 0.5% عام 1991 ليصل إلى 0.7% عام 2018، وذلك بسبب زيادة الملحقين بالجامعات المصرية والحكومية والخاصة، وزيادة أعداد الجامعات الحكومية، وعدد البرامج الجديدة بها من 118 إلى 171 برنامج، وزيادة أعداد الجامعات الخاصة من 18 إلى 26 جامعة خلال الفترة 2014-2017، بالإضافة إلى السعي لتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة (Padilla & Hudson, 2019).

تشير نتائج دليل رأس المال البشري إلى تواضع أداء مصر، بوجه عام، حيث احتلت المرتبة 97 من 130 دولة عام 2020، ومن ناحية أخرى سجلت معدل أداء يقترب من 44% في مؤشر فجوة رأس المال البشري، الذي يعكس حجم الهدر في قدرات ومهارات بشرية كان من الممكن الاعتماد عليها للارتقاء بمعدلات نموها. وعلى مستوى محاور الدليل المركب الفرعية، احتلت مصر المرتبة 80 عالمياً فيما تملكه من طاقات بشرية حصلت على مستوى تعليمي ومهاري مرتفع، والمرتبة 126 في كفاءة استخدام رأس مالها البشري في إنتاج سلع وخدمات بأسواق العمل، والمرتبة 86 في جهودها من أجل تنمية وتطوير رأس مالها البشري، وهي مؤشرات تُعدُّ أقل من المتوسط العالمي. وعلى مستوى قوة عملها وخريجيتها من تنوع في المهارات المتخصصة في أسواق العمل كان ترتيب مصر الدولة 50 على المستوى العالمي، وهي نتيجة يمكن البناء عليها للارتقاء وتنمية رأس المال البشري المصري مستقبلاً (الأمم المتحدة، 2020).

الشكل 3.

تطور موقف مصر في المؤشرات الفرعية للحكومة الإلكترونية خلال الفترة (2003-2022) *



المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى United Nations, UN E-Government Surveys, 2003:2022, New York: UN
*تم عرض المتاح من السنوات على موقع الأمم المتحدة.

يلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

- أن مؤشر البنية التحتية للاتصالات هو أقل مؤشر فرعي (مؤشر متوسط القيمة) خلال الفترة (2010-2020)، وهو أحد الأسباب الرئيسية في تراجع ترتيب مصر عالمياً على مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، كما أنه يشير إلى انخفاض مستوى البنية التحتية للاتصالات، وهو ما يستوجب تدخل الحكومة المصرية.
- مؤشر الخدمات عبر الإنترنت أفضل حالا من مؤشر البنية التحتية للاتصالات منذ عام 2018؛ حيث انتقل إلى مجموعة ذات قيمة مرتفعة (مؤشر مرتفع القيمة)، وهو ما يستوجب تدخل الحكومة لاستكمال نشر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.
- مؤشر رأس المال البشري يقع في المجموعة ذات قيمة مرتفعة خلال الفترة، وهو أفضل مؤشر فرعي، لكنه لا يزال يستلزم تدخل الحكومة، وبخاصة مكافحة الأمية الهجائية والرقمية.
- أولويات التدخل الحكومي هي مؤشر البنية التحتية للاتصالات، ثم مؤشر الخدمات عبر الإنترنت، ثم مؤشر رأس المال البشري.

■ إن مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية هو المؤشر العام، ويتكون من متوسط الثلاثة مؤشرات الفرعية، وفيما يخص مصر على هذا المؤشر فهي تتردد ما بين المجموعة ذات قيمة متوسطة والمجموعة ذات قيمة مرتفعة، ولم تدخل مصر خلال الفترة محل الدراسة المجموعة "ذات قيمة مرتفعة جدًا" على الإطلاق، وهو ما تسبب في تراجعها في الترتيب العالمي والإقليمي.

وهناك ما يُعرف بتقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الذي يحتوي على أحدث المعلومات والبيانات والاستنتاجات المستخلصة من التقارير الدولية التي أصدرتها المنظمات العالمية الرائدة في مجالات التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي؛ حيث يصدر التقرير مع حلول الربع الثاني من عام 2022، ويوضح أن الدول العربية بحاجة إلى تطوير القوة العاملة في المستقبل القريب حتى تستطيع الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي العالمي، وكذلك تعزيز البنية التحتية للنطاق العريض الثابت. وقد قام تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتقييم 22 دولة عربية بناء على مدى استعدادها الرقمي، وعلى قدرتها على الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي. وتم إجراء هذا التقييم من خلال تسع ركائز رئيسة تشمل: البنية التحتية، والابتكار، والأسواق، والعمال، والهياكل المؤسسية والحكومية، والقوة العاملة، والمهارات الرقمية، وخدمات الحكومات الإلكترونية والمعرفة والتكنولوجيا، والأسواق المالية، والتنمية المستدامة. وقد استندت بيانات كل ركيزة من هذه الركائز إلى مجموعة من المؤشرات الدولية التي حددت الفرص والتحديات المتاحة لـ 22 دولة عربية (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2022).

واقع مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

يعتبر تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي أداة محفزة للإسهام في تطوير الخطط التنموية للدول العربية، وتصوير مدى عمق ونضج الممارسات في قطاعات الحكم الرشيد، وفعالية المؤسسات الحكومية، والابتكار ورأس المال البشري، والقدرة التنافسية، وعملية صنع القرار، ويمثل استعراض هذا التقرير أداة توجيهية لتطوير القطاعات المحورية مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية والإدارة العامة؛ حيث أشارت نتائج التقرير إلى أن مصر جاءت ضمن المجموعة الثانية دول ذات المسرعات الرقمية، والتي تتميز بجاذبية استثمارية من الدول الرائدة ومن جميع أنحاء العالم، وتحتل المرتبة ما بين 7 إلى 12، والتي حققت نتائج فوق 46 نقطة. يركز التقييم في تقرير المؤشر على تسع ركائز أساسية متوازية مع الأبعاد الاستراتيجية، وأشار التقرير إلى أن ترتيب مصر وفقًا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 كان العاشر بقيمة مؤشر 52.36.

وتوضح الأشكال التالية (4-أ) و(4-ب) أداء مصر الرقمي وفقاً للركائز التسعة على النحو التالي:

الركيزة الأولى المؤسسات، وتتمثل في الحكومة الرقمية، بلغت قيمة المؤشر 50.82 بترتيب 11، والركيزة الثانية البنية التحتية المتمثلة في الأسس الرقمية وكانت قيمة المؤشر 39.25 بترتيب 10، والركيزة الثالثة القوى العاملة المتمثلة في الاستعداد الرقمي للمواطن وكانت قيمة المؤشر 59.33 بترتيب 10، والركيزة الرابعة الحكومة الإلكترونية وبلغ المؤشر 55.27 بترتيب 9، والركيزة الخامسة الابتكار المتمثل في الابتكار الرقمي ووصلت قيمة المؤشر إلى 48.67 والترتيب إلى 7، والركيزة السادسة المعرفة والتكنولوجيا وبلغت قيمة المؤشر 20.66 والترتيب 9، والركيزة السابعة قوى السوق وبلغت قيمة المؤشر 64.90 بترتيب 4، والركيزة الثامنة المتمثلة في نمو سوق المال بلغت قيمة المؤشر 66.56 بالترتيب 11، وأخيراً الركيزة التاسعة المتمثلة في التنمية المستدامة، حيث تشير البيانات إلى أن مصر أنجزت 65.77% من خارطة الطريق الخاصة بتحقيق أهداف التنمية السبعة عشر بترتيب عالمي 82.

الجدول 4-أ.

تحليل الأداء الرقمي لمصر عام 2022

الملف الاقتصادي	
متوسط دخل الفرد (بالدولار)	3.569.2\$
متوسط الدخل القومي للدولة	منخفض
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	1.152
السكان (مليون نسمة)	102.3
معدل البطالة (%)	10.4

الجدول 4-ب.

تحليل مستوى الأداء الرقمي لمصر عام 2022

مستوى الأداء			
المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	50.82	11
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	39.25	10
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	59.33	10
الحكومة الإلكترونية الخدمات	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	55.27	9
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	48.67	7

9	20.66	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
4	64.90	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
11	66.56	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
12	65.77	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	
10	52.36	إجمالي قيمة المؤشر	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022.

الجدول 4-ج.

تحليل الأداء الرقمي المؤسسي لمصر عام 2022.

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	47.10
1.2	البنية التنظيمية	36.13
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	69.24
إجمالي قيمة المؤشر		50.82
الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	58.80
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	43.10
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	19.00
2.4	أداء الخدمات اللوجستية	36.10
إجمالي قيمة المؤشر		39.25
الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	48.50
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	46.30
3.3	القوى العاملة المستقبلية	59.90
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	47.10
3.5	تنوع القوى العاملة	99.83
إجمالي قيمة المؤشر		59.33

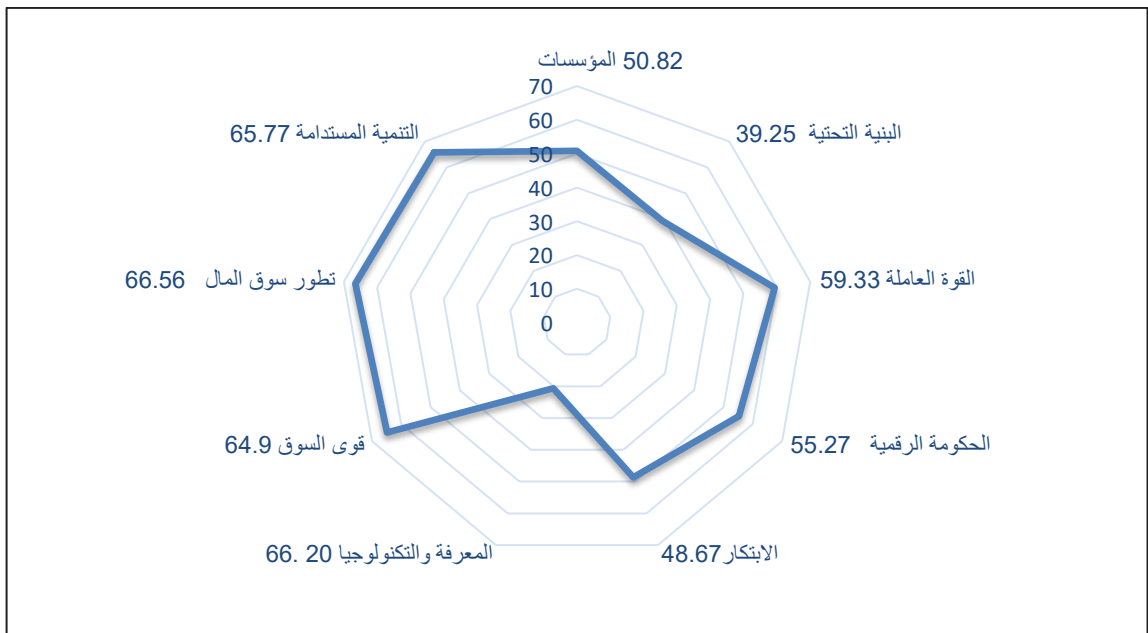
الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
41	مؤشرات البنية الأساسية للاتصالات	46.83
42	مؤشرات خدمات الحكومة الرقمية	57.06
43	مؤشرات رأس المال البشري	61.92
إجمالي قيمة المؤشر		55.27
الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	63.09
5.2	التعاون متعدد الأطراف	66.67
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	80.90
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	3.20
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	13.95
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	48.67
إجمالي قيمة المؤشر		47.10
الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
6.1	شهادة الجودة (أيزو 1009)	5.29
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.20
6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	10.26
64	تطوير نماذج جديدة من الشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	66.91
إجمالي قيمة المؤشر		20.66
الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على القروض	65.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	64.00
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	65.70
إجمالي قيمة المؤشر		64.90
الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	31.20
8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	78.18
8.3	توافر صناديق التمويل	59.62

15.50	القيمة السوقية	8.4
88.06	سلامة البنوك	8.5
9.10	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	8.6
88.90	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	8.7
79.90	تكلفة بدء نشاط تجاري	8.8
66.56	إجمالي قيمة المؤشر	
قيمة المؤشر	التنمية المستدامة	الركيزة التاسعة
74.32	الهدف 1: القضاء على الفقر	9.1
64.32	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	9.2
71.22	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهة	9.3
87.58	الهدف 4: التعليم الجيد	9.4
56.81	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	9.5
47.02	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	9.6
59.15	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	9.7
65.77	إجمالي قيمة المؤشر	

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. (2022).

الشكل 4.

تحليل الأداء الرقمي لمصر عام 2022



المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. (2022).

تحليل الفجوة والأداء الرقمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر

بعد استعراض التقارير والمؤشرات العالمية، يخلص تحليل الفجوة إلى رصد نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتحديات، والتي تنقسم في العموم إلى تحديات مؤسسية، وتحديات متعلقة بالبيئة التشريعية، بهدف تعزيز تطبيق الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يعتبر وضع مصر متأخرًا -بشكل عام- مقارنة بدول أخرى، مثل: السعودية، والإمارات، والهند، والكويت، وقطر في مؤشرات الحوكمة والحكومة الإلكترونية. (Savoldelli et al., 2014). ومن ثمَّ، فإن المعضلة تتعلق في الواقع بقضايا الحوكمة، والمواءمة بين المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصحاب المصلحة المتنوعين الذين تشملهم هذه المبادرات. ويرصد الجدول (3) التحليل الرباعي SWOT للحكومة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول 5.

تحليل رباعي لحكومة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر وفقًا للمؤشرات العالمية

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>يمكن حصر نقاط القوة الخاصة بحكومة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الالتزام والدعم السياسي من القيادة المصرية بدرجة متوسطة لبرنامج الحكومة الإلكترونية. ■ تعزيز الإنفاق على مشروع الحكومة الإلكترونية ومنها مشروع خطوط الألياف الضوئية للجهات الحكومية، وتخصيص 7.8 مليارات جنيه لمشروع تحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي في موازنة 2020/2019. ■ اهتمام مصر بتقديم الخدمات الرقمية وتعزيز الثقة فيها، حيث يعتبر عام 2022 هو عام التحول الرقمي السريع في مصر، بعد أن تسببت جائحة كورونا في قيود جديدة على حركة ملايين من البشر، أدت إلى طفرة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ومنصات التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية. 	<p>يمكن حصر نقاط الضعف للحكومة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ عدم وجود استراتيجية واضحة معلنة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ■ لا توجد خطط تنفيذية لممارسة معايير الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ■ تتطلب الحكومة الإلكترونية تمويلًا كبيرًا ومستمرًا لضمان استدامة تشغيل الخدمات الإلكترونية الحكومية، وتأمينها بعد بنائها مع تحديثها المستمر. ■ عدم إشراك المعنيين (المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية، والخبراء) في اتخاذ القرارات، وعند تخطيط وتصميم وتطوير الخدمات الإلكترونية الحكومية؛ حيث لا يوجد آلية واضحة لإشراك الأطراف المعنية في ذلك الأمر. ■ عدم وجود منظومة لقياس إتاحة خدمات الحكومة الإلكترونية، فلا يوجد مؤشرات لقياس نسبة الخدمات

<p>الحكومية الإلكترونية الفعالة بالنسبة لإجمالي الخدمات الحكومية.</p> <p>■ عدم قدرة الحكومة على تحفيز ونقل الطلب على الخدمات العامة الإلكترونية بسبب أسعار خدمات الإنترنت، أو الأمية الهجائية والأمية الرقمية، أو التخطيط غير الجيد وما إلى ذلك، فعلى سبيل المثال وصل عدد المشتركين في منصة مصر الرقمية بنهاية 2022 إلى حوالي 7 ملايين مشترك، وهو يعتبر رقما قليلا نسبيا بالمقارنة بعدد مستخدمي الإنترنت في مصر، الذي وصل في بداية عام 2023 لحوالي 80.75 مليون مستخدم (Digital Reportal, 2023).</p> <p>■ ضعف خبرات موظفي تكنولوجيا المعلومات بالجهات الحكومية، وعدم وجود برامج تدريبية لهم، حيث يفقر موظفو القطاع العام غالبًا إلى كفاءات القرن الحادي والعشرين مثل المهارات الرقمية، ومعرفة البيانات، والقدرة على حل المشكلات باستخدام التفكير المنهجي، والقدرة على توقع السيناريوهات المستقبلية، والسعي نحو الابتكار.</p> <p>■ لا يوجد ضمن مشروعات الحكومة الإلكترونية مشروعات للهوية الرقمية، أو النفاذ الموحد، أو مشروع للبيانات الحكومية المفتوحة وغيرها من المشروعات القومية، التي تعتبر روافع لمشروع الحكومة الإلكترونية.</p> <p>■ عدم وجود جهات رقابية للمساءلة والمحاسبة ومتابعة إنفاق القطاع.</p> <p>■ عدم إيجاد قسم في الهيكل التنظيمي للقطاع يكون مهتما بحماية أمن المعلومات؛ تدعيمًا لمفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات.</p> <p>■ عدم وجود إطار موحد لقياس رضا الجمهور (الشفافية/ المشاركة الفساد المالي والإداري).</p>	<p>■ اهتمام الدولة بمشروع تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وإطلاق العديد من منافذ الخدمات الرقمية للمواطنين، مما يعد داعماً أساسياً للمؤشر الفرعي للحكومة (الجودة التنظيمية).</p> <p>■ تهتم الدولة بتوفير التدريب وبناء القدرات لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات والخريجين والمهنيين والمرأة وذوي الهمم (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022)، زيادة الملحقين بالجامعات المصرية والحكومية والخاصة، وزيادة الجامعات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى السعي لتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة.</p> <p>■ انخفاض مستويات مقاومة التغيير للتحويل الرقمي من الأطراف المعنية.</p> <p>■ توفير بنية قانونية مناسبة مثل قانون حماية البيانات الشخصية، وقانون مكافحة الجريمة المعلوماتية، وقانون التوقيع الإلكتروني.</p> <p>■ تعمل مصر على تطوير خارطة طريق للحكومة الرقمية بالشراكة مع هيئة الرقابة الإدارية.</p>
--	--

التحديات	الفرص
<p>تواجه الحكومة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر عدة تحديات:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ يعتبر الفساد أحد التحديات التي تواجهها الحكومة المصرية ويؤثر بشكل مباشر على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وغيرها، بما فيها الحكومة الإلكترونية. ■ عدم توافر الدعم الحكومي والإداري الكامل والمستمر؛ حيث ينطوي تحدي القيادة على معضلة تتمثل في أن مبادرات التحول الإلكتروني عمومًا تلقى اهتمامًا كبيرًا في مراحلها الأولى، وتحظى بالدعم القوي من الحكومات والقيادات. لكن تلك المشروعات سرعان ما تبدأ في الخروج من اهتمام الحكومة، ثم تتوارى في أسفل سلم الأولويات. ■ الاحتياج إلى الأطر التنظيمية والتشريعية؛ لتعزيز التحول الرقمي، والخدمات الرقمية الحكومية، ومن أهم القوانين المطلوبة قانون المعاملات الإلكترونية للمواطنين والمؤسسات، وقانون الهوية الإلكترونية للجميع. ■ مخاطر الأمن والخصوصية: تمثل الخصوصية والأمن السيبراني عقبتين بالغتي الأهمية في تنفيذ الحكومة الإلكترونية في إطار اهتمام المواطنين. وتتطلب الخصوصية ضمان مستوى مناسب من الحماية فيما يخص المعلومات المنسوبة إلى الأفراد، وعلى الحكومة أن تلتزم بضمان حقوق المواطنين فيما يتعلق بالخصوصية، والمشروعية. ■ ضعف البنية التحتية التكنولوجية: تُعد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أحد التحديات الرئيسية للحكومة الإلكترونية، حيث يتطلب الأمر تحسين أداء الإنترنت لتمكين مشاركة المعلومات، وفتح قنوات جديدة للاتصال، وتقديم الخدمات 	<p>برغم التحديات وتعقدها فإن هناك العديد من الفرص نرصدها فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ يمكن تعزيز برنامج الحكومة الإلكترونية في ظل تزايد عدد مستخدمي الإنترنت في مصر، وكذلك عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لنقل الطلب على الخدمات والوسائل الرقمية. ■ يمكن تعزيز البيانات والحكومة المفتوحة من خلال إدراج سياسات وبرامج تعززها ضمن استراتيجية التحول الرقمي مع توظيف التقنيات الحديثة مثل Web 2.0، وكذلك تقنيات تحليلات البيانات الضخمة، وما إلى ذلك؛ من أجل ضمان إشراك كافة الأطراف المعنية في صنع السياسات والقرارات، وشفافية البيانات. ■ يمكن الاستفادة من التطورات التي تحققت مؤخرًا فيما يتعلق بالتحول الرقمي من أجل تحسين مؤشرات الحكومة الرئيسية مثل "كفاءة المؤسسات العامة"، وهي أولوية رئيسية ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية. ■ من أجل التعامل مع التطورات يتعين على القطاع اغتنام الفرص الجديدة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والاستعانة بالبيانات؛ لتحفيز الأعمال، وحمايتها ضد المخاطر المحتملة التي قد تنتج عن تلك الثورة التكنولوجية. ■ هناك فرصة للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، مثل: البلوك تشين (Block Chain)، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، وما إلى ذلك؛ لتبسيط الإجراءات، وحل المشاكل المرتبطة بخدمات الحكومة الإلكترونية.

<p>الجديدة. ويتطلب تنفيذ إطار الحكومة الإلكترونية بأكمله بنية تحتية قوية للتكنولوجيا.</p> <p>■ وجود عدد من التحديات الثقافية والاجتماعية تقف أمام تقدم ونمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p> <p>■ مقاومة تتعلق بتقبل السياسات والمعايير والمسؤوليات الجديدة.</p> <p>■ تعدد الجهات الحكومية التي تدير برنامج الحكومة الإلكترونية مع ضعف التنسيق بينها وبين بقية الجهات الحكومية الأخرى (عدم وجود التكامل الأفقي)، مما أدى إلى ازدواجية الجهود، وكذلك عدم وجود تكامل في الخدمات العامة الإلكترونية، سواء من حيث نوعية الخدمات أو الربط بين الخدمات (عدم وجود التكامل الرأسي).</p> <p>■ الهدف الأساسي من الحوكمة هو المواءمة بين فوائد تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها، ويعتبر هذا الهدف من التحديات والقضايا التي تواجه القطاع.</p> <p>■ ارتفاع معدلات تزايد السكان، والفقر، والأمية.</p>	<p>■ تطوير المناهج وإضافة المهارات الرقمية سيسهمان في تطوير الموارد البشرية، وبالتالي يعود بالتحسين على قطاع تكنولوجيا المعلومات.</p>
--	---

المصدر: من إعداد الباحثين، استنادًا إلى تحليل SWOT.

نتائج ومقترحات الدراسة

النتائج

بعد دراسة ومراجعة بيانات مؤشرات الحوكمة ومؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات، تم التوصل إلى تحليل فجوة تطبيق الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، الذي تضمن العديد من المبادرات والحلول التي تقوي نقاط الضعف، وتحد من التحديات، وتضمن التفوق في مواطن القوة، واستغلال الفرص المتاحة للتطبيق الفعال للحوكمة في هذا القطاع. ويأتي هذا التوجه بهدف تحسين أداء القطاع، وتحقيق رؤية مصر 2030، الذي سيؤدي بالضرورة إلى تحسين مؤشرات الحوكمة، والحكومة الإلكترونية في مصر، وصولاً إلى الترتيب الدولي والعالمي المرتفع جدًا.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ممارسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر ضعيفة وفقاً للمؤشرات العالمية، وهو ما يدل على ضعف أداء القطاع، وخصوصاً في مشروع الحكومة الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية، وعدم وجود شفافية في مشاركة البيانات، ومن ثَمَّ فإن التطبيق الفعّال لمعايير الحوكمة يسهم في تحسين أداء القطاع، وتحسين ترتيبه في المؤشرات العالمية.
- عدم وجود خطة استراتيجية واضحة ومعلنة للاستمرار في التنفيذ الفعلي لخدمات الحكومة الإلكترونية، حيث إن انتشار الخدمات الإلكترونية بطريقة غير منظمة يؤدي إلى المزيد من الإرهاق الإداري في القطاع الحكومي بدلاً من أن يضيفي عليها الفعّالية والشفافية، ولمواجهة هذا التحدي تأتي حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعّالة من أجل التأكد من أن الخدمات الحكومية الإلكترونية المستهدفة سوف تدور في فلك الاستمرارية والتكامل والتجانس، وترفع أداء حوكمة القطاع إلى مستويات أفضل من المستوى الحالي.
- لا توجد استراتيجية أو خطة معلنة لحكومة التحول الرقمي، عامة، ومشروع الحكومة الإلكترونية والحكومة المفتوحة، خاصة، فمن الصعب نجاح برنامج للحكومة الإلكترونية وصولاً إلى المنافسة عالمياً مع الدول الأخرى بدون خطط للحكومة المفتوحة، والإصلاح الإداري، والشفافية، والمشاركة، ومكافحة الفساد.
- تقييم برنامج الحكومة الإلكترونية لمصر، غير معلن، من حيث حجم الخدمات الحكومية الإلكترونية وتصنيفها، مما ينعكس بالسلب على فعّالية الحكومة.
- يواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر عدة تحديات؛ أهمها: ضعف البنية التكنولوجية، وضعف مستوى التمويل، والبيروقراطية، والفساد، وترهل الجهاز الإداري، وعدم إصدار الهوية الرقمية، هذا بالإضافة إلى الاتجاه مؤخراً نحو تعزيز النفاذ الموحد، ونقل الطلب بالكامل على الخدمات العامة الإلكترونية، ومواجهة الفجوات الرقمية، وتعزيز الشمول الرقمي، ونشر ومشاركة البيانات.
- يُعدُّ مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية من ضمن الأسباب الرئيسة في تراجع مصر في الترتيب العالمي والإفريقي، كما يُعدُّ مؤشرا التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، أحد الأسباب الرئيسة في تراجع ترتيب مصر عالمياً على مؤشر الحوكمة، وهو ما يستوجب تدخل الحكومة المصرية من خلال إنشاء لجان ومحاكمات علنية لمحاربة الفساد، وإقرار تشريعات عامة تعزز من مشاركة البيانات والشفافية، وتفعيل اتفاقيات دولية خاصة بمحاربة الجريمة في إطار حرص مصر على تحقيق التنمية المستدامة،

والحد من هدر موارد الدولة، والتصدي للمخاطر، وتحقيق الاستغلال الأمثل لثمار الإصلاح الاقتصادي، وتطوير أداء القطاع.

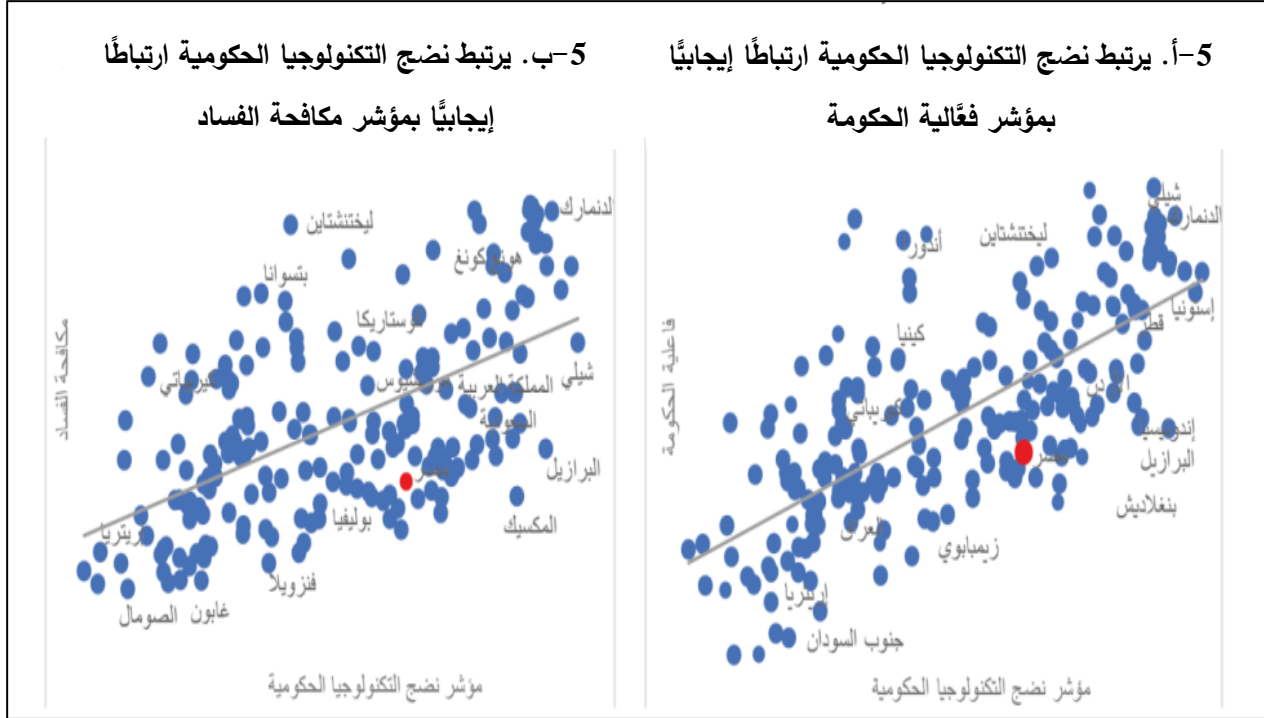
- على الرغم من أن مؤشر السيطرة على الفساد انتقل إلى مجموعة ذات قيمة مرتفعة (مؤشر مرتفع القيمة) عام 2018، فإنه لا يزال يستوجب تدخل الحكومة لزيادة تفعيل السياسات والتشريعات والمحاسبة العلنية، ومراقبة المسؤولين عن مسؤولياتهم، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الموضوعة.
- أوضحت النتائج ضعف مستوى البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو يُعدّ عاملاً رئيساً لضعف تطور الحكومة الإلكترونية في مصر، وتراجع مؤشرات عالمياً، وهو ما يستوجب التدخل لتعزيز تحسين البنية التحتية، ومواكبة التطورات التكنولوجية.
- أوضحت النتائج ضرورة تدخل الحكومة لإطلاق برامج ومبادرات محو الأمية الهجائية والرقمية.
- وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في الآونة الأخيرة، لا تزال عملية التحول الرقمي لكل من الأنظمة التي تواجه المستخدم (من الحكومة إلى المستهلك) ومن جهة حكومية إلى أخرى تواجه التحديات، ويتعين تطبيق حلول رقمية متكاملة بحيث يحدث التحول الرقمي في كل خطوة من خطوات أي إجراء حكومي.
- تضمنت النتائج ارتفاع تصنيف مصر في مؤشر جودة الأطر التنظيمية، والذي يقيس مدى قدرة الحكومة على إعداد وتنفيذ سياسات وإجراءات جيدة، من شأنها أن تساعد على تعزيز تنمية القطاع.

على الرغم من التحديات ونقاط الضعف للحكومة الإلكترونية، فإن هناك العديد من نقاط القوة متمثلة في الدعم السياسي والحكومي، والاستثمارات العامة لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، ووجود بعض التشريعات اللازمة، مثل: قانون التوقيع الإلكتروني، وقانون حماية الخصوصية، والاستثمارات العامة في بناء القدرات بالتوسع في كليات الحاسبات والمعلومات، والبرامج التدريبية المهنية بالمعاهد التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووجود الجيل الرقمي، وما إلى ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنه عملت مصر على تطوير خارطة طريق للحكومة الرقمية بالشراكة مع هيئة الرقابة الإدارية، ويمكن ملاحظة تحسن الحوكمة عمومًا من خلال رقمنة الخدمات الحكومية، حيث يظهر الشكل (5) أن مصر تقع دون خط الاتجاه المنحدر الإيجابي positive trendline sloping، ويشير هذا إلى أنه بالنسبة لمستوى نضج التكنولوجيا الحكومية في مصر، من المتوقع أن تكون فعالية الحكومة، ومكافحة الفساد في المستويات الأعلى، وانطلاقاً من إدراك أن اعتماد المستخدمين الأفراد للحلول الرقمية وتغيير مفهومهم للحكومة تدريجيًا

يستغرق وقتاً، ثمة فرص أخرى لتعزيز مسيرة التحول الرقمي الحكومي في مصر بما ينعكس بشكل إيجابي في نهاية المطاف على مؤشرات الحوكمة هذه.

الشكل 5.

مؤشرات الحكومة الإلكترونية وارتباطها بالحوكمة



مقترحات الدراسة

تستعرض الدراسة بعض المقترحات الأساسية لتحسين الحوكمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر وصولاً إلى جهاز إداري كفء وفعال قادر على المواءمة مع المتغيرات، ويحسن من إدارة موارد الدولة، ويقدم خدمات إلكترونية متميزة، ويتسم بالشفافية، ويخضع للمساءلة، ويزيد من رضا المواطن، ويتفاعل معه، ويستجيب له. ومن هنا تقدم الدراسة الحالية مجموعة من المقترحات على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي من ناحية، وعلى المستوى التشريعي والقانوني من ناحية أخرى، وذلك كما يلي:

على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي

- وضع منهج حوكمة مصمم خصوصاً يلائم الأهداف الاستراتيجية للقطاع هو من المقترحات المهمة لنجاح حوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سريع النمو.
- استكمال خدمات الحكومة الإلكترونية بإصلاحات من شأنها استكمال الإجراءات الحكومية، وتبسيطها، وترشيدها، واعتماد نهج الحكومة بأكمله في التحول الرقمي والتشغيل البيئي، وتعزيز

البنية التحتية الرقمية في مختلف أنحاء الدولة، وذلك من أجل توفير الخدمات الحكومية الإلكترونية الأساسية بلا انقطاع؛ لكي يبلغ القطاع كامل إمكاناته.

- **وجود وزارة مسؤولة عن تنفيذ برنامج حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطويره، بالتنسيق مع بقية الوزارات، حيث كانت المسؤولية موزعة بين وزارتي الاتصالات والتخطيط؛ مما سبب العديد من التداخلات في الاختصاصات والمبادرات والمشروعات.**
- **إعداد استراتيجية للحكومة الإلكترونية تتكامل مع استراتيجية الحكومة للإصلاح الإداري والفساد، وحوكمة القطاع، وترتكز على تلبية طلبات المستخدم، وتقوم برقمنة العمليات بدلاً من ميكنتها، وتقدم خدمات استباقية وتفاعلية، مع إتاحة مشاركة البيانات بشكل تلقائي ومستدام، على أن تتضمن خططاً تنفيذية تشمل محاور التخطيط والتنفيذ وجدول زمني، والتمويل ومصادره، والخدمات المستهدفة، وتبسيط الإجراءات، ومعايير الأمن والخصوصية.**
- **الإسهام في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على البنية التحتية والتصنيع والابتكار عبر توظيف الوسائل الرقمية في إدارة شبكات الطاقة والمياه والطرق وأنظمة النقل؛ بما يعزز البنية التحتية للدولة، ويسهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بشكل أفضل.**
- **إطلاق برامج ومبادرات تهدف إلى زيادة الوعي لدى المسؤولين والعاملين بضرورة الاهتمام بمفاهيم الحوكمة والشفافية كإحدى الأدوات الفعالة للحد من الممارسات غير الجيدة، وضعف الكفاءة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة تضمن الكفاءة والفعالية في كافة مراحل عملية إعداد السياسات، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والتقييم؛ حيث إن ضعف الشفافية في القطاع يحفز من الممارسات غير الجيدة، التي تؤدي إلى درجات عالية من عدم الكفاءة، وضعف الإنتاجية، وانخفاض المخرجات التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية.**
- **حسن إدارة موارد الدولة وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تستخدم الأساليب الحديثة؛ أي تحقيق معايير جودة أفضل، والتوسع في استخدام الأساليب الحديثة في الخدمات المقدمة المبنية على قواعد البيانات.**
- **الاهتمام بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوضع ميزانية وخطة للتطوير.**
- **الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في الحوكمة وتكنولوجيا المعلومات لمواكبة المنافسة.**

- **استكمال مشروعات الحكومة الإلكترونية (بنية تحتية - بنية معلوماتية - خدمات إلكترونية)**
بجانب المشروعات التي تعتمد على مقدم الخدمة (ميكنة نيابة المرور - ميكنة التأمين الصحي - ميكنة الدفع الإلكتروني - التراخيص وجميع الخدمات الحكومية الإلكترونية، وما إلى ذلك).
- **وضع المعايير والمقاييس** التي يجب أن تعتمد عليها الحكومة الإلكترونية؛ لقياس مدى استخدامها من قبل الجمهور المستهدف، وإدارة مراكز البيانات، وتطوير وتشغيل البرمجيات، وتحليل البيانات، وإصدار التقارير عن الخدمات الرقمية.
- **العمل على الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة بالقطاع** من الموارد المادية والبشرية من خلال تدريب وتأهيل العنصر البشري في القطاع مع تعيين الكوادر المتخصصة؛ بحيث تتمكن من تحقيق السياسات الإدارية، والوصول إلى الأداء المطلوب، والتعامل مع التحديات والمتغيرات التنافسية، بما يزيد من فرص التميز في القطاع، وهذا من الشروط الضرورية للتحويل نحو الرقمنة.

على المستوى التشريعي والقانوني

- **دراسة تفعيل القوانين والتشريعات** التي تضمن حماية البيانات الشخصية، والبيانات الحكومية المفتوحة.
- **تشريع وتفعيل الهوية الرقمية، والمعاملات الإلكترونية والمشتريات الحكومية الإلكترونية، وإمكانية التشغيل البيئي للبيانات.**
- **الاستفادة من البيانات والتكنولوجيا الرقمية لإنشاء حكومة مفتوحة وبيئة رقمية شاملة، لكي يكون الانفتاح القائم على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعالاً، وهو ما يستلزم استراتيجية وخطة عمل للحكومة الرقمية، ومراجعة الأطر القانونية والتنظيمية؛ لضمان سهولة الوصول إلى العمليات والمعلومات والبيانات التي تدعمها التكنولوجيا الرقمية، وضمان مشاركتها من قبل كافة الأطراف المعنية.**
- **وضع أطر تنظيمية فعالة عبر تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة ومحددة عند وضع استراتيجيات وسياسات الحكومة الإلكترونية؛ للتنسيق في تنفيذها، والإشراف عليها، وإلى جانب ذلك ينبغي تكوين وحدة موحدة (هيئة أو مجلس أعلى وتكون تابعة للقيادة السياسية) تضطلع بمسؤولية تنسيق سياسات الحكومة الإلكترونية عبر الحكومة المركزية.**
- **وضع قانون لتنفيذ مشروعات بنية تحتية ومعلوماتية مشتركة مثل نظام النفاذ الإلكتروني الموحد، وإصدار الهوية الرقمية، وبناء سحابة إلكترونية حكومية لاستضافة الخدمات الحكومية الإلكترونية وتكاملها، ونظام المراسلات الحكومية، وإنشاء مركز الاتصال القومي، وما إلى ذلك.**

- وضع قوانين وتشريعات للمساءلة وزيادة الشفافية في صنع السياسات، بالإضافة إلى تحسين إتاحة المعلومات وتداولها؛ لرفع ثقة المواطن ومكافحة الفساد.
- تفعيل قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 175 لسنة 2018 عبر تحديد واجبات مقدمي الخدمات الرقمية، والتزاماتهم، ومنح الصفة القانونية للأدلة الرقمية، ووضع عقوبات لجرائم الدخول غير المشروع، والاعتداء على سلامة البيانات، والاعتداء على البريد الإلكتروني أو المواقع والحسابات الخاصة، والاعتداء على الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالدولة، وما إلى ذلك.
- تشجيع المشاركة في وضع السياسات وتقديم الخدمات عبر إشراك جميع الأطراف المعنية في عمليات صنع القرار، وكذلك في تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات، ويمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تتيح أشكالاً أكثر شمولية عند صنع السياسات، وتقديم الخدمات.

المبادرات المقترحة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- **تطوير رأس المال البشري:** تهدف المبادرة إلى رفع كفاءة العنصر البشري من خلال وضع رؤية محددة، وخطط تدريب عامة وفردية، بالإضافة إلى العمل على خلق جيل جديد من القيادات الإدارية الواعية، وجذب المواهب وتدريبها، وتقييم أدائها، والحفاظ على الكفاءات منهم.
- **استكمال وتطوير الخدمات الحكومية:** تهدف المبادرة إلى تطوير المهام الأساسية للقطاع، وهي استكمال برنامج الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطنين، ورفع جودة الخدمات الحكومية هي - في حد ذاتها - مبادرة تستوجب العمل عليها.
- **تطوير منظومة التخطيط والمتابعة:** بهدف إحداث التغييرات اللازمة في منظومة التخطيط والمتابعة؛ لرفع كفاءة الذراع التنفيذي للقطاع، ولتحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة، ومتطلبات المرحلة القادمة.
- **متابعة الأداء:** بهدف بذل الجهود اللازمة، ومتابعة مؤشرات الأداء في القطاع، ومحاسبة المسؤولين.
- **زيادة التواصل والشفافية مع المواطن:** تهدف المبادرة إلى ترسيخ حق المعرفة، وإتاحة المعلومات، ومشاركتها، وتداولها، بالإضافة إلى تطوير سبل التواصل والمساءلة المجتمعية؛ مما يسهم في زيادة الشفافية، وثقة المواطن، وتقديم الخدمات الإلكترونية.
- **تحديث البنية التشريعية للدولة:** تهدف المبادرة إلى تناول الشق التشريعي من البنية التحتية الرقمية للقطاع وتحديثه؛ ليتواءم مع التغييرات الاقتصادية، والمجتمعية، والسياسية، والتكنولوجية، التي تمر بها البلاد.

▪ **تطوير البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية:** تهدف المبادرة إلى تحديث أنظمة المعلومات بغرض تسهيل جمعها، واستخدامها؛ لرسم السياسات، ووضع الخطط، ومتابعة تنفيذها، وتعتبر تلك الفئة من المبادرات من المقومات الأساسية، والتي، بدون التطرق لها، لا يمكن إحداث إصلاح جوهري للقطاع.

الإطار المقترح لحكومة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر

في ضوء القراءة التحليلية السابقة، وما نتج عنها من تحديد لنقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتحديات، يقدم البحث إطار عمل مقترح لحكومة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، سعيًا إلى أن يساعد هذا المقترح في تحسين وضع مصر على المؤشرات العالمية، ويوضح الشكل رقم (6) إطار العمل المقترح.

الشكل 6.

الإطار المقترح لحكومة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر



المصدر: من إعداد الباحثين.

ويستهدف إطار العمل وضع خطوات عملية من توضيح الركائز والأهداف والإجراءات والمبادرات؛

لتحسين وضع مصر على المؤشرات العالمية، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

1. تحسين البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال القيام ببعض الإجراءات

لزيادة النفاذ، ومنها:

- زيادة استثمارات البنية التحتية.
 - تحسين خدمة الإنترنت الثابت من خلال رفع كفاءة الشبكة، ومد كابلات الألياف الضوئية على مستوى الجمهورية.
 - تحسين خدمات المحمول من خلال تسريع إصدار تراخيص بناء الأبراج لشركات المحمول، علاوة على طرح ترددات جديدة تزيد من فعالية الشبكة.
- ويقترح البحث في هذا السياق إطلاق مبادرات تطوير البنية التحتية والمعلوماتية، بهدف تحديث أنظمة المعلومات لتسهيل جمعها واستخدامها لرسم السياسات، ووضع الخطط، ومتابعة تنفيذها. وتعتبر تلك الفئة من المبادرات من المقومات الأساسية، والتي -بدون التطرق لها- لا يمكن إحداث إصلاح جوهري للقطاع، وتؤدي هذه الإجراءات بدورها إلى تحقيق الجودة التنظيمية.

2. المشاركة الإلكترونية من خلال القيام ببعض الإجراءات منها:

- نشر ومشاركة البيانات مع أصحاب المصالح.
 - إنشاء حكومة مفتوحة.
 - مشاركة أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات.
- وفي هذا السياق، من المقترح إطلاق مبادرات زيادة التواصل والمشاركة مع المواطن؛ بهدف ترسيخ حق المعرفة، وإتاحة المعلومات، ومشاركتها، وتداولها، بالإضافة إلى تطوير سبل التواصل والمساءلة المجتمعية؛ مما يسهم في زيادة الشفافية، وثقة المواطن فيما يخص وضع السياسات، وتنفيذها، وتقديم الخدمات الإلكترونية.

3. تحسين وزيادة خدمات الحكومة الإلكترونية من خلال:

- جمع إحصاءات حول خدمات الحكومة الإلكترونية.
- قياس مدى رضا المواطنين عن خدمات الحكومة الإلكترونية.
- مواجهة الفجوات الرقمية.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل Blockchain & Artificial Intelligence.

■ تبسيط الخدمات الرقمية وتفعيل منصة مصر الرقمية بكافة الخدمات التي تقدمها.

وفي هذا السياق، تقترح الدراسة إطلاق مبادرات استكمال وتطوير الخدمات الحكومية؛ بهدف تطوير إحدى المهام الأساسية للقطاع، وهي استكمال برنامج الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطنين، كما أن رفع جودة الخدمات الحكومية -في حد ذاتها- مبادرة تستوجب العمل عليها. ومبادرات تطوير منظومة التخطيط والمتابعة تهدف إلى إحداث التغييرات اللازمة في منظومة التخطيط والمتابعة؛ لرفع كفاءة الذراع التنفيذي للقطاع لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة.

4. وضع الأطر التشريعية والقانونية من خلال:

- إصدار قانون لحرية وحماية البيانات الشخصية.
 - البيانات الحكومية المفتوحة.
 - الهوية الرقمية.
 - نشر الإنفاق الحكومي رقمياً.
 - إمكانية التشغيل البيئي للبيانات.
 - إنشاء لجان لمحاربة الفساد، وإقامة محاكمات علنية لمحاسبة هدر موارد الدولة.
 - إقرار تشريعات عامة تعزز الشفافية.
- وفي هذا السياق، يقدم البحث اقتراحاً لإطلاق مبادرات تحديث البنية التشريعية للدولة لتتناول الشق التشريعي من البنية التحتية للقطاع، وتحديثه؛ ليتواءم مع التغييرات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية والتكنولوجية التي تمر بها البلاد.

الخاتمة

سعت الدراسة إلى استعراض مؤشرات الحوكمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر، وعمل تحليل رباعي لحوكمة القطاع وفقاً للمؤشرات العالمية، وخلصت إلى وضع إطار مقترح يساهم في توفير المعلومات، والإجراءات، والممارسات، والمبادرات التي تقوي نقاط الضعف، وتقلل من التحديات، وتعزز من مواطن القوة وإمكانية استغلال الفرص المتاحة للنهوض بأداء القطاع على مؤشرات الحوكمة. وأوضحت الدراسة ضرورة تحسين ترتيب مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية، التي تُعدُّ ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها؛ حيث إنها أداة فعالة في مواجهة الفساد الإداري والمالي، وبواسطتها يتحقق التحسين المستمر لأوضاع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن خلالها يتم الحصول على المعلومات والبيانات في صورتها الصحيحة، وتوفر نظم المراقبة والمحاسبة، وتعمل على تحقيق رؤية القطاع

المستقبلية، بالإضافة إلى دعم جهود مصر في التحول نحو قطاع تشاركي منفتح، وتنافسي، وأكثر شفافية ومساءلة، وصولاً بمصر إلى تصنيف "مؤشرات ذات قيمة مرتفعة جداً" في الحوكمة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تحقيق الهدف السادس من رؤية مصر 2030 في حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع، والتي من شأنها أن تحقق الكفاءة والفعالية لكافة قطاعات الدولة والمجتمع. وبناء عليه، فرؤية مصر للمستقبل تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي، ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد، وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة قطاعات الدولة. ومن خلال تنفيذ الإجراءات السابقة نجد أن تحسين البنية التحتية، ووضع الأطر والتشريعات القانونية، سيؤدي بدوره إلى زيادة فعالية الحكومة والجودة التنظيمية، والتي بدورها تؤدي إلى تحسين خدمات الحكومة الإلكترونية، وتحقيق الشفافية والمساءلة، ومن ثمّ تعزيز وزيادة المشاركة الإلكترونية. وفي النهاية نصل للتحول نحو قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منفتح وتنافسي وشفاف، وبالتالي حوكمة القطاع.

الأبحاث المستقبلية المقترحة

- دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية الاقتصاد المصري.
- أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة صادرات مصر من تكنولوجيا المعلومات.
- دراسة ميدانية حول تعميم حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة المنظمات.
- دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة الخدمات في الحكومة المصرية.
- دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أمن المعلومات في المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

المراجع

المراجع العربية

- الاتحاد الإفريقي. (2020). مشروع استراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا (2020-2023). أديس أبابا، إثيوبيا.
https://au.int/sites/default/files/documents/38507-doc-ie25718_dts-arabic.pdf
- الأمم المتحدة. (2020أ). مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- الأمم المتحدة. (2022ب). مسح الحكومة الإلكترونية 2022: مستقبل الحكومة الرقمية. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك.
<https://publicadministration.un.org/en/publicadministration.un.egovkb/en-us/>
- توفيق، مبروك عطية. أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأداء الاستراتيجي للعمليات في الشركات العائلية : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العائلية العاملة في السوق المصري. *المجلة العربية للإدارة*، 35-73. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية. (تحت النشر، في ديسمبر 2024).
[DOI:10.21608/aja.2021.90243.1138](https://doi.org/10.21608/aja.2021.90243.1138)
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2019). مؤشر التنافسية العالمي.
<https://www.capmas.gov.eg/Pages/InternationalIndicators.aspx>
- الحوري، موسى عبد القادر فالح. (2004). استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز الميزة التنافسية: تطوير نموذج في قطاع المصارف الأردنية [رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، الأردن].
<https://search.emarefa.net/detail/BIM-548914>
- راضي، محمد محمد السيد، وشاكر، محمد أصيل. (2020). دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموذج الجاذبية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*. 21(2)، 84-111، جامعة بورسعيد، مصر.
- سالم، دعاء فتحي؛ والسلمي، عبد الوهاب مستور. 2020. معايير تطبيق آليات الحوكمة وأثرها على تطوير الاتصال التنظيمي وتحسين الأداء في المؤسسات الحكومية السعودية: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان*، 20، 31-94.
- طرشي، محمد، وتقرورت، محمد. (2011). أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الأعمال العربية. *الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة*، جامعة حسيبة بن علي، شلف، 13-14 ديسمبر 2011.
- عبد اللطيف، محمد محمد إبراهيم. (2021). دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مصر. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 75، 1539-1625.
- عليان، إيمان شاهر. (2023). أهمية ومعوقات حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 4(2)، 760-765.

المركز الديموجرافي بالقاهرة. (2022). *محور التحول الرقمي*، سلسلة أوراق ديموجرافية، العدد 19 - الجزء 4، مؤتمر جودة حياة. القاهرة، مصر .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . (2022). 7 سنوات من الإنجازات - التنمية البشرية - قطاع التعليم الأساسي والفنى . <https://tinyurl.com/n99hfyhv>

مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. (2022). مرحلة ما بعد كوفيد-19، وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي، الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، جامعة الدول العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الهيئة العامة للاستعلامات. (2022). الاتصالات: تقدم مصر في تصنيف مؤشر نضج الحكومة الرقمية الصادر عن البنك الدولي. <https://tinyurl.com/3fv63akw>

Bharadwaj, A., El-Sawy, O. A., Pavlou, P. A., & Venkatraman, N. (2013). Digital business strategy: Toward a next generation of insights. *MIS Quarterly*, 37(2), 471–482.
<https://doi.org/10.25300/MISQ/2013/37.2.3>

De Haes, S., & Van Grembergen, W. (2016). *Enterprise governance of information technology: achieving alignment and value, featuring COBIT 5*. Springer Publishing Company, Incorporated.
[DOI:10.1007/978-0-387-84882-2](https://doi.org/10.1007/978-0-387-84882-2)

Digital Reportal, (2023). Digital 2023: Egypt. (13 Feb, 2023). Simon Kemp.

Elgohary, E. M. (2022). The role of digital transformation in sustainable development in Egypt. *The International Journal of Informatics, Media and Communication Technology*, 4(1), 71–106.

Iskander, M. R., & Chamlou, N. (2000). *Corporate governance: A framework for implementation*. The World Bank.

Kassem, T. (2014). Poor governance in Egypt: An obstacle to economic development. *IOSR Journal of Humanities and Social Science*, 19(7), 01–14.

Martin, E. W., Brown, C. V., DeHayes, D. W., Hoffer, J. A., & Perkins, W. C. (2005). Managing information technology.

Elmassah, E. A., Elsadi, Z. M. N., Al-Attar, A. F., & Bashandy, S. Y. (2023). Towards a responsive Egyptian urban governance. *Journal of Urban Research*, 47(2), 86–111.

Monga, A. (2008). E-government in India: Opportunities and challenges. *ResearchGate*.

- Padilla, J. E., & Hudson, A. (2019). United Nations Development Programme (UNDP) perspectives on Asian large marine ecosystems. *Deep Sea Research Part II: Topical Studies in Oceanography*, 163, 127–129.
- Savoldelli, A., Codagnone, C., & Misuraca, G. (2014). Understanding the e-government paradox: Learning from literature and practice on barriers to adoption. *Government Information Quarterly*, 31(1), S63-S71. Elsevier.
- Singh, S., & Ru, J. (2023). Goals of sustainable infrastructure, industry, and innovation: A review and future agenda for research. *Environmental Science and Pollution Research*, 1–13.
- United Nations Development Program. (1997). Governance for sustainable human development, A UNDP policy document, UN Digital Library, New York.
- United Nations. (2022). “UN e-government knowledgebase. United Nations, Department of Economics and Social Affairs, Division for Public Institutions and Digital Government.
- Vintilă, G., & Radu, I. (2023). Does corporate governance influence the performance of Romanian companies in a period of maximum uncertainty? Empirical analysis on the case of companies listed on the Bucharest Stock Exchange. *Journal of Economics Studies and Research*. DOI: 10.5171/2023.871797
- Weill, P. D., & Ross, J. W. (2004). *IT governance: How top performers manage IT decision rights for superior results*. Harvard Business School Press.
- Wilkin, C. L., Campbell, J., & Moore, S. (2013). Creating value through governing IT deployment in a public/private-sector inter-organisational context: A human agency perspective. *European Journal of Information Systems*, 22(5), 498–511.
- Zaied, A-N. H., Ali, A. H., & El-Ghareeb, H. A. (2017). E-government adoption in Egypt: Analysis, challenges and prospects. *International Journal of Engineering Trends and Technology, IJETT*, 52(2), 70–79.

Electronic Sites

Worldwide governance indicators.

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports> (Accessed: June 23, 2023).

An Analytical Reading of the ICT Sector in Egypt (2003-2022): A Governance Framework Proposal to Improve Its Performance

Abstract

The study seeks to analyse challenges and opportunities for implementing governance in the information and communication (ICT) sector in Egypt. It aims to put forward applicable proposals to overcome these challenges, enhance opportunities, and suggest a proposal of a governance framework to support Egypt's efforts to transform towards an open, competitive, more transparent, and accountable participatory sector, and to achieve very high-value indicators in ICT sector governance. So, the study used the descriptive analytical approach and the SWOT analysis tools. The most important findings of the study revealed that the implementation of governance standards is considered one of the leverages for Egypt's sustainable development, due to its role in promoting participation, transparency, accountability, and government effectiveness. The study revealed that voice and accountability, political stability, and telecommunications infrastructure indicators were the lowest sub-indicators during the study period (2003–2022). They are one of the main reasons for Egypt's downturn in the international and African ranking on the e-Government Development Index and Governance Index- During the study period, Egypt did not enter the group that scored "a very high value of the index". Therefore, the strong political will, strategic leadership, and commitment to expand and implement digital services will allow us to achieve a higher ranking in the e-government index. The study concluded with a set of recommendations, notably, a clear and public strategy for implementing governance standards in the ICT sector, strengthening the legal structure of e-government by launching digital identity; a public system based on openness and an implicit controlling system based on principles, standards, transparency, participation and accountability, as well as an administrative structure responsible for monitoring and measuring future changes and developments that will affect the improvement of the sector's situation.

Keywords: Challenges of implementing governance, challenges and opportunities of the Egyptian ICT Sector, governance indices, ICT indices, policies of governing the IT sector

التحالفات الخطابية حول سياسة حزب الليكود تجاه النظام القضائي في إسرائيل (من فبراير إلى ديسمبر ٢٠٢٣)

شيماء ماجد

أستاذ الإدارة العامة المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر
shaimaamagued@feps.edu.eg

The Discursive Alliances Around the Likud Party's Policy Toward the Judicial Authority in Israel (February to December, 2023)

Shaimaa Magued

Associate Professor of Public Administration, Faculty of Economics and Political Sciences,
Cairo University, Egypt
shaimaamagued@feps.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2024.338782

URL: [http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.338782](http://doi.org/10.21608/ijppe.2024.338782) ■

تاريخ استلام البحث: 2023/12/16، وتاريخ قبوله: 2024/1/3 ■

توثيق البحث: ماجد، شيماء. (2024). التحالفات الخطابية حول سياسة حزب الليكود تجاه النظام القضائي في إسرائيل (من فبراير إلى ديسمبر 2023). *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*, 3(1)، 123-145. ■

التحالفات الخطابية حول سياسة حزب الليكود تجاه النظام القضائي في إسرائيل (من فبراير إلى ديسمبر 2023)

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف نجح حزب الليكود اليميني الإسرائيلي في سياسته لتقويض سلطات المحكمة الدستورية العليا من خلال تمرير حزمة من القوانين تعمل على إعادة هيكلة السلطة القضائية وتعطي السلطة التشريعية الحق في مراجعة قرارات المحكمة وتغيير طريقة اختيار أعضائها من القضاة على الرغم من وجود معارضة كبيرة لهذه السياسة على المستوى الشعبي والأكاديمي والسياسي. وللإجابة على هذا التساؤل، عمدت هذه الدراسة إلى استخدام المدخل البراجماتي في فهم وتحليل خطابات القوى السياسية والأكاديمية والشعبية في طرحها للعديد من الحجج والأدلة لدعم أو دحض مشروع القانون. ومن خلال تتبع مسار التحالفات الخطابية وعلاقات القوة بينها، توصلت الدراسة إلى أن نجاح حزب الليكود في تمرير مشروع القانون على الرغم من وجود معارضة في العديد من الأوساط السياسية والأكاديمية والشعبية بسبب قدرة حزب الليكود وتحالفاته مع قوى اليمين المتطرف على صياغة حجج تدور حول الضرورة الأمنية والسياسية والدينية لدعم هذه الحزمة من القوانين كوسيلة لحماية الدولة اليهودية وتدعيم بقائها في مواجهة المخاطر الأمنية التي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال الحد من سلطات المحكمة الدستورية العليا التي تقوض من سلطات البرلمان المنتخب. واعتمدت الدراسة على وسائل بحثية كيفية قائمة على تحليل 40 خطابًا لاساسة من توجهات وانتماءات حزبية مختلفة وقادة رأي عام وأكاديميين إسرائيليين حول مشروع قانون حزب الليكود منذ اقتراح مشروع القانون في فبراير 2023 حتى اعتماده.

الكلمات الدالة: تحليل السياسات العامة، المدخل البراجماتي والتحالفات الخطابية، مشروع القانون الخاص بالمحكمة الدستورية العليا الإسرائيلية، حزب الليكود

المقدمة

في فبراير 2023، تقدم وزير العدل يريف ليفين في حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو بحزمة من القوانين لإعادة هيكلة سلطات وتشكيل مراكز القوة في السلطة القضائية بدءًا من المدعي العام والمحكمة الدستورية حتى المحاكم والمجالس القضائية إلى البرلمان لمناقشته والحصول على الموافقة على تبنيه وتمريه (Adams et al., 2023). وقد أثار مشروع القانون -لا سيما فيما يتعلق بتعديل صلاحيات وتشكيل المحكمة الدستورية العليا بإسرائيل- العديد من التساؤلات حول كيفية نجاح حزب الليكود في تمريره على الرغم من وجود معارضة واسعة من قبل العديد من الأوساط السياسية والأكاديمية والمجتمع المدني. ومن خلال الرجوع للإسهامات الأكاديمية في مجال تحليل السياسات العامة، وجدنا أن الاهتمام الأساسي لهذه الكتابات ينصب حول فهم وتحليل المراحل الفنية والإجرائية والتقنية والبيروقراطية والقانونية التي تمر بها السياسات العامة في مراحلها المختلفة؛ مما يحول دون تفسير وتوضيح سبب نجاح حزب الليكود في تمرير قوانين تتيح له تفويض السلطات الرقابية للمحكمة الدستورية العليا على الرغم من وجود معارضات واسعة (Laswell, 1936; Lindblom, 1958; Wildavsky, 1966). ولكن على عكس الإسهامات الكلاسيكية/التقليدية الأنجلوسكسونية في تحليل السياسات العامة، نجد أن اهتمام الكتابات الفرنسية بدور الفاعلين كمؤثرين في صياغة وتنفيذ السياسات العامة حول إشكاليات تخدم أهدافهم ومصالحهم في مواجهة منافسيهم على السلطة والمكانة والمكاسب السياسية يمكن هذه الدراسة من الإجابة على تساؤلها الأساسي (Zittoun, 2009, 2014, 2000). ولأهمية دور وتأثير الفاعلين السياسيين في فهم سبب نجاح حزب الليكود في تمرير مشروع القانون على الرغم من وجود تيارات قوية من المعارضة، استندت هذه الدراسة إلى المدخل البراجماتي الذي يهتم بالتحالفات الخطابية للفاعلين السياسيين لتفسير واستنباط مصالحهم وأهدافهم المختلفة وراء صياغتهم لمشروع القانون في صورة تخدم مواقعهم داخل مؤسسات الدولة في مواجهة منافسيهم. وظهر المدخل البراجماتي في تحليل السياسات العامة في العشرينيات من القرن الماضي متأثرًا بالفلسفة البراجماتية وبالتحول الذي شهدته الفلسفة اللغوية والسيوسولوجيا البراجماتية في فرنسا في السبعينيات من أجل التأكيد على أهمية وصف وشرح الأنشطة التي يقوم بها متخذو القرار وصانعو السياسات أثناء الفعل العام (Lascoumes et Le Galès, 2012; Mény & Thoenig, 1989). فخلافاً للنظريات السببية الكلية، يساعد المدخل البراجماتي على تفسير الفعل العام والسياسات المختلفة في المجالات العملية الخاصة بتطبيق السياسات. فعند الأخذ في الاعتبار القدرات التحليلية والقيمية والمعرفية والخطابية للفاعلين من الممكن

تتبع مقترحي السياسات والتركيز على استراتيجيات الصراع والتعريفات والجدليات التي تظهر في لغتهم واستعراضهم لقوتهم في مواجهة منافسيهم. وهذه الطريقة مبنية على منهجية كيفية تهتم بشكل كبير بالفاعلين الذين يمثلون القيود والفرص في عملية اتخاذ القرار من خلال تفاعلهم مع بعضهم.

ومن ثم، تجادل هذه الدراسة بأن حزب الليكود نجح في تمرير حزمة من القوانين تحتوي على مشروع قانون يهدف إلى تعديل سلطات وطريقة اختيار القضاة في المحكمة الدستورية العليا بإسرائيل على الرغم من وجود معارضة واسعة في العديد من الأوساط الرسمية وغير الرسمية بسبب قدرته على تكوين تحالفات خطابية واسعة تضم أحزابًا يمينية ذات نفوذ سياسي كبير تمكنت من صياغة حجج أمنية وسياسية ودينية دعمت موقف حزب الليكود في مواجهة منافسيه ومعارضيه. وللوصول لهذا الاستنتاج، اتبعت هذه الدراسة المنهجية البحثية الكيفية من خلال تحليل 40 خطابًا من خطابات الساسة المنتمين للأحزاب السياسية الإسرائيلية المؤيدة للحكومة الحالية والمعارضة لها وقادة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لاستبيان التحالفات الخطابية الناشئة حول هذا المشروع منذ طرحه في فبراير 2023 حتى اعتماده من قبل البرلمان.

وقد عملت الدراسة على تتبع المواجهات الخطابية المتضمنة للحجج السياسية والأمنية والدينية للأحزاب السياسية المتضامنة مع حزب الليكود في مقابل الحجج القيمية للأحزاب المعارضة له وتتبع تطورها في مختلف المعتركات السياسية التي كانت بمثابة اختبارات لقدرة حجج الطرفين على الصمود والاستمرار على مستوى المجال العام وميدان صنع السياسات داخل مؤسسات الدولة، لا سيما البرلمان وتصارع الخطابات فيما بين قيادات الأحزاب السياسية. فقد تمكنت هذه الدراسة من خلال استخدام المنهج البراجماتي لعملية صنع السياسات العامة كنتاج لتفاعل السياسيين في معتركات مختلفة من تتبع القدرات الذهنية واللغوية للفاعلين السياسيين من خلال خطاباتهم التي أبرزت الحجج والصراعات والفرص والعقبات التي تحدد مسار السياسات العامة أثناء صنعها (Knoepfel et al., 2001). فهذه الخطابات تعبر عن أهداف الفاعلين والمسار الذي يرغبون في تتبعه عند وضع السياسات والمشكلة الأساسية التي يرغبون في حلها في إطار السياق الاجتماعي والتاريخي الخاص بهم). فمن خلال استنباط المشكلة التي يسوغها الساسة في خطاباتهم في صورة حجج منطقية، يستطيع الباحث فهم منطقهم في تبرير السياسات كحل لهذه المشكلة التي تمثل عبئًا كبيرًا وتحتاج إلى حل ضروري (Paquin et al., 2011). وحول هذه الخطابات الرئيسية تتجمع خطابات لقوى سياسية أخرى داعمة أو ناقدة للسياسات المقترحة تتضح من خلالها خريطة علاقات القوى في المجتمع محل الدراسة وآليات تبريرهم وتفاعلهم مع المواطنين.

وتقدم هذه الدراسة إسهامين أساسيين على المستوى النظري والتطبيقي. فعلى المستوى النظري، تطرح هذه الدراسة المنهج البراجماتي كمدخل لتحليل السياسات العامة من خلال التركيز على الفاعلين وتأثيرهم من خلال رؤيتهم وأهدافهم في صياغة السياسات العامة وتنفيذها. فعلى عكس الإسهامات الكلاسيكية والأنجلوسكسونية في تحليل السياسات العامة التي تركز على النواحي القانونية والإجرائية في عملية صنع السياسات، يفند المدخل البراجماتي مبدأ حيادية الدولة في صنع السياسات من خلال الاهتمام بالتحالفات الخطابية للفاعلين كمنهج ونسق معرفي وتحليلي لفهم وتفسير السياسات من خلال دوافع وأهداف الفاعلين. أما على المستوى التطبيقي، فنجد أن تطبيق سياسة حزب الليكود حيال السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية الإسرائيلية على المنهج البراجماتي لتحليل السياسات العامة يساعد المتخصصين في الشؤون الإسرائيلية على فهم مدى تشابك وتعدد المشهد الداخلي الإسرائيلي وارتباطه بدوافع ومصالح الساسة الحاكمين والقوى اليمينية المهيمنة على المجتمع التي تؤثر بدورها على صياغة السياسات الداخلية والخارجية لا سيما تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني. فيمكن للباحثين المهتمين بالشؤون الإسرائيلية استخدام التحالفات الخطابية من أجل تفسير وفهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها إسرائيل وفهم وتفسير دوافع حكامها في استخدام العنف المفرط وسياسات الإبادة ضد الفلسطينيين.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول القسم الأول الأدبيات الأكاديمية حول المدخل الأنجلوسكسونية السائدة في تحليل السياسات العامة والأسباب التي دعت إلى ظهور المدخل البراجماتي. ويعرض القسم الثاني الجوانب والأدوات التحليلية المرتبطة بالمدخل البراجماتي في التعريف بأهداف ومصالح واستراتيجيات الفاعلين من خلال الكشف عن صياغتهم للمشكلات ومبرراتهم التي يدفعون بها في الخطابات المختلفة. أما القسم الثالث والأخير، فيتناول بالتفصيل التحالفات الخطابية بين مختلف القوى السياسية والأكاديمية والمجتمع المدني التي نشأت حول مشروع قانون تعديل سلطات وتشكيل المحكمة الدستورية العليا من خلال مرورها باختبارات مختلفة على مستوى المعتركات التالية: المجال العام وميدان السياسات وتصارع الخطابات.

مراجعة الأدبيات حول المداخل الأنجلوسكسونية السائدة في تحليل السياسات العامة

اتسم تحليل السياسات العامة في المدخل الأنجلوسكسوني بالقطرية والتركيز على النواحي الإجرائية والقانونية ومركزية الدولة ككيان حيادي لا يؤثر فاعلوه واختلافاتهم في عملية صنع السياسات العامة (Wildavsky, 1966 ; Laswell & Kaplan, 1950; Lindblom, 1958; Laswell, 1936). وارتبطت السياسات العامة بالقطرية لتباين مجالات اهتماماتها وفقاً للاختلافات القومية بين الدول محل الدراسة وارتباط السياسات العامة بصناع السياسات بدلاً من أن تقوم على محتوى معرفي وقيمي مشترك. وركزت أيضاً الدراسات

الأنجلوسكسونية على الجوانب الإجرائية في فهم عمليات صنع وتنفيذ السياسات العامة من خلال الاهتمام بتحليل المسائل القيمية والأمور الأكثر عملية وشمولية وحل المشكلات العامة دون إنتاج معرفة قيمية مرتبطة بأدوات معرفية ومناهج تحليلية تؤثر على عملية صنع السياسة ويتم توجيهها لصانع السياسات (Laswell, 1936). فإذا كانت دراسات السياسات العامة تهتم بالمشكلة العامة، فهي لا تهتم بتعريف ونشر الحلول والتفكير في عملية صنع السياسات العامة كنتيجة للنشاط السياسي للفاعلين على الساحات السياسية والإدارية لأن مفهوم السياسة العامة، لا سيما في الكتابات الأنجلوسكسونية، كان مرتبطاً بمفهوم الدولة المركزية والمتجانسة والحيادية في عملية صنع القرار (Hall, 1993). فالارتكاز على مركزية ووحدة وحيادية الدولة قائم على القناعة بأن تعريف ونشر وفرض حل للمشاكل العامة يحتاج إلى سلطة مركزية مستندة إلى موظفين حياديين يستخدمون أدوات عمل مختلفة من أجل حل المشكلة دون التأثير في عملية صنع السياسات (Muller & Surel, 1998). وفي ذلك السياق، يظهر متخذ القرار بأنه القادر على تنظيم المجتمع مع الخطوة بتأييد لتنفيذ سياسته.

وقد تأكدت القطرية والإجرائية والمركزية في السياسات العامة في تطور الكتابات الأنجلوسكسونية حول تعريفات السياسات العامة. فأولى الأعمال التي تناولت السياسة العامة اهتمت بتعريفها كاختيار مهم ومحرر أي حيادي وبمناى عن أية ارتباطات حزبية. فتعريف السياسة العامة بأنها ما تختار الحكومة أن تقوم أو ألا تقوم به، هو مفهوم عملي يعمل على وصف فعل ملموس للدولة أثناء الفعل العام (Dye, 1978). فالسياسات العامة من الممكن أن يتم اعتبارها نظرياً موضوعاً محلياً مرتبطاً بقطاعات مختلفة وقطرياً مرتبطاً بمستويات فعل مختلفة داخل الدولة، وبالتالي فهو يشير إلى حقائق تطبيقية مختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن السياسات العامة لا تتكون من مكون أو عنصر واحد ولكن من مجموعة عناصر مثل القرارات والقوانين والتشريعات والمؤسسات والموظفين والأنشطة والخطابات، فهي مجموعة من المدخلات أو العناصر (جمعة، 1999؛ Peters, 1973). وبالتالي تعتبر السياسات العامة مجموعة من الأنشطة المشتركة التي تعمل بجانب الدولة لدعمها ولا تتم ملاحظة السياسات العامة عملياً كبناء من الفاعلين من الممكن تنفيذها أو تطبيقها بطرق مختلفة. وعلى صعيد آخر، ركزت السياسات العامة على أهمية الأهداف التي تعطي معنى للعناصر المختلفة للسياسة وذلك لأن السياسة العامة عبارة عن مجموعة من العناصر التي تعطي معنى تنتظم حوله العديد من التوجهات (المنوفي، 2009؛ Wildavsky, 1985). وهنا نجد أن السياسات العامة مشحونة بالمعاني التي يتم طرحها وجعلها منحازة لمتخذي القرار وتجاهل كل ما هو متعلق بتوضيح المعنى الذي ينتجه الفاعلون. وكنتيجة لذلك، لا يمكن فهم السياسات العامة دون الاهتمام بالعملية التي تتم فيها والمراحل المستقلة للسياسة، وهي تعريف المشكلة وصياغة المقترح واتخاذ القرار والتنفيذ (Lerner & Laswell, 1951). وتتسم هذه المراحل بخطوات

تنفيذية وأفكار مستقلة عن نوايا الفاعلين ومقترحاتهم المؤسسية من خلال ظهور المشكلة وديناميكية الحل والتنفيذ.

ولمواجهة القصور التحليلي والمنهجي للتوجه الأنجلوسكسوني، ظهرت دعوات لتقييم الطريقة التي يتم بها صنع السياسات العامة وتنفيذها من خلال الاهتمام بالمتغيرات السببية التي تأخذ في الاعتبار ديناميكيات وآليات مرتبطة بالسياسات العامة (Simon, 1977; Jones, 1970). ومن هنا ظهرت نظرية التحالفات الدعوية التي تقترح شرح التغيير كنتيجة لصراع بين تحالفات تنافسية أو نظرية التوازن التي تقترح فهم التغيير من خلال الاضطرابات التي تعمل على إنتاج مشاكل في الأجندة السياسية حيال سياسات ثابتة وبالتالي تقترح أن يكون هناك فهم محايد للتغيير (Sabatier, 1999). وعلى إثره، اهتم الباحثون بالعمليات الملموسة للفاعلين من أجل حل المشكلات بعد الاقتناع بأن المشكلات العامة معتمدة على قدراتنا الإنسانية والمعرفية على الفهم وأنها لا يمكن أن تكون موضع حل تحليلي نظري ومنطقي ورشيد (Wildavsky, 1985; Peters, 1973). فمن أجل حل المشكلات، يجب على الأفراد أن يقوموا بالتأقلم مع الموقف الذي يتعرضون فيه إلى قصور معرفي والعمل على المقارنة بين العديد من الطرق الممكنة للتفكير من أجل حساب الطرق والخيارات التي من الممكن العمل بها للوصول إلى نتيجة أو حل مرضي. وبناء على هذه التطورات، أقر الباحثون بأنه لمواجهة المشكلات المعقدة يجب على الفاعلين أن يتصرفوا من خلال تطوير استراتيجيات تمكنهم من تجاوز هذه الصعوبات (Jones, 1970; Kingdon, 1984). وبالتالي لا يركن الفاعلون للرشادة ويعترفون بأن الموقف يتعدى قدراتهم؛ مما أدى إلى الاستلزام من نظرية التجربة والخطأ من أجل بناء استراتيجية جزئية أو التدرج في التغيير عن طريق إصلاحات بسيطة. فظهر فيما يتعلق بحل المشكلات الاهتمام بنموذج سلة المهمات الذي يوضح إلى أية درجة يكون لدى متخذي القرار في الكثير من الأحيان الحلول من قبل أن تظهر المشكلة وأن الفاعلين يميلون إلى إعادة استخدام الحلول القديمة من أجل حل المشكلات الجديدة (Lindblom, 1959).

وعلى الرغم من تعدد وتطور الكتابات الأنجلوسكسونية حول السياسات العامة فإن منهجياتها وأدواتها غير كافية لفهم وتحليل ما يحدث فعلاً فيما بين الفاعلين في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة. فهذا التطور لم يدفع نحو الاهتمام بالحلول التي يطرحها الفاعلون والصراعات فيما بينهم عند طرح الحلول. فتحليل السياسات الأنجلوسكسوني يعتبر السياسات علماً تنفيذياً أو تطبيقياً يتم تطويره من أجل حل مشكلات المجتمع وتطوير منهجية للمشكلات العامة المعقدة. فالمتخصصون الذين ينتمون إلى هذا التقليد يركزون على تصميم السياسة من أجل إعطائها طابعاً أو بعداً فنياً مرتبطاً بتطوير آليات وأدوات تؤكد على الطابع أو الجانب الفني وأن الطابع التقني لا يكفي (Muller, 2009). ومن ضمن آليات التحليل المشهورة هي الاختيار الرشيد الذي يقوم على

تحليل التكاليف والمنافع، والذي يمثل منهجية أو أداة لاقتراح الحلول التدريجية للمشكلات المعقدة التي تعمل على تقديم اقتراح قائم على المحاولة والخطأ لحل المشكلات المستعصية. ومن أجل مواجهة هذا القصور المعرفي في تحليل السياسات العامة، اتجهت هذه الدراسة إلى الاعتماد على المنهج البراجماتي لتحليل وفهم دور وتأثير الفاعلين في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة من خلال التركيز على التحالفات الخطابية، لا سيما في الحالة محل الدراسة المرتبطة بنجاح حزب الليكود في تمرير القوانين المقوضة لسلطات المحكمة الدستورية العليا على الرغم من وجود معارضة كبيرة على المستوى السياسي والشعبي والأكاديمي (Zittoun & Demongeot, 2010).

المدخل البراجماتي كإطار نظري لتحليل السياسات العامة

أمام القصور المعرفي والمنهجي للمدخل الأنجلوسكسوني في تحليل السياسات العامة، فيقترح المنهج البراجماتي التركيز على العمليات المعرفية والخطابية للفاعلين لمعرفة كيف يقومون بتعريف المشكلة والحل والربط بينهما (Zittoun, 2009). ويهتم هذا المنهج بالإمكانات المعرفية والتعريفية للفاعلين وما يتم في المعتركات المختلفة من تبادل بين الفاعلين لطرح تعريفاتهم من أجل الوصول إلى توافق حول معنى مشترك (Zittoun, 2014). فالمنهج البراجماتي يعطي أهمية كبيرة للبحث عن الأدلة والطرق التي يقوم بها الفاعلون ببناء مفاهيم وتعريفات وتحليلات في تفاعل دائم مع الآخرين. وتساعد هذه التفاعلات على توضيح وفهم المفاهيم والمبادئ والتعريفات والتحليلات الخاصة بالآخرين والتصنيفات المختلفة والمشكلات أو الامتحانات التي تمر بها، والتي تدفع الفاعلين إلى انتقاد التعريفات ومواجهتها بأخرى وإعادة تعريفها وأقلمتها مع السياق.

ويقوم المنهج البراجماتي على صياغة أو ترويض المشاكل المستعصية من أجل حلها أو تحويلها إلى مشاكل قابلة للحل ومن ثم يجب الاهتمام بالطريقة التي يقوم بها الفاعلون لتعريف الحلول المقترحة وربطها بالمشاكل وكيفية تحليلهم وتبريرهم لهذا الربط. فالمنهج البراجماتي يقترح عدم الركون إلى شرح هيكلي كلي لفهم عملية الربط بين المشكلة والحل. فملاحظة الممارسات الملموسة تمكن من فهم استراتيجية الفاعلين من أجل أن يكون هناك ربط بين المشكلات والحلول ومعرفة الطريقة التي يحدث بها هذا الربط، والتي تشارك في عملية إعادة صياغة المشكلة والحل (Zittoun, 2013, 2000). ومن أجل فهم هذه العملية، يجب أن نفهم لماذا يعتبر تحليل السياسات فناً مرتبطاً بإنشاء أو إيجاد المشاكل التي من الممكن حلها. فالمنهج البراجماتي يحقق هذه المقولة عن طريق مقارنة تحليل السياسات باللعبة اللغوية التي تتم بين الفاعلين من خلال استخدامهم للاستراتيجيات المختلفة لتحويل المشكلة المستعصية إلى مشكلة قابلة للحل. فالاستراتيجية تتمثل في أن هناك

مشكلة يتم التعريف بسببها، وأن السبب يمكن حله، والحل هو نتيجة ربط السبب بالمشكلة، وبالتالي يعمل الفاعلون على ترويض المشكلة من خلال تحويلها إلى حل. ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

التصريحات الخاصة بالسياسات العامة في مواجهة الاختبارات الجدلية والانتقادات

المنهج البراجماتي هو سوسيولوجيا الاختبار بمعنى أنه يرتبط بملاحظة أفعال وتصرفات الفاعلين في مواجهة بعض الاختبارات التي يجب أن يتجاوزوها وبالتالي الاختبارات تعمل على ربط المداخل السوسيولوجية التي تعمل على ملاحظة ألعاب الفاعلين دون أن تهتم بما يقولونه. فتأتي هنا أهمية تحليل الخطاب لتفكيكه في إطار حالة أو موقف اجتماعي ملموس يدفع الفاعلين إلى إنتاج بعض التصريحات الخاصة بالحلول من أجل فهم السياق والنية وتتبع تطور الأحداث وفهم الطريقة التي يتم بها تشكيل تحالفات وترابطات بين الفاعلين. ومن هنا، يجب الاهتمام بعملية الإقناع التي يقوم بها الفاعلون (Zittoun & Demongeot, 2010). فالفرضية القائمة على فكرة أن التحالفات تنشأ بمجرد أن يكون هناك عامل مشترك بين الفاعلين خاطئة، خصوصاً أن الفعل العام يمثل مشكلة تحتاج إلى حل وليس فقط ظاهرة طبيعية. ففي عالم توجد فيه العديد من المقترحات التنافسية، يتمثل تحليل سياسات في التزاوج بين حل ومشكلة وأيضاً إنتاج تحليلي وجدلي للإقناع. فبناء حل يحتاج إلى جدليات لكي تحمله ويعمل على حماية الفاعلين من التبرير ولكي يمكنهم من أن يقاوموا الانتقادات على مستوى الخبراء في قطاع محدد. ففي الحين والوقت الذي ينشأ فيه مقترح، فهم لن يترددوا في انتقاده على المستوى البيروقراطي الذي نجد فيه أن الإدارة يتم انتقادها وكذلك المستوى السياسي، وهو المجال الأهم في النقد في الديمقراطيات المختلفة، ويتمثل في الجدليات السياسية والعمل الصحفي. وعندما نهتم بالأفعال الملموسة للفاعلين في عالم صنع السياسات العامة، نجد أنه في المجالات السرية والعامة يعمل الفاعلون على التبرير والإقناع لأن نجاح هذه الأفعال مرتبط بالجدليات المحيطة بالمقترحات (Zittoun, 2009).

تصريحات السياسات العامة كلعبة سلطة

لا يمكن اعتبار التصرفات الخطابية لعبة لغوية ولكن لعبة سلطة. فالمدخل البراجماتي للسياسات العامة يتساءل حول السلطة عند تحليل جدليات الفعل، وذلك ليس عن طريق دراسة المقترح الذي يعمل على حل مشكلة ما ولكن عن طريق البحث عن متخذ القرار الذي يعمل على شرعنته. فإذا كان الباحثون لا يمكنهم توضيح أو تحديد متخذ القرار الحقيقي فإن الفاعلين لن يترددوا في ربط المقترح الخاص بالسياسات العامة بمتخذ القرار (Zittoun, 2014). ويقوم تعريف المشكلة حول ممثل متخذ القرار وأن الموقف لا يتحول إلى مشكلة عامة إلا إذا تم تعريفه كمسألة يجب حلها من قبل السلطات العامة. وبنفس الطريقة، لا يمكن اعتبار حل ما حلاً إلا إذا تم اعتباره مقترحاً من قبل صانع القرار، وذلك لأن الاعتراف بصانع القرار هو اعتراف

بسلطته وبوضعيته في الحيز السياسي والاجتماعي. ولكن متخذ القرار ليس هو الوحيد الذي يقرر، فالمقترح لا يمكن أن يتم فقط برغبة مالكة، بمعنى أنه يجب الاعتراف بوجود تقسيم لأرضية السلطة الخاصة بالسياسات العامة بين العديد من الفاعلين وأن كل مقترح هو فرصة لاختبار هذه الأرضية التي تصنع فيها السياسات. فتقسيم العمل المرتبط بالبيروقراطية يدور حول إعطاء سلطة وقوة لقطاع محدد وكل حل يكمن في صياغة محددة للسلطات وترابطها أو تداخلها مع السياسة العامة (Muller, 2009). فكل سياسة عامة يجب أن يتم اعتبارها وفهمها كمشكلة لأنها تأتي من أجل أن تعمل على تغيير عملية توزيع السلطات الحالية؛ مما يؤدي إلى صراع بين العديد من الفاعلين.

وسوف تستند هذه الدراسة إلى المدخل البراجماتي لتوضيح كيف نجح حزب الليكود في تمرير مشروع قانون يعمل على تفويض السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية وطريقة تشكيلها على الرغم من وجود معارضة قوية من خلال توضيح التحالفات الخطابية التي دعمت الليكود في مواجهة منافسيه على مستوى المعتركات الثلاث: المجال العام، وميدان صنع السياسات، وتصارع الخطابات.

دراسة الحالة عن التحالفات الخطابية حول مقترح حزب الليكود بمشروع قانون لتعديل سلطات وتشكيل المحكمة الدستورية العليا

استناداً إلى تحليل 40 خطاباً سياسياً لقادة حزب الليكود وحلفائه وأحزاب المعارضة وداعميهم على المستوى الأكاديمي والشعبي والتركيز على صياغة الفاعلين المختلفين للمشكلة والحل وربطهما وفقاً لمصالحهم وأهدافهم، تؤكد نتائج تحليل الخطابات أن نجاح حزب الليكود في تمرير مشروع القانون مبني على قوة التحالفات الخطابية الداعمة له وقدرتها على الصمود والتفاوض في المعتركات السياسية الثلاثة في مواجهة المعارضة. فعلى كل مستوى من المعتركات السياسية المختلفة، نجد أن تلاحم التبريرات الأمنية والدينية والسياسية التي قدمها التحالف الخطابية الداعم لليكود كانت أكثر قدرة على مواجهة التحالف اليساري-الليبرالي المعارض ومبرره القيمي حول تحصين السلطات الرقابية للمحكمة الدستورية العليا لحماية الطابع الديمقراطي لإسرائيل على حمل المعارضة على الموافقة على تمرير القانون تحت ضغط من الأغلبية البرلمانية ورئيس الدولة. وقدم نائب رئيس الوزراء ووزير العدل في الحكومة الإسرائيلية الحالية ياريف ليفين في فبراير 2023، وبدعم من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، خطة للإصلاح القضائي تهدف إلى إجراء العديد من التغييرات الجوهرية في النظام القانوني، أهمها التغير المرتبط بصلاحيات وطريقة تشكيل المحكمة الدستورية العليا الذي تعنى به هذه الدراسة (Berg, 2023). وتقوم الدراسة بعرض مراحل تطور التحالفات الخطابية اليمينية الداعمة لليكود في مواجهة التحالف اليساري-الليبرالية وقدرة التحالف الأول على صياغة تبريرات ذات صفة حيوية لبقاء إسرائيل، وتؤكد

أنه لم تتمكن التبريرات القيمية التي دفع بها التحالف الليبرالي-اليساري من الصمود أمامها في المعتركات والاختبارات السياسية الثلاثة: المجال العام، وميدان السياسات، وميدان تصارع الخطابات، لا سيما ميدان السياسات في البرلمان الذي شهد تمرير القوانين. ويتضح ذلك من خلال الآتي:

التحالفات الخطابية المعارضة لليكود في المجال العام

في مواجهة قيام حزب الليكود بالتقدم بمشروع القانون، جاءت ردود أفعال قوية وعنيفة في المجال العام تمثلت في تصريحات للنقابات وجمعيات رجال الأعمال وأساتذة الجامعات المناهضة لما أسموه بالانقلاب القضائي أو الانقلاب على الديمقراطية. ومن خلال تحليل خطابات ممثلي المجتمع المدني المعارضين لمشروع القانون في تصريحاتهم الرسمية الواردة ترجمتها في الصحف الغربية، نجد أن العديد من ممثلي المجتمع المدني قد صاغوا مبرراتهم حول أبعاد قيمية وأيديولوجية مناهضة للتوجه اليميني المتطرف وقبضته المتزايدة على الشؤون السياسية للدولة. فقد أجمع ممثلو المجتمع المدني على أن هذا المشروع يمثل تهديدا للديمقراطية التي تحميها السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية العليا على الكنيست (Gold, 2023). وفي إطار هذه المعارضة لتوسيع الليكود لسلطته، رأى ممثلو المجتمع المدني أن اليمين الإسرائيلي يسعى للسيطرة على مفاصل الدولة، لا سيما المحكمة الدستورية العليا، بالإضافة إلى الكنيست من خلال صياغة قوانين تحكم قبضة اليمين المتطرف على التشريعات المتعلقة بقوانين تنظيم الانتخابات وبناء المستوطنات وحماية الحقوق والحريات الفردية. ففي ذلك الإطار، استقر المعارضون على استخدام مصطلح الانقلاب على الديمقراطية أو الانقلاب القضائي في توصيف مشروع القانون الخاص بالليكود ورؤيته كإشكالية وأزمة سياسية تهدف إلى تقويض الجهاز القضائي الممثل في المحكمة الدستورية العليا من خلال سماحه للأغلبية البرلمانية بالتدخل في شؤون التشريع وتهديد الممارسات الديمقراطية للبلاد، لا سيما فيما يتعلق بالرقابة على الحكومة (Sharon, 2024).

ومن ناحية أخرى، اعتبرت المعارضة أن هذه التعديلات المقترحة بمثابة محاولة لتحسين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي يحاكم حاليا بتهمة الفساد (George & Jones, 2023). فقد صرح العديد من المتظاهرين ضد مشروع القانون بأن الليكود يسعى إلى إعطاء امتيازات لحلفائه من أعضاء أحزاب اليمين المتطرف حتى يضمن دعمهم له في الانتخابات المقبلة وحتى يتمكن من الالتفاف حول القرارات القانونية التي قد تدين رئيس حزب الليكود في المستقبل (The Associated Press, 2023). فمن خلال إعطاء أحزاب اليمين المتطرف الصلاحيات الواسعة في الاعتراض على قرارات يسعون إلى تغييرها مثل التجنيد في الجيش وبناء المستوطنات والاعتداء على الفلسطينيين واستخدام مقدسات إسلامية ومسيحية للصلاة وقراءة التلمود، وهي أفعال من الممكن أن تصدرها وتدينها قرارات المحكمة الدستورية العليا، عبر أساتذة الجامعات عن هذه

المخاوف مؤكدين أن الغرض من وجود سلطة رقابية من قبل المحكمة الدستورية تحت مسمى حجة المعقولة التي تسعى حكومة الليكود إلى إلغائه من خلال التعديلات المقترحة هو منع الحكومة من اتخاذ قرارات تعسفية دون استبدال سلطات صنع القرار للحكومة بسلطات المحكمة (PBS, 2023). فهي تهدف إلى ضمان عدم تجاوز الحكومة حدود سلطاتها التي يمنحها القانون وبدونها سيكون لأعضاء الكنيست سلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن من يمكنه الترشح ضدهم في الانتخابات بدون مراجعة قضائية وسيتمكنون من حماية بعضهم من خلال آلية الحصانة البرلمانية.

وقد أثارت هذه الخطط لإصلاح النظام القضائي في البلاد احتجاجات واسعة النطاق وأثارت مخاوف من أن يؤدي الإصلاح إلى تجريد السلطة القضائية في البلاد من سلطاتها، خصوصًا مع عدم وجود دستور مكتوب في إسرائيل (Kershner & Kingsley, 2023). وفي ذلك الصدد، أشار العديد إلى أن عدم وجود دستور مكتوب يحمي الممارسات الديمقراطية والرقابية في الدولة قد سمح بظهور تشريعات تقوض من ممارسات عرفية كتلك المرتبطة بسلطات المحكمة الدستورية العليا، فقد خرج مئات الآلاف من الإسرائيليين وممثلي المجتمع المدني إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد للاحتجاج على التغييرات المقترحة، والتي شعر كثيرون أنها تهدد الأسس الديمقراطية لبلدهم التي تقوم على السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية التي اعتبرها كثيرون من الممارسات العرفية التي ترسخت مع تواتر واستمرار ممارستها على مر عقود طويلة. ومن ثم صرح المعارضون قائلين: "ليس لإسرائيل دستور مكتوب بل مجموعة من قوانين الأساس شبه الدستورية؛ مما يجعل المحكمة العليا أكثر قوة ولكن إسرائيل ليس لديها أيضًا رقابة على سلطة الكنيست بخلاف المحكمة العليا"، وأشاروا أيضًا إلى أن "الإصلاح المقترح سيقضي تمامًا على السبيل الوحيد المتاح لتوفير الضوابط والتوازنات للسلطة التشريعية" (Stopler, 2023).

وصاحب هذه التصريحات العديد من الأعمال الاحتجاجية الرمزية للتعبير عن الغضب تجاه مقترح حزب الليكود. وقام اتحاد النقابات بالتعبير عن رفضه لذلك المقترح من خلال الدعوة للتظاهر والإضراب عن الطعام أمام مكتب رئيس الوزراء ومطالبته بالاستقالة. وقام أيضا رواد الأعمال بالتهديد بسحب أموالهم من البنوك والدعوة لإضراب شامل في القطاعات الاقتصادية (George & Jones, 2023). بالإضافة إلى ذلك، قام جنود الاحتياط بالتصريح بامتناعهم عن الانضمام إلى الجيش وقاموا بتمزيق أمر الالتحاق بالجيش وحرقه أثناء المظاهرات. وأيضًا، هدد العديد من المواطنين مزدوجي الجنسية بترك إسرائيل لأنها لم تعد الدولة الديمقراطية التي يطمحون بها (Kershner & Kingsley, 2023). ولكن مثل هذه الاحتجاجات الشعبية لم تصمد طويلًا

نظراً لأن الحكومة لجأت إلى القمع والترهيب واستخدام العنف المفرط لفض التظاهرات والاعتصامات وإلقاء القبض العشوائي على معارضي القرار.

ميدان تصارع الخطابات

شهد معترك تصارع الخطابات حيادية المتخصصين في القانون الدستوري حول مدى مشروعية مشروع القانون الذي قدمه حزب الليكود؛ مما دعم من موقف الأخير أمام المعارضة. وجمعت تصريحات المتخصصين بين خوف التحالف اليساري-الليبرالي المعارض من انتهاك حقوق وحريات الأقليات وتفهم لموقف الليكود؛ نظراً للضعف الهيكلي للنظام الإسرائيلي. فبينما أكد المتخصصون على أن هذا المشروع يمثل تهديداً للطبيعة والممارسة الديمقراطية رأوا أن غياب دستور ينظم العلاقات بين السلطات يقتضي تعديلاً قانونياً. فمن خلال تحليل تصريحات المتخصصين والأكاديميين الإسرائيليين في القانون الدستوري، ظهر إجماع حول خصوصية النظام السياسي والقانوني الإسرائيلي وضعف هيكله؛ مما يستدعي تعديله مع مراعاة حقوق الأقلية مثل المثليين وطالبي اللجوء وتنظيم الانتخابات وحرية التعبير وعدم انتهاك مبدأ التمثيل عند القيام بأية إصلاحات تحد من سلطات المحكمة الدستورية (Israel Democracy Institute-IDI, 2023). فقد أقر الكثيرون أن مشروع قانون الليكود يعتبر مشروعاً إصلاحياً للنظام السياسي البرلماني لإسرائيل -يحكم فيه رئيس الأغلبية البرلمانية من خلال توليه رئاسة الوزراء- يعمل على استكمال الترتيب المؤسسي للعلاقات بين السلطات الثلاث ولكنه مصحوب بثمان باهظ ممثل في انتهاك حقيقي لمبدأ التمثيل فيما يتعلق بحقوق الأقليات. فبالنسبة لهم، تصميم الآليات الأساسية للنظام الإسرائيلي على أساس مبدأ التغلب هو حرفة دقيقة يجب أن تضمن أنه لن يضر بحقوق الأقلية بل يحذر من وضع يضر فيه ضمان حقوق الأقلية بمبدأ التمثيل الذي يقع على عاتق ممثلي الشعب (Barak-Corren, 2023).

وبالتالي نجد أن رأي المتخصصين كان منقسماً بين أهمية مشروع القانون لضرورة إصلاح الضعف المؤسسي والدستوري للنظام وتهديده للحقوق والحريات الفردية والممارسات الديمقراطية في المجال العام. ففيما يخص ضرورة إصلاح الضعف المؤسسي والدستوري، عبر المتخصصون عن أن غياب الدستور في إسرائيل قد تسبب في وضع المحكمة العليا محل السلطة الرقابية التي تكمل أحكامها الأجزاء المفقودة من هذا الهيكل بإعطاء نفسها دوراً مركزياً في تقرير المسائل الدستورية (Mckernan, 2023). وبالتالي، رأى أغلبية المتخصصين أن الإصلاح المقترح يتماشى مع المعايير التي حددتها المحكمة العليا الإسرائيلية لتدخلها في القانون الأساسي مؤكدة على دستورية نصوصه فيما يتعلق بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وكيان ديمقراطي. فهناك حاجة إلى الإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بالافتقار إلى معايير القابلية للنقاضي والمكانة والاستخدام المفرط لمعيار المعقولة

للإجراءات الحكومية والنظام الذي بموجبه يختار قضاة المحكمة العليا إلى حد كبير من يمكن أن ينضم إلى المحكمة (Lerman, 2023). فعبر الأكاديميون عن دعمهم لبعض الإصلاحات المقترحة في مشروع القانون مثل الإصلاح المتعلق بتغيير لجنة اختيار القضاة مستنكرين أن يقوم القضاة بتقرير من سيكون القاضي القادم باعتباره شيئاً غير مقبول على الإطلاق. أما فيما يتعلق بتهديد مشروع القانون لحقوق الأفراد والممارسات الديمقراطية، فقد أجمع المتخصصون على أن مقترح الحكومة سيغير النظام القانوني والقضائي الإسرائيلي تغييراً جذرياً وسيمنح الحكومة الإسرائيلية سلطة غير مقيدة دون توفير أي حماية مؤسسية للحقوق الفردية أو للطابع الديمقراطي لإسرائيل (Kershner & Kingsley, 2023)، وأنه على الرغم من أهمية مشروع القانون كإصلاح فإنه سيتترك نظام الحكم في إسرائيل بدون أية وسائل حمائية من الاستخدام غير السليم للتشريعات للإضرار بالسمات الأساسية لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وبالتالي يجب الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن إرادة الأغلبية هي التي تسود يجب أن تكون هذه الإرادة معقولة وأن الأقلية تمتلك حقوقاً يحميها القانون وأن انتهاكها يعتبر اضطهاداً (Barak-Corren, 2023). وبالتالي عند القيام بأية إصلاحات دستورية يجب تحقيق التوازن الدقيق بين حكم الأغلبية وحقوق الأقليات وضمان وجود فصل واضح بين السلطات وضوابط وتوازنات لضمان عدم تمتع أي فرد أو مؤسسة بسلطة سياسية كبيرة من خلال تركيز كل السلطة السياسية في يد السلطة التنفيذية التي تفرض سيطرة كبيرة على الكنيست (Israel Democracy Institute-IDI, 2023).

وقد دعمت تصريحات المتخصصين حول خصوصية النظام القضائي الإسرائيلي من موقف حكومة الليكود من خلال الدفع نحو التوصل إلى صياغة أفضل لمشروع القانون تضمن حقوق الأقليات السياسية في الوقت الذي تسمح فيه للأغلبية اليمينية بالبرلمان بالتحكم في تشكيل المحكمة الدستورية العليا وقراراتها. وظهر العديد من الأصوات الأكاديمية المتخصصة الداعية إلى إيجاد حل وسط يحافظ على دور المحكمة في حماية حقوق وحريات الأقليات السياسية، لا سيما اليساريين مع تقليص سلطاتها الإجمالية من خلال ذلك المقترح، مقرين بوجود عوار في آليات عمل النظام السياسي والقضائي الإسرائيلي (George & Jones, 2023). ففي هذا الإطار، حث العديد من المتخصصين على ضرورة تفاوض الائتلاف الحاكم والمعارضة على صيغة وسط؛ نظراً لأهمية الإصلاحات ولأن حزمة الإصلاح القضائي الكاملة لا تعني انتهاء الديمقراطية الإسرائيلية ومن ثم تأتي أهمية التسوية (Kahana, 2023). فدعوا جميعاً إلى إيجاد حل وسط، معتبرين أن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية، وأن هناك حقوقاً فردية لا يمكن للأغلبية أن تنتزعها. وأوصوا بأنه لا يجب السماح لأغلبية بسيطة في الكنيست بإلغاء قرارات المحكمة الدستورية العليا لأن ذلك قد يؤدي إلى تآكل الحماية القانونية لجميع المواطنين وأنه يجب على التحالف إلغاء بند التجاوز الذي سيسمح للكنيست بإلغاء قرارات المحكمة العليا

بالأغلبية البسيطة مع الأخذ في الاعتبار الخوف من إمكانية إساءة استخدام مثل هذا التجاوز والخطر من أنه قد يساهم في تصعيد التوتر بين فروع السلطة (Turak, 2023).

التحالفات الخطابية في ميدان السياسات

على مستوى المعترك الأخير الخاص بالمناقشات البرلمانية وإقرار السياسات، تمكن حزب الليكود مستنداً إلى توصيات المتخصصين في القانون الدستوري وقوة المبررات الأمنية والسياسية والدينية لليمين المتطرف من تمرير مشروع القانون، لا سيما فيما يتعلق بتحديد سلطات المحكمة الدستورية على الكنيست وطريقة تشكيلها. بعد قمع المتظاهرين ضد مشروع القانون الذين اتهموا الحكومة بالانقلاب القضائي وإفلات رئيس الحكومة من المحاكمة في تهم فساد وإحكام سيطرة اليمين المتطرف على السلطة، والاستناد إلى آراء المتخصصين حول العوار المؤسسي في النظام الإسرائيلي، تمكن حزب الليكود من صقل حججه المدعومة من قبل تحالفات يمينية. وبصفته متخصص في الشؤون القضائية والدستورية، تمسك وزير العدل الإسرائيلي برأي المتخصصين في القانون الدستوري من حيث خصوصية النظام الإسرائيلي والحاجة إلى موازنة قوة وسلطات المحكمة الدستورية من خلال منح الكنيست إمكانية الموافقة أو الرفض على قراراتها الخاصة بإبطال أو تفعيل القوانين، مستنداً إلى غياب إطار دستوري حاكم للسلطات الثلاث داخل الدولة بطريقة تحقق التوازن بينها (Berg, 2023). ورداً على الانتقادات القائلة بأن هذا الإصلاح هو نهاية الديمقراطية، أكد حزب الليكود أن التوازن بين فروع السلطة قد تعرض للانتهاك خلال العقدين الماضيين وأن الإصلاحات ستعيد التوازن الصحيح بينها. ومن ثم، اعتبر حزب الليكود أن المقترح بتعديل فقرة التغلب وإلغاء حجة المعقولة وقانون تغيير لجنة اختيار القضاة يمثل دعماً للديمقراطية لأنه جاء استجابة للناخبين الراغبين في مراعاة التمثيل المتوازن للجنة اختيار قضاة المحكمة الدستورية العليا ورئيسها من خلال اختيار أعضائها عن طريق البرلمان، مما يمثل المزيد من الدعم للديمقراطية (Adams et al., 2023b). وبالتالي دفع الليكود بأن هذا التعديل هو تعبير عن إرادة الناخبين الذين قاموا بانتخاب الحكومة الحالية بغرض تعديل قانون تنظيم السلطة القضائية التي تتدخل بشكل سافر في عملية التشريع بطريقة منحازة للتوجهات اليسارية والليبرالية. فمن وجهة نظر الحزب، هناك ضرورة لإحداث توازن بين السلطة التشريعية والقضائية، مشيراً إلى أن المحكمة العليا أصبحت مجموعة نخبوية منعزلة لا تمثل الشعب الإسرائيلي، وأنها قد تجاوزت دورها وتدخلت في قضايا لا ينبغي لها أن تبت فيها (Mckernan, 2023). وصرح أيضاً نائب رئيس الوزراء بأن ثقة المواطنين في النظام القضائي قد تراجعت إلى أدنى مستوى وأنه يجب إعادة السلطة إلى المسؤولين المنتخبين الواقعين في أيدي قضاة مفرطين في التدخل، واعتبر أن عقد المحكمة الدستورية لجلسة معلنة لرفض مقترح قانون لإعادة هيكلة السلطة القضائية في 12 سبتمبر 2023 خرقاً

لديمقراطية. وأضاف قائلاً: "نذهب إلى صناديق الاقتراع، ونختار ولكن مرة بعد مرة الناس الذين لم ننتخبهم هم من يقررون لنا، وهذه ليست ديمقراطية". كما دافع نتنياهو عن خطته في الإصلاح الشامل قائلاً: "إن التحدي الكبير هو إعادة السلطات إلى التوازن المقبول في معظم الديمقراطيات دون الذهاب إلى الجانب الذي من شأنه بالفعل إزالة الضوابط والتوازنات عن سلطة الأغلبية" (Mckernan, 2023).

بالإضافة إلى اعتبار مشروع القانون حلاً للحوار المؤسسي الإسرائيلي، استند هذا المشروع إلى تحالفات خطابية داعمة من قبل أحزاب اليمين المتطرف في مواجهة التيارات اليسارية-الليبرالية والمجتمع المدني مقابل زيادة مساحة نفوذهم وإعطائهم مزيداً من الصلاحيات. وقدمت أحزاب اليمين المتطرف مثل اتحاد التوراة اليهودية والحزب الديني الصهيوني وحزب القوة الصهيونية وشاس حججاً دينية داعمة لمشروع القانون الذي تقدم به حزب الليكود من أجل الحصول على إعفاء للمتدينين الحريديم من الالتحاق بالجيش (Berg, 2023). وللوصول لذلك الهدف، أكد اليمين المتطرف على أهمية هذا المشروع في مساعدة أعضاء الأحزاب اليمينية للاعتكاف على ممارسة الشعائر الدينية والتعمق في الدراسات التلمودية التي تقيم الشرعية الدينية التي تقوم عليها الدولة من حيث التأكيد على الخصوصية الدينية لإسرائيل وأحققتها في التوسع في أرض فلسطين لأنها الأرض الموعودة لليهود من قبل الخالق (Amnesty International, 2023). بالإضافة إلى الحجة الدينية، دفع اليمين المتطرف بحجج أمنية تقرر بأهمية هذه التعديلات التي ستمنح الحكومة حرية الحركة ضد الفلسطينيين استناداً إلى قصص توراتية تؤيد حق الحكومة في استخدام القوة المفرطة في الأراضي الفلسطينية وحرية التوسع في بناء مستوطنات على أراضي الضفة وغزة دون قيود من قبل المحكمة الدستورية العليا ذات التوجه اليساري، والتي يخشى الليكود من تدخلها لتحجيم سلطته. وعلى ذلك، أكد حلفاء نتنياهو من المتشددين والقوميين المتطرفين أنه إذا تم تمرير مقترح القانون فإنهم سيقومون بإلغاء أحكام المحكمة الدستورية العليا التي تحظر البؤر الاستيطانية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. كما أنهم سيسعون إلى السماح بالاحتجاز المطول لطالبي اللجوء الأفارقة، بالإضافة إلى استبعاد المتدينين من الخدمة العسكرية الإلزامية رسمياً (Estrin & Martin, 2023).

وقد رفضت المعارضة الممثلة في حزب العمل وحزب المستقبل الآمل وحزب الاتحاد الوطني قيام اليمين المتطرف بالسيطرة على تشريعات الدولة لصالحه من أجل تحسين وضعه السياسي كأغلبية حاکمة. وقال يائير لابيد، رئيس المعارضة في الكنيسيت: إنه يجب محاربة هذه التغييرات التي يسعى الليكود إلى القيام بها بكل طريقة ممكنة وتعهده بإلغائها إذا عاد إلى السلطة، مشيراً إلى أن الائتلاف الحاكم يسعى لتنفيذ انقلاب أحادي الجانب وأن المعارضة غير ملزمة به بأي شكل من الأشكال (Berg, 2023). وأكدت المعارضة على أن هذا

المقترح اغتيال لإعلان الاستقلال مُشكلاً أسوأ أزمة منذ تشكيل الدولة وأنه سيحول إسرائيل إلى ديكتاتورية، مشيراً إلى محاولة رئيس الوزراء الذي يخضع للتحقيق في العديد من تهم الفساد وتهم أخرى لإضعاف القضاء. وأضاف أيضاً أنه لن يتم التنازل عن تعيين وعزل قضاة المحكمة الدستورية العليا من قبل لجنة مكونة من محترفين ومشرعين وقضاة ولن يسمح للحكومة بتحويل المشرعين إلى أغلبية سياسية في لجنة يأتي معظمها من الائتلاف اليميني والمحافظ دينياً (Shotter, 2023). وبناء على ذلك، رفضت المعارضة تأجيل الليكود إقرار التعديلات، اعتقاداً منها بأن رئيس الوزراء يحاول إضعافها في الوقت الحالي من أجل تمرير القانون لاحقاً، وانسحبت من المفاوضات رافضة أن تتم مساومتها على اختيارها لعضو من أعضاء المحكمة الدستورية العليا مقابل الموافقة على التعديلات.

ومن أجل الالتقاء في نقطة وسط وحل هذه الأزمة، استجاب رئيس الوزراء لاقتراح المتخصصين والرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ بتعديل مسودة القانون وتقديم تنازلات بشأن الإصلاح القضائي من أجل طمأنة المعارضة بأن الهدف من الإصلاحات ليس تقويض الديمقراطية (Sharon, 2024). وقام الائتلاف بالتنازل عن بند إلغاء أحكام المحكمة الدستورية بالأغلبية البسيطة من مسودة القانون مع التأكيد على الاعتماد على الأغلبية المطلقة في اختيار القضاة ومعارضة أحكام المحكمة الدستورية العليا. واقترحت الحكومة نموذجاً جديداً للمحور الرئيسي في قانون الإصلاح، وهو عملية الاختيار القضائي، الذي من شأنه أن يمنح التحالف مزيداً من السيطرة على تعيين قضاة المحكمة العليا ولكن ليس بقدر ما هو منصوص عليه في المسودة الأصلية. وبموجب النموذج الجديد المقترح للاختيار القضائي، والذي يسمى بتخفيف موقف الحكومة، سيكون للائتلاف الحاكم السيطرة الكاملة على اختيار أول تعيينين للمحكمة الدستورية العليا خلال فترة ولاية الكنيست وكذلك تعيين رئيس القضاة والذي يتم تحديده حالياً حسب الأقدمية وسيتم إجراء أية تعيينات إضافية بمساهمة من ممثلي المعارضة والقضاء (Harkov, 2023). وعلى ذلك الأساس، تم طرح النسخة المعدلة من مقترح القانون للنقاش بين قوى التحالف والمعارضة التي احتجت على الإصلاح القضائي على نطاق واسع، وبناء عليها تم اعتماد مسودة القانون من قبل البرلمان (The Associated Press, 2023).

الخلاصة

أكدت الأدبيات الأنجلوسكسونية في السياسات العامة على القواعد والإجراءات الخاصة بالخطوات التي تتبعها الحكومة من أجل حل المشكلات الموجودة وربطها بالحلول المقترحة ولكن هذه المداخل الشمولية والإجرائية لن تمكن محلي السياسات العامة من فهم وتفسير القرارات الحكومية المختلفة المرتبطة بقطاعات ومشكلات متعددة ومعقدة. فهناك بعض الجوانب المرتبطة بنوايا ومعتقدات وأهداف الفاعلين التي يجب أن يتم أخذها في الاعتبار

لفهم وتفسير العديد من السياسات والقرارات التي تم اتخاذها. فمع تعدد تعريفات السياسات العامة وصعوبة تحديد قواسم مشتركة بينها، ظهرت توجهات سوسيولوجية تهتم بسياسات الدولة كفعل عام يقوم به مجموعة من الفاعلين من خلال مقترحات وحلول لمشكلات. ويعمل الفاعلون على صياغة وتعريف المشكلات من أجل تبرير السياسات المقترحة وتأكيد شرعيتها عن طريق ربطها بمشكلة محددة وتميرها؛ مما يمثل مكسباً سياسياً للفاعلين في مواجهة خصومهم. وعند دراسة القرارات والسياسات المقترحة والمعبرة عن نوايا وأهداف الفاعلين يظهر تحليل التحالفات الخطابية كوسيلة لفهم وتفسير عمليات صياغة واتخاذ القرارات في مواجهة الخصوم.

ومن خلال تسليط الضوء على مقترح القانون المقدم من الائتلاف الحاكم الإسرائيلي لتغيير عملية اختيار أعضاء المحكمة الدستورية العليا والتقويض من سلطاتها، نجد أن الهدف الأساسي لذلك المشروع هو تمكين حزب الليكود من الاستمرار في الحكم والتحكم في قرارات المحكمة الدستورية من خلال الأغلبية البسيطة في الكنيست. كما تمكن الليكود من تمرير هذا المقترح بمساعدة الائتلاف اليميني الحاكم الذي دعم المشروع بحجج أمنية ودينية وسياسية تؤسس لشرعية المسودة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتكن حزب الليكود إلى الحجج السياسية الخاصة بالطبيعة الخاصة بالنظام القضائي الإسرائيلي من أجل التأسيس لضرورة مراجعة سلطات وتشكيل المحكمة الدستورية العليا لصالح الليكود من خلال إعطائه صلاحية الاعتراض على قرارات المحكمة بالأغلبية البسيطة.

فمن خلال تحليل التحالفات الخطابية الداعمة لليكود، نجد أن المدخل البراجماتي قد اعتمد على تصريحات وحجج الفاعلين من أجل الكشف عن نواياهم وتحديد أهدافهم وإبراز التحالفات الخطابية الداعمة للفاعلين في تحليل السياسات العامة. فعلى عكس الرشادة، نجد أن المدخل البراجماتي يمكن الباحثين في الشؤون الإسرائيلية من دراسة عوامل أخرى دون العقلانية من أجل فهم أكثر عمقاً لمحركات ودوافع الفاعلين السياسيين في إسرائيل. فمثلاً تحليل التحالفات الخطابية ساهم في التوصل للعديد من الجوانب الخفية من متخذي القرار في الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للسلطة القضائية مثل الخوف من المحاكمة في حال ترك السلطة كما هو الحال مع حزب الليكود أو الرغبة في انتزاع المزيد من الصلاحيات مثل إعفاء المتدينين الحريديم من التجنيد الإلزامي والسعي نحو تقويض سلطات وأدوات القوة لدى المعارضة مثل استقلالية المحكمة الدستورية وعملها كقريب على الكنيست الذي غلبت عليه الأغلبية اليمينية منذ الثمانينيات باستثناء بعض الفترات. فالتحالفات الخطابية ساعدت في توضيح كيف جمع الليكود العديد من الحجج القوية الداعمة له من الناحية الأمنية والسياسية والدينية، مما مكنه من مواجهة المعارضة داخل البرلمان وفي المجال العام عن طريق حشد آراء داعمة لضرورة إصلاح النظام القضائي مع إدخال بعض التعديلات المطمئنة للمعارضة فيما يتعلق بالتشكيل والأغلبية المطلوبة لرفض قرارات المحكمة لضمان مرور المقترح.

ويمثل المدخل البراجماتي رؤية أكثر تفاعلية لعملية صنع السياسة العامة من خلال التركيز على الفاعلين وتسليط الضوء على أهدافهم ومصالحهم التي يتم التعبير عنها في تصريحاتهم وخطاباتهم؛ مما يساعد على إبراز الخصوصية الثقافية والسياسية للعديد من دول العالم، لا سيما الدول النامية. فمع مرور الوقت، أصبح نموذج مراحل ودورة السياسات شديد الجمود بالنسبة لسيولة ومرونة الأحداث في الواقع؛ وترتب على ذلك أن السياسات لا تمر بنفس ذات المراحل من حيث الترتيب والمحتوى والنتيجة؛ مما دفع إلى أهمية التركيز على الفاعلين لتحقيق فهم أكثر تماشيًا مع الواقع.

ونجد أن المدخل البراجماتي يساعد على التنبؤ في بعض الأحيان بالمستقبل السياسي للفاعلين في السياسات العامة على ضوء موازين القوة التي يكشف عنها تحليل التحالفات الخطابية. ومن الممكن تطبيق ذلك على الحالة الإسرائيلية فيما يتعلق بمستقبل حزب الليكود، لا سيما على ضوء الأحداث الجارية في غزة وسياسة الإبادة الجماعية للحزب ضد الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023. فمن خلال استخدام المنهج البراجماتي، رأينا القوة المؤسسية والقواعد الشعبية التي يتمتع بها أحزاب اليمين المتطرف في المجتمع الإسرائيلي، خصوصاً مع تزايد أعمال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وبالتالي نجد أنه مع نجاح حزب الليكود في تمرير مشروع قانون يعمل على تفويض صلاحيات المحكمة الدستورية العليا في رقابتها على الكنيست من الصعب أن يأتي إلى الحكم حزب ليبرالي أو يساري على الرغم من اهتزاز شرعية حكومة حزب الليكود. فمن الممكن أن تتغير شخصية رئيس الحكومة ويتم استبداله بشخصية أخرى من اليمين المتطرف الإسرائيلي دون أن يكون هناك ميل نحو انتصار الأحزاب اليسارية أو الأحزاب الأكثر اعتدالاً في الوصول للحكم في المستقبل من خلال الحصول على أغلبية برلمانية. وذلك يرجع إلى الشعبية والتأييد التي يحظى بهما الفكر اليميني المتطرف في المجتمع الإسرائيلي، خصوصاً بين ساكني المستوطنات غير الشرعية التي يتم بناؤها على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة؛ مما يرجح استمرارية اليمين المتطرف والليكود وسيطرتهما على الحكم. فالحجج الدينية والسياسية والأمنية التي يسوقها اليمين المتطرف تجد قبولاً ورواجاً واسعاً في المجتمع الإسرائيلي كالسبيل الوحيد لحماية وضمان بقاء الدولة الصهيونية واستمرارها في مواجهة المقاومة الفلسطينية والعداء الشعبي على مستوى المنطقة. وإذا كان من المقرر أن يحدث تغيير جذري نتيجة للأحداث الجارية في غزة، فسيكون ذلك في صورة انهيار تدريجي لتماسك المجتمع الإسرائيلي وبعض معتقداته من حيث أحقيته في الأراضي الفلسطينية، وتفويض للصلاحيات التي تتمتع بها الدولة الصهيونية من حيث استخدام القوة المفرطة والعنف دون قيد أو شرط -من قبل المجتمع الدولي- في مواجهة الفلسطينيين.

المراجع

المراجع العربية

- جمعة، سلوى شعراوي (1999). *تحليل السياسات العامة في الوطن العربي*. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. القاهرة.
- المنوفي، كمال. (2009). *تحليل السياسات العامة وأداء النظام السياسي*. علي الدين هلال (محرر). *تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية*. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

المراجع الأجنبية

- Adams, P., Berg, R., & Peter, L. (2023). Israel judicial reform: Crowds confront police as key law passed. *BBC News*. Retrieved July 25, 2023 from <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-66258416>
- Amnesty International (2023). Defending the rule of law, enforcing apartheid. The double life of Israeli judiciary. Retrieved September 13, 2023 from <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/09/defending-the-rule-of-law-enforcing-apartheid-the-double-life-of-israels-judiciary/>
- Barak-Corren, N. (2023). The Levin-Rothman plan for altering the judicial system: A comprehensive analysis and a proposal for consideration. *Hebrew University of Jerusalem*. Retrieved March 6, 2023 from https://drive.google.com/file/d/1_r-5u_1T6Tic27SjireMrlNux1roM72C/view
- Berg, R. (2023). *Israel judicial reform explained: What is the crisis about?* *BBC News*. Retrieved September 11, 2023 from <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-65086871>
- Dye, T. (1978). Oligarchic tendencies in national policy-making: the role of private policy-planning organizations. *Journal of Politics*, (40)2, 309–333.
- Estrin, D. & Martin, M. (2023). A controversial judicial reform bill in Israel passes an initial vote in parliament. *NPR*. Retrieved July 11, 2023 from <https://www.npr.org/2023/07/11/1186916669/a-controversial-judicial-reform-bill-in-israel-passes-an-initial-vote-in-parliam>
- George, L. & Jones, M. (2023). Analysis: Israel's judicial reform turmoil threatens economic growth, investment. *Reuters*. Retrieved July 31, 2023 from <https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-judicial-reform-turmoil-threatens-economic-growth-investment-2023-07-30/>
- Gold, H. (2023). A threat to democracy or a much-needed reform? Israel's judicial overhaul explained. *CNN*. Retrieved March 27, 2023 from <https://edition.cnn.com/2023/03/25/middleeast/israel-judiciary-netanyahu-explainer-intl/index.html>
- Hall, P. (1993). Policy Paradigms, social learning and the state: The case of economic policy making in Britain. *Comparative Politics*, (25)3, 275-296.
- Harkov, L. (2023). Herzog: Israel's enemies taking advantage of divisions over judicial reform. *The Jerusalem Post*. Retrieved June 1, 2023 from <https://www.jpost.com/israel-news/article-744697>
- Israel Democracy Institute -IDI. (2023). Briefing by IDI President Yohanan Plesner Following the Suspension of the Judicial Overhaul. Retrieved March 28, 2023 from <https://en.idi.org.il/galleries/48909>
- Jones, C. O. (1970). *An Introduction to the Study of Public Policy*. North Scituate, Mass.: Duxbury Press, Belmont

- Kahana, A. (2023). Sharansky says legal overhaul not 'end of democracy' but needs tweaks. *Israel Hayom*. Retrieved February 21, 2023 from <https://www.israelhayom.com/2023/02/21/sharansky-says-legal-overhaul-not-end-of-democracy-but-needs-tweaks/>
- Kershner, I., & Kingsley, P. (2023). What is next for Israel's judicial overhaul. *The New York Times*. Retrieved September 13, 2023 from <https://www.nytimes.com/article/israel-judicial-overhaul-vote.html>
- Kingdon, J. (1984). *Agendas Alternatives and Public Policies*. Little Brown, Boston.
- Knoepfel, P., Larrue, C., & Varone, F. (2001). *Analyse et pilotage des politiques publiques*. Helbing & Lichtenbahn, Genève.
- Lascoumes, P. & Le Galès, P. (2012). *Sociologie de l'action publique. 2e édition*. Armand Colin, Paris.
- Laswell, H. & Kaplan, A. (1950). *Power and Society: A Framework for Political Inquiry*. Yale University Press, New Haven.
- Laswell, H. (1936). *Politics: Who Gets what, when, and how?* Whittlesey House, New York.
- Lerman, E. (2023). The Battle Over Israel's Judicial Reforms. *The Jerusalem Strategic Tribune*. Retrieved January 3, 2023 from <https://jstribune.com/lerman-the-battle-over-israels-judicial-reforms/>
- Lerner, D. & Laswell, H. (1951). *The Policy Sciences; Recent Developments in Scope and Method*. Stanford University Press, Stanford.
- Lindblom, C. (1958). Policy Analysis. *The American Economic Review*, 48(3), 298–312.
- Lindblom, C. (1959). The Science of Muddling-Through. *Public Administration Review*, (19)2, 79-88.
- Mckernan, B. (2023). 'Israel prepares for vote related to controversial judicial reform plan. *The Guardian*. Retrieved June 13, 2023 from <https://www.theguardian.com/world/2023/jun/13/israel-prepares-for-vote-related-to-judicial-reform-plan>
- Mény, Y & Thoenig, J. C. (1989). *Politiques publiques*. Presses Universitaires de France, Paris.
- Muller, P & Sured, Y. (1998). *L'Analyse des politiques publiques*. Montchrestien, Paris.
- Muller, P. (2009). *Les politiques publiques*. 8e édition. Presses universitaires de Paris, Paris.
- Paquin, S., Bernier, L. & Lachapelle, G. (2011). *L'Analyse des politiques publiques*. Presses de l'université de Montréal, Montréal.
- PBS (2023). Israeli judicial overhaul. Retrieved November 5, 2023 from <https://www.pbs.org/newshour/tag/israel-judicial-overhaul>
- Peters, R.S. (1973). *Reason and Compassion*. Routledge and Kegan Paul, London.
- Sabatier P. A. (1999). *Theories of the Policy Process*. Westview Press, Oxford.
- Sharon, J. (2024). In historic ruling, High Court strikes down key judicial overhaul legislation. *Times of Israel*. Retrieved January 1, 2024 from <https://www.timesofisrael.com/in-historic-ruling-high-court-strikes-down-key-judicial-overhaul-legislation/>
- Shotter, J. (2023). Israeli parliament approves first part of judicial overhaul. *Financial Times*. Retrieved July 24, 2023 from <https://www.ft.com/content/eac2b063-2f22-4149-99b2-dda967872cd9>
- Simon, H. A. (1977). *The New Science of Management Decision*. Prentice-Hall, Englewood Cliffs (N.J.).

- Stopler, G. (2023). The Israeli Government's Proposed Judicial Reforms: An Attack on Israeli Democracy. *Constitutionnet*. Retrieved February 16, 2023 from <https://constitutionnet.org/news/israeli-governments-proposed-judicial-reforms-attack-israeli-democracy>
- The Associated Press. (2023). Israeli PM Netanyahu announces pause on judicial reform after mass protests. *CBC News*. Retrieved March 28, 2023 from <https://www.cbc.ca/news/world/israel-protests-judicial-reform-1.6791919>
- Turak, N. (2023). Huge uncertainty for investors and economy as Israel's government pushes for controversial reforms. *CNBC*. Retrieved March 1, 2023 from <https://www.cnbc.com/2023/03/01/israel-judicial-reforms-protests-against-netanyahu-risks-to-economy.html>
- Wildavsky, A. (1966). The political economy of efficiency: cost-benefit analysis, systems analysis, and program budgeting. *Public Administration Review*, (26) 4, 292–310.
- Wildavsky, A. (1985). The once and future school of public policy. *The Public Interest*, (79). 25-41.
- Zittoun, P. & Demongeot (2009). Debates in French Policy Studies: From Cognitive to Discursive Approaches. *Critical Policy Studies*, 3, 391–406.
- Zittoun, P. (2000). *La Politique Du Logement, 1981-1995 : Transformations D'une Politique Publique Controversée*. Paris: L'Harmattan.
- Zittoun, P. (2009). Understanding policy change as a discursive problem. *Journal of Comparative Policy Analysis*, 11(1), 65–82.
- Zittoun, P. (2013). *La fabrique politique des politiques publiques*. Presses de Science Po, Paris.
- Zittoun, P. (2014). *The Political Process of Policy-Making: A Pragmatic Approach to Public Policy*. Palgrave Macmillan.

The Discursive Alliances of the Likud Party's Policy Toward the Judicial Authority in Israel (February-December, 2023)

Abstract

This study seeks to examine how the Israeli right-wing Likud Party was able to implement a law package that limits the powers of the Supreme Constitutional Court despite facing strong opposition. The package of laws restructures the judicial authority and allows the legislative authority to review the court's decisions and change the method of selecting its members, despite significant opposition. To answer this question, the study adopted a pragmatic approach and analyzed the discourses of political, academic, and popular forces that presented arguments and evidence in support of or against the draft law. The study concluded that the Likud Party's success in passing the draft law was due to its alliances with far-right forces, who -in support of the package of laws- formulated arguments revolving around security, political, and religious exigencies to ensure the survival and protection of the Jewish state. The study relied on qualitative research methods and analyzed 40 speeches by politicians from different party affiliations, Israeli public opinion leaders, and academics regarding the Likud Party draft law from its proposal in February 2023 until its adoption.

Keywords: Public policy analysis, the pragmatic approach and discursive alliances, the Draft Law of the Israeli Supreme Constitutional Court, the Likud Party